

العدالة الرقمية الرشيدة:  
المفاهيم والحقوق



# العدالة الرقمية الرشيدة : المفاهيم والحقوق

الدكتور نديم منصور

منتدى المعارف

alMaaref Forum



---

## الفهرسة أثناء النشر – إعداد منتدى المعارف

منصوري، نديم

العدالة الرقمية الرشيدة: المفاهيم والحقوق / نديم منصوري.

ص. ١٥٨

ISBN: 978 - 614 - 428 - 295 - 3

١. الإنترنت – البلدان العربية ٢. الحقوق ومعالجة البيانات.

٣. حماية البيانات. ٤. العدالة الرقمية.

005.8

---

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنتدى المعارف

«بمقتضى قوانين حقوق النشر لا يحق لأي شخص، أو جهة، استنساخ، أو تصوير، أو إعادة طبع، أو حفظ، هذا الكتاب في كومبيوتر، أو جهاز إلكتروني لحفظ واسترجاع المعلومات، من دون موافقة الناشر الخطية. ورغم الجهد والعناية اللذين بذلتهما المؤلف والناشر في إعداد هذا الكتاب، فهما لا يتحملان أية مسؤولية تجاه مستعملي الكتاب في ما يتعلق بأي خطأ، أو نقص، أو عيب، في شكل الكتاب، أو مضمونه. يمكن الاقتباس من الكتاب لأغراض الدراسة والبحث مع الإشارة إليه. كما تجدر الإشارة إلى أن الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر منتدى المعارف».

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٢٥

---

## منتدى المعارف

بناية «طيارة» - شارع نجيب العرداتي - المنارة - رأس بيروت

بيروت ١١٠٣٢٣٠ - لبنان

بريد إلكتروني: info@almaarefforum.com.lb

## المحتويات

المقدمة.....	٧
الفصل الأول: المفاهيم المرتبطة بالعدالة الرقمية الرشيدة .....	١١
تمهيد.....	١١
أولاً: مفهوم العدالة الرقمية .....	١٣
ثانياً: مفهوم الحكومة الرقمية .....	٢٧
ثالثاً: مفهوم الديمقراطية الرقمية.....	٤٠
رابعاً: مفهوم الحوكمة الرقمية .....	٥٨
خلاصة الفصل الأول.....	٧٣
الفصل الثاني: كيفية تحقيق العدالة الرقمية الرشيدة .....	٧٥
تمهيد.....	٧٥
أولاً: حق النفاذ إلى الإنترنت .....	٧٦
ثانياً: حق الوصول إلى المعلومات .....	٨٧
ثالثاً: حق الخصوصية والأمن السيبراني .....	٩٨
رابعاً: حق التعبير عبر الإنترنت .....	١٠٤

١١١.....	خامساً: حق التصويت الرقمي
١٢٥.....	سادساً: حق التعلّم (التربية على الابتكار للجميع)
١٣٨.....	خلاصة الفصل الثاني
١٤١.....	الخلاصة العامة والاستنتاجات
١٤٧.....	المراجع

## المقدمة

في عصرنا الحالي، يشهد العالم تحوُّلاً رقمياً هائلاً يؤثر على كل جانب من جوانب الحياة اليومية، من الخدمات الحكومية إلى حرية التعبير والتعلم. لكن هذا التحوُّل الرقمي يحمل معه تحديات عديدة تتطلب توجُّهاً عادلاً يضمن مشاركة الجميع فيه. من هنا ينبع هذا الكتاب، الذي يتناول موضوع «العدالة الرقمية الرشيدة» بوصفها مبدأ أساسياً لتحقيق الشمولية والمساواة في الوصول إلى الموارد والحقوق الرقمية.

وقد أدى الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الرقمية إلى تفاوت كبير في النفاذ إلى خدمة الإنترنت، الوصول إلى المعلومات، الأمان الرقمي، المشاركة الرقمية المتوازنة، المشاركة السياسية الفعّالة وفي تحقيق فرص متكافئة للتعليم تؤدّي إلى الابتكار بصورة متساوية بين الجميع.

إنَّ مجمل هذه التفاوتات أو الفجوات، أدت حكماً إلى تعثّر «حقوق الإنسان على الإنترنت» التي باتت حقّاً أساسياً من حقوق الإنسان وفق مقرّرات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي يدعو جميع الدول إلى تعزيز وتيسير الوصول إلى الإنترنت والتعاون الدولي الرامي إلى تطوير وسائط الإعلام ومرافق المعلومات والاتصالات في جميع البلدان<sup>(١)</sup>.

---

(١) تقرير. (٢٠١٢)، تقرير مجلس حقوق الإنسان، الدورة العشرون، الجلسة ٣١، الأمم المتحدة.

كما تؤدي هذه التفاوتات إلى تعثر بناء مجتمع المعرفة الذي كُرس مبادئه في القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف ٢٠٠٣، وتونس ٢٠٠٥<sup>(٢)</sup>. وتحدّد هذه المبادئ<sup>(٣)</sup> الأهداف العالمية التي يعمل جميع أصحاب المصلحة في العالم على تحقيقها. وقد وضعت القمة خطة عمل<sup>(٤)</sup> تترجم رؤيتها ضمن خطوات إجرائية تعمل على تنفيذها للوصول إلى الغاية العليا، والوصول إلى مجتمع رقمي عادل ومشارك للجميع.

كما أدت هذه التفاوتات إلى عرقلة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي وافقت عليها حكومات العالم في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، التي تدعو إلى العمل على الاستفادة من انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي لسدّ الفجوة الرقمية وإنشاء مجتمعات المعرفة<sup>(٥)</sup>.

إنّ أيّ تطوّر للتكنولوجيا عليه أن يترافق مع آليات إجرائية تضمن صون حقوق المواطنين وتجنّبهم مخاطر هذه التكنولوجيات، ولا سيما مع ازدياد مخاطر الذكاء الاصطناعي. إضافة إلى مخاطر التجسس والخرق الأمني والاستغلال التكنولوجي لأهداف عسكرية أو سياسية، الأمر الذي يحبط تحقيق العدالة بكافة أشكالها.

---

(٢) القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف ٢٠٠٣، تونس ٢٠٠٥، إعلان المبادئ: بناء مجتمع المعلومات تحدّ عالمي في الألفية الجديدة، الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/0004، 12 كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣. راجع الرابط الآتي: <[https://www.itu.int/net/wsis/documents/doc\\_multi.asp?lang=en&id=1161116](https://www.itu.int/net/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=en&id=1161116)>.

(٣) الفقرة باء من الوثيقة السابقة، مجتمع المعلومات للجميع: مبادئ أساسية

(٤) القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف ٢٠٠٣، تونس ٢٠٠٥، خطة العمل،

الوثيقة 12، WSIS-03/GENEVA/DOC/5-A، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

(٥) Sustainable Development Goals | UNDP in the Arab State <<https://www.arabstates.org/undp.org/content/rbas/en/home/sustainable-development-goals.html>>.

يقع الكتاب في فصلين أساسيين، يسعى كل منهما إلى توضيح جانب أساسي من العدالة الرقمية الرشيدة. ففي الفصل الأول، تمّ التركيز على وضع الإطار النظري الضروري لفهم العدالة الرقمية عبر شرح وتوضيح مجموعة من المفاهيم الرئيسية.

يبدأ هذا الفصل بتعريف «العدلية الرقمية» بوصفها الآلية التي تعمل على تفعيل عمل المؤسسات الفضائية وتأمين الخدمات الأساسية للوصول إلى التكنولوجيا والاستفادة منها بشكل عادل، بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية أو الجغرافية أو الاجتماعية. بعد ذلك، يتمّ تناول «الحكومة الرقمية»، التي تشير إلى استخدام التكنولوجيا في تحسين الأداء الحكومي وزيادة كفاءة الخدمات العامة، ممّا يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية. يلي ذلك «الديمقراطية الرقمية»، التي تمثّل وسيلة لدعم المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي عبر أدوات رقمية سهلة الوصول وآمنة. وينتهي الفصل بتعريف «الحكومة الرقمية»، التي تُعنى بإدارة الموارد الرقمية والتكنولوجيا ضمن أطر قانونية وأخلاقية، بهدف حماية حقوق الأفراد وضمان استفادتهم من التطوّرات الرقمية بشكل آمن ومسؤول.

أما الفصل الثاني، فيركّز على آليات تحقيق العدالة الرقمية الرشيدة من خلال توضيح الحقوق الأساسية التي تشكّل أساساً لهذه العدالة. يبدأ هذا الفصل بمناقشة «حق النفاذ إلى الإنترنت»، الذي يعد شرطاً أساسياً للاندماج في المجتمع الرقمي المعاصر، حيث يجب أن يتمكن الجميع من الوصول إلى الإنترنت من دون عوائق تقنية أو مالية. ثم يأتي «حق الوصول إلى المعلومات»، وهو حقّ يمكن الأفراد من الحصول على المعلومات اللازمة لتطوير معارفهم والمشاركة الفاعلة في مجتمعاتهم. يتناول الكتاب كذلك «حق الخصوصية والأمن السيبراني»، حيث يسلط الضوء على ضرورة حماية البيانات الشخصية وضمان أمن الأفراد في الفضاء الرقمي، لا سيما في ظل ازدياد التهديدات السيبرانية. ويشمل

الفصل أيضاً «حق التعبير عبر الإنترنت»، الذي يضمن حرية الرأي والتعبير مع الالتزام بأخلاقيات التواصل والمسؤولية المجتمعية. كما يتناول «حق التصويت الرقمي»، وهو خطوة نحو توسيع نطاق المشاركة الديمقراطية بوسائل رقمية ميسرة وآمنة. وأخيراً، يبرز «حق التعلم الرقمي (التربية على الابتكار للجميع)»، الذي يضمن تزويد الأفراد بالمهارات الرقمية اللازمة للابتكار والإبداع، مما يفتح آفاقاً جديدة أمامهم في مختلف المجالات.

نأمل أن يكون هذا الكتاب مفيداً، ويلبي احتياجات الباحثين وصنّاع القرار وكلّ من يهتم بتعزيز العدالة الرقمية، وتحقيق الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا الحديثة.

لقد سعى الكتاب إلى توفير رؤية واضحة و«خريطة طريق إجرائية» حول كيفية تحقيق مجتمع رقمي عادل وشامل، حيث يتمتع الجميع بحقوق متساوية وفرص متكافئة في المجتمع الرقمي. والله ولي التوفيق.

## الفصل الأول

### المفاهيم المرتبطة بالعدالة الرقمية الرشيدة

#### تمهيد

في عصر الثورة الرقمية، أصبح تحقيق العدالة الرقمية الرشيدة ضرورة ملحة لضمان تكافؤ الفرص وحماية حقوق الأفراد في الفضاء الرقمي. تتجاوز العدالة الرقمية مجرد الوصول إلى التكنولوجيا لتشمل الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للتقنيات الرقمية، وحماية الخصوصية، وضمان الأمن الرقمي، بالإضافة إلى تعزيز المساواة في الوصول إلى الموارد الرقمية والتعليم الرقمي.

تعتبر العدالة الرقمية مفهوماً شاملاً يعكس الأبعاد المتعددة للتفاعل البشري مع التكنولوجيا. إنها تتناول قضايا مثل الفجوة الرقمية بين المجتمعات المختلفة، التي تتجلى في عدم التساوي في الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا بين الأفراد والمناطق الجغرافية المختلفة. هذا التفاوت يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الفقر وتعميق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية. العدالة الرقمية الرشيدة هي العدالة التي تصون حق المواطنين بالإنترنت وما يتضمّنه من حقوق أساسية تؤدي إلى بناء مجتمع المعرفة.

علاوة على ذلك، تتطلب العدالة الرقمية الرشيدة وضع سياسات تشريعية وتنظيمية تحمي حقوق الأفراد في العالم الرقمي. يجب أن تتضمن هذه السياسات حماية البيانات الشخصية، ومنع الاستغلال

الرقمي، وضمان حق الوصول إلى المعلومات. تأتي هذه الجهود في إطار سعي الحكومات والمؤسسات لتحقيق توازن بين التحفيز على الابتكار التكنولوجي وحماية حقوق الأفراد.

تتطلب العدالة الرقمية الرشيدة أيضاً تعزيز التعليم الرقمي لضمان أن جميع الأفراد يمتلكون المهارات اللازمة للتفاعل بفعالية مع التكنولوجيا. التعليم الرقمي يعزز من قدرة الأفراد على استخدام التقنيات الحديثة بطريقة آمنة ومسؤولة، مما يساهم في بناء مجتمع رقمي متساوٍ وشامل.

في هذا الفصل سنستعرض الأطر النظرية والتطبيقية للعدالة الرقمية، مع التركيز على السياسات والممارسات التي يمكن أن تسهم في تحقيق هذا الهدف. حيث أن عالمية الإنترنت تفترض أن يتمتع أي مواطن رقمي / عالمي<sup>(١)</sup>، بحق الإنترنت من خلال أحقية النفاذ إلى الإنترنت بشكل عادل ومفتوح، الانتفاع بالمعلومات والمعارف والوصول إليها، الشعور بالأمان الرقمي بشكل لا يعرضه إلى خرق خصوصيته أو إلى الاعتداء على بياناته الشخصية. كما يتضمن مفهوم العدالة الرقمية تحقيق الديمقراطية الرقمية التي تصون حق التعبير عبر الإنترنت والتفكير الأخلاقي وحرية الصحافة وحق التصويت الرقمي خلال المشاركة السياسية، إضافة إلى الارتقاء بالتعليم ليكون المحرك الأساسي لإنتاج المعرفة والحث على الإبداع والابتكار.

---

(١) يمكن تعريف المواطنة الرقمية على أنها معايير السلوك المناسب والمسؤول فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا. تشمل المواطنة الرقمية الإلمام الرقمي، والأخلاقيات، والآداب، والسلامة عبر الإنترنت، والحقوق، والثقافة الرقمية... للمزيد يمكن الاطلاع على: Digital Citizenship Institute (2023). What is Digital Citizenship? Retrieved from: [digitalcitizenshipinstitute.com]<<https://www.digitalcitizenshipinstitute.com/what-is-digital-citizenship>>.

وبالتالي لا تتحقق العدالة الرقمية إلا بتلبية متطلباتها (الرسم رقم ١)، وهي شرط أساسي لأنها تؤمن للمواطنين حقوقهم التي تصونهم والتي تجعل من المجتمع الرقمي، مجتمعاً متكافئاً، شفافاً، آمناً، متفاعلاً، مشاركاً، مبدعاً.

ولكي نتعمق أكثر بمفهوم العدالة الرقمية الرشيدة، لا بدّ من تفسير المفاهيم المرتبطة به، وهي:

- العدالة الرقمية
- الحكومة الرقمية
- الديمقراطية الرقمية
- الحوكمة الرقمية

سنقوم بتفصيل كل مفهوم من هذه المفاهيم كونها جميعها تدرج ضمن إطار العدالة التي يطمح إليها المواطن كونها تجسّد أبرز حقّ من حقوقه.

### أولاً : مفهوم العدالة الرقمية

#### (Digital Judiciary /E-Justice)

في التعريف

لا بدّ أولاً توضيح الاختلاف ما بين تعريف مفهومي «العدالة الرقمية» و«العدلية الرقمية». حيث نجد ثمة من يعرف «العدالة الرقمية» على أنها توظيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتسهيل التواصل بين مختلف العاملين في مجالات القانون والقضاء مثل: القضاة، المحامون، موظفو المحاكم والنيابات، الإداريون وكل العاملين في الحقل القانوني فنياً وإجرائياً وقضائياً.

إلا أنّ هذا التعريف فيه التباس كبير، وهو لا يشير إطلاقاً إلى المتطلّبات الأساسية التي تُفسّر معنى العدالة الرقمية بعمق. وعليه، فإنّنا نحدّد الاختلاف ما بين مفهومَي «العدالة الرقمية» الأشمل والأعم وبين ما نقترح تسميته بـ «العدلية الرقمية».

الأول، يسعى إلى تحصيل حق الإنترنت وجميع الحقوق ذات الصلة، بينما الثاني، يعمل على أتمتة العمل القانوني، كون العمل اليدوي لم يعد كافياً، لمعالجة الكمّ الهائل من المعلومات والأحكام.

وبالتالي، فإنّ الفرق واضح ما بين المفهومين، ولكلّ منهما متطلباته الأساسية (الشكل الرقم ١-١، ٢-١).

ولا بدّ من الإشارة إلى أهمّية مفهوم «العدلية الرقمية» الذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من العدالة الرقمية الرشيدة. حيث أنّ تعزيز الكفاءة في النظام القضائي، والحدّ من المصاريف، وتبسيط الإجراءات القانونية والأعمال الإدارية، والزيادة في إنتاجية المحاكم وجودة العمل، والحد من الفساد والرشوة مقابل تعزيز الشفافية... كلّها تفاصيل جوهرية يحتاجها المواطن وتشكّل حقاً من حقوقه.

### الشكل الرقم ١-١: العدالة الرقمية الرشيدة ومتطلباتها



تتمتع العدالة الرقمية بدور بارز في مكافحة الفساد، الذي يعتبر اليوم هدفاً مشتركاً تسعى إلى تحقيقه معظم الدول، لأنّ الفساد يشكّل عائقاً أمام تقدّم الوطن ونهوضه، إذ إنّه يُسبّب الفقر ويبتهدك حقوق الإنسان والقيم الأخلاقية والعدالة ويُقوّض الديمقراطية ويعوّق النمو الاقتصادي ويلحق الضرر بالبيئة والصحة العامة، ويُعرّض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر؛ وتعتبر العدالة الرقمية وسيلة لمعالجة ومكافحة الفساد، إذ من شأنها التقليل والحدّ من أشكاله وصوره كما تحوّل دون دفع الرشوات ممّا يحفز طريق الوصول إلى العدالة الناجزة حيث تصدر الأحكام أكثر انسجاماً مع متطلّبات العدالة وتحقّق غايتها المرجوة في إيصال كل ذي حقّ إلى حقه.

كما يتمتّع نظام المحاكم الرقمية بمزايا عديدة أهمّها: زيادة فعالية وإنتاجية المحاكم، من جهة، وتبسيط المعاملات والإجراءات، من جهة أخرى، وغيرها من الفوائد التي سنتطرق إليها بالتفصيل في هذا السياق، إلا أنّها لا تخلو من العقبات والتحديات التي لا بدّ من السعي لتذليلها.

## ١ - في السياق

تعدّ العدالة الرقمية تجربة حديثة نسبياً بدأت كجزء من الجهود الأوسع لتحديث الأنظمة القضائية وجعلها أكثر كفاءة وشفافية من خلال استخدام التكنولوجيا. يشير مصطلح «العدلية الرقمية» في هذا السياق إلى أتمتة المحاكم واستخدام التكنولوجيا لتسهيل الإجراءات القضائية، وتوفير خدمات أفضل للمواطنين، وتحسين الوصول إلى العدالة.

انطلقت فكرة «العدلية الرقمية» في أواخر التسعينيات في الولايات المتحدة الأميركية<sup>(٢)</sup>، لفض منازعات التجارة الرقمية التي راجت عبر

---

US Department of Commerce, «Falling Through the Net: Defining the Digital Divide» (1999). Retrieved from: [NTIA] <<https://www.ntia.doc.gov/legacy/ntiahome/ftn99/contents.html>>.

الإنترنت. ثم تمّ إدخال الأنظمة الإلكترونية لتسجيل القضايا وإدارة الوثائق في المحاكم. كان الهدف الأساسي هو تقليل العبء الورقي، وتسريع العمليات القضائية، وتحسين دقة وكفاءة النظام القضائي.

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت المملكة المتحدة في تبني تقنيات إدارة القضايا الإلكترونية في محاكمها. تم إطلاق مشروع «HM Courts & Tribunals Service»<sup>(٣)</sup> لتحسين إدارة القضايا وتوفير خدمات المحاكم عبر الإنترنت.

مع مرور الوقت، تمّ تطوير الأنظمة الإلكترونية لتشمل ليس فقط تسجيل القضايا وإدارة الوثائق، ولكن أيضاً عقد جلسات الاستماع عن بعد، وتقديم الشهادات الإلكترونية، واستخدام التوقيعات الرقمية. هذا التحول قلّل من الحاجة إلى الحضور الشخصي في المحاكم وساعد في تسريع العملية القضائية.

تم تطوير منصات القضاء الإلكتروني التي تتيح للمواطنين والمحامين تقديم القضايا والدعاوى عبر الإنترنت، والوصول إلى المعلومات القضائية بسهولة. هذه المنصات تشمل بوابات إلكترونية حيث يمكن للمستخدمين تتبع حالة قضاياهم والوصول إلى القرارات القضائية.

## ٢- في التجارب

من بعدها تالتت تجارب تطبيق العدالة الرقمية في أكثر من دولة في العالم منها:

---

HM Courts & Tribunals Service\*\*. «About Us». Retrieved from: [GOV.UK] (٣)

<<https://www.gov.uk/government/organisations/hm-courts-and-tribunals-service/about>>.

• **إستونيا:** تعدّ إستونيا رائدة في مجال العدالة الرقمية، حيث أدخلت نظاماً قضائياً إلكترونياً متكاملًا يتيح تسجيل القضايا، وإدارة الوثائق، وعقد الجلسات القضائية عبر الإنترنت. توفر منصة «e-Justice» في إستونيا خدمات متكاملة للمواطنين والمحامين، مما يجعل النظام القضائي أكثر كفاءة وشفافية<sup>(٤)</sup>.

• **سنغافورة:** أطلقت سنغافورة مشروع «Technology Courts» الذي يهدف إلى تحويل المحاكم إلى أنظمة رقمية بالكامل. تشمل هذه المبادرة استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات القضائية وتقديم توصيات، بالإضافة إلى توفير منصات لتقديم القضايا والدعوى عبر الإنترنت<sup>(٥)</sup>.

• **دبي:** أطلقت دبي مشروع «محاكم دبي الذكية» الذي يهدف إلى تحويل جميع خدمات المحاكم إلى خدمات رقمية. تشمل هذه المبادرة توفير تطبيقات الهواتف الذكية التي تتيح للمستخدمين الوصول إلى خدمات المحاكم بسهولة، وتقديم الدعوى والإجراءات القضائية عبر الإنترنت<sup>(٦)</sup>. كما كانت الإمارات العربية المتحدة التي اعتمدت واستخدمت التقاضي عن بعد في محاكم دولة الإمارات خلال تفشي جائحة كوفيد-١٩. ومع

---

e-Estonia. «Digital Society». Retrieved from [e-Estonia]<<https://e-estonia.com/solutions/e-governance/e-justice/>>.

Supreme Court of Singapore\*\*. «Technology in the Courts». Retrieved from (٥) [Supreme Court of Singapore]<<https://www.supremecourt.gov.sg/technology/technology-in-the-courts>>.

Dubai Smart Courts Retrieved from: [Dubai Courts] <<https://www.dc.gov.ae/PublicServices/ServicesList.aspx>>.

بداية الأزمة، أعلنت دائرة القضاء في أبو ظبي عن عقد أولى جلسات التقاضي عن بعد باستخدام نظام المحاكمة المرئية<sup>(٧)</sup>.

ولا بدّ من الإشارة أنّ جائحة كوفيد-١٩، أدت إلى تسريع تبني تقنيات العدالة الرقمية في العديد من الدول حول العالم. نظراً للقيود على الحركة والتجمعات، اضطرت العديد من المحاكم إلى تبني جلسات الاستماع عن بعد، واستخدام التكنولوجيا لضمان استمرارية العدالة. هذا التطور أظهر الحاجة الملحة لتبني التكنولوجيا في النظام القضائي لضمان الوصول إلى العدالة في جميع الأوقات.

أمّا في لبنان وفي خطوة غير مسبوقة، حتمتها الجائحة، انعقدت أوّل جلسة محاكمة من بعد أمام محكمة الجنايات في بيروت، بالتعاون بين مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين في بيروت ووزارة العدل، تمكّن الموقوفون خلالها من المشوّل إلكترونياً بالصوت والصورة، أمام المحكمة، من السجون وأماكن التوقيف، بالإضافة الى حضور قضاة المحكمة والنائب العام والمحامين والكتاب إلكترونياً مع توثيق محاضر الجلسات ورقياً وإلكترونياً.

كما طرحت المساعي لتكون جلسات البرلمان اللبناني ذات طابع رقمي أو جلسات من بعد خلال الجائحة تحديداً، مثلما انتهجت العديد من البرلمانات بهدف توفير الخدمات الديمقراطية مع احترام تدابير التباعد الاجتماعي. إلا أنّ هذا الأمر لم يتحقّق بسبب عدم توفر حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان، كما أنّ الحلول الرقمية تضع النظام البرلماني أمام ديناميات ومخاطر جديدة ليس أقلها المسائل المتعلقة بأمن البيانات الشخصية والمؤسسية. وعلاوة على ذلك، ولكي

---

(٧) للاطلاع على أول محاكمة رقمية في الامارات العربية أنظر الرابط الآتي:  
<<https://wam.ae/ar/details/1395302833826>>

يكون الإجراء الرقمي الجديد مشروعاً، لا بدّ أن يمتثل للمبدأ الأساسي المتمثّل في المساواة بالمشاركة بين جميع أعضاء البرلمان، وهو المبدأ الذي عزّز الممارسة البرلمانية على مدى قرون عدّة. فبساطة، ليست المسألة مرتبطة بالوصول إلى المنصّات الرقمية وحسب، بل أيضاً بأنواع الممارسات المطلوبة للسماح لأعضاء البرلمان بالمشاركة على قدم المساواة في المنتديات البرلمانية الرقمية<sup>(٨)</sup>.

#### ٤ - في المتطلّبات

إنّ تطبيق «العدلية الرقمية» يحتاج إلى متطلّبات لكي تصبح متاحة للمواطنين، ومن دونها ستعثر حتماً. لكي تتحقّق العدالة الرقمية يجب أن يتوفر ما يلي:

أ- البنية التحتية: توفير أجهزة كمبيوتر وشبكة الإنترنت وخوادم عملاقة ومؤمنة لتخزين وحفظ المعلومات والمعطيات القضائية، إضافة إلى ضرورة توفر برامج معلوماتية متطورة لها القدرة على معالجة البيانات ونقلها وتبادلها بشكل تفاعلي بين مختلف الفاعلين. فلا يمكن بناء نظام العدالة الرقمية من دون بنية تحتية رصينة تأخذ بالاعتبار المتطلّبات التقنية والفنية الواجب توافرها<sup>(٩)</sup>.

---

(٨) للاطلاع على أمثلة مثيرة للاهتمام عن الأدوات العامة والأدوات التجريبية في البرلمانات لدعم مخرجات ديمقراطية معيّنة، يرجى الاطلاع على ما يلي: الاتحاد البرلماني الدولي، تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي لعام ٢٠١٨: <<https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2018-11/world-e-parliament-report-2018>>.

(٩) European Proceedings on Digital Transformation of the Judiciary. «Digital Transformation and the Future of Justice.» [Accessed July 26, 2024]. Available at: <<https://www.europeanproceedings.com/article/10.15405/ep-cbrm/2024.07.26>>.

وبالتالي، لا بدّ من تجهيز كافة المحاكم ومكاتب المحامين والمخافر والسجون بأجهزة الكمبيوتر والبرمجيات الحاسوبية وقواعد البيانات، إضافة إلى خدمة إنترنت عالية الجودة تعمل من دون انقطاع.

يهدف توافر البنية التحتية الرصينة إلى تحسين كفاءة وفعالية العمل القضائي من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب العمل القضائي. الأمر الذي يتطلّب توافر الأنظمة القضائية الرقمية لإدارة القضايا والملفات القضائية بشكل رقمي التي تتيح للمحاكم والقضاة والمحامين والمواطنين وجميع الأطراف المعنية في الوصول إلى المعلومات والوثائق القضائية بشفافية وفعالية وسهولة.

كما تساهم البنية التحتية الرصينة في تحقيق الإدارة الرقمية للمحاكم، التي تشمل استخدام التكنولوجيا لإدارة العمليات القضائية والجدولة والتواصل بين الأطراف المعنية وتسهيل إجراءات المحاكمة والتحكيم بشكل رقمي. وتساعد هذه الأدوات في تحسين كفاءة المحاكم وتقليل الأخطاء وتسهيل الوصول إلى العدالة.

في المقابل، فإنّ تعثر البنية التحتية في أي بلد من البلدان سيقيّد تحقيق نظام العدالة الرقمية، ويحرم المواطنون من الحصول على حقوقه الأساسية التي تصونها القوانين. لقد باتت هذه المتطلّبات من بين متطلّبات الحدّ الأدنى في القرن الحادي والعشرين من توفير للكهرباء والإنترنت والخدمات الرقمية المتعدّدة، وأيّ تعثر أو غياب أو تغييب لآلياتها عملية، يشكّل نقصاً أساسياً في تحقيق العدالة.

ب- إطار تشريعي يعطي الحق للمحاكم الرقمية أن تعمل من بعد واعتبار أحكامها مبرمة<sup>(١٠)</sup>. إضافة إلى التشريعات التي تواجه الأفعال الجرمية مثل: عرقلة سير نظام المعالجة الآلية للمعطيات القانونية أو الإخلال بها أو حذفها أو تزويرها أو إتلافها، ومختلف أنواع الجرائم الرقمية، بهدف حماية المتعاملين ضمن العدالة الرقمية.

إنّ غياب إطار تشريعي ينظّم مختلف العمليات المرتبطة بالإدارة الرقمية، ويحدّد آلياتها عن طريق إقرار استخدام تكنولوجيا المعلومات بصورة فعلية، وضمان تأمين تنقل بيانات الاتصالات في مجال العدالة، والحرص على ضمان تكريس مبدأ المساواة في الوصول إلى العدالة. لأنّ بعض الفئات من المواطنين تفتقر إلى الوسائل أو ليس لديها القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في علاقتها مع المحاكم، لذا، من الواجب التنبيه إلى هذه العقبة عند سنّ التشريعات.

وتقضي الإشارة في هذا المجال، أنّ الهدف من إرساء هذه التشريعات لا يتمثل في استبدال التشريعات الحالية، إنّما في ضمان المواءمة بين التشريعات السائدة وتلك الجديدة، بمعنى تحديث التشريعات بطريقة تراعي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (لجهة قواعد الإثبات، وسائل الحماية...)، فضلاً عن تحديد الجرائم التي من الممكن أن ترتكب بواسطتها والجزاءات التي تضمن امتثال المواطنين لأحكامها.

---

(١٠) Twala and Philippine Supreme Court Collaborate to Establish Legal Framework for Electronic Notarization. (2023). Retrieved from PR Station. <<https://prstation.ph/twala-and-philippine-supreme-court-collaborate-to-establish-legal-framework-for-electronic-notarization>>.

## الشكل الرقم ١ - ٢: العدالة الرقمية ومتطلباتها



ج - بناء قدرات الجهاز الإداري والقضائي وجميع العاملين في العدالة الرقمية<sup>(١١)</sup>، ليكون مواكباً لمتطلبات التحوّل الرقمي، حائزاً على كفاءة عالية في استخدام التكنولوجيا الرقمية.

وتشكّل هذه النقطة العنصر الأهمّ والأكثر فعالية في عملية التحوّل إلى نظام العدالة الرقمية، حيث أنّ عنصر الموارد البشرية (أي الإنسان - الفرد) هو من يؤمّن جدوى هذا النظام واستمراريته. لذا لا بدّ من إخضاع المحامين والقضاة والموظّفين في قصور العدل وكتّاب العدل لدورات تدريبية مكثّفة في علوم الحاسوب وبرامج المعلومات وتجهيز مكاتبهم بأحدث التجهيزات التي ستتيح لهم تسجيل الدعاوى إلكترونياً ومتابعة سيرها.

ويشكّل مستوى استجابة الموارد البشرية للتحوّل من النمط التقليدي إلى النمط الرقمي أساساً في معرفة مدى نجاح عملية

International Development Law Organization (IDLO). (2023). «Building (١١) Judicial Capacity.» Retrieved from IDLO <<https://www.idlo.int/>>.EU4Justice Project. (2023). «Capacity Building Assistance for Judicial Members.» Retrieved from EU4Justice <<https://eu4justice.ba/>>.

التحوّل الرقمي، حيث تواجه هذه العملية في كثير من الأحيان، مقاومة من قبل العديد من الموظّفين التقليديين الراضين للتغيير وللخضوع للتدريبات المطلوبة، كونها تبدّل من نمط حياتهم وتطلّب منهم مجهوداً إضافياً. كما لا بدّ من الأخذ بالاعتبار أنّ مقاومة التغيير قد ترتبط إلى حدّ بعيد بالمصالح الخاصّة لبعض الموظّفين المستفيدين من النمط التقليدي الذي يفتح المجال واسعاً لعمليات الرشاوى والفساد، ممّا يعيق ممارسة أعمالهم المشبوهة.

كما يتطلّب نظام التحوّل إلى العدلية الرقمية إجراء تعديلات واسعة النطاق على الطريقة التي تعمل بها الموارد البشرية، وإلى تغيير عملية تفكيرهم والتصرّف بتوجّه أعلى للبيانات. تستخدم التحوّلات الرقمية التكنولوجيا لتحلّ محلّ العديد من عمليات الموارد البشرية اليدوية للمعاملات، وتساعد على إنشاء «نظام سجلّات». تسمح هذه البيانات للقادة باتخاذ قرارات استراتيجية ومستدامة وتساعد المؤسّسات على الاستعداد لمواجهة تحديات القوى العاملة المستقبلية.

لكن يجب الالتفات أنّه على الرغم من أهميّة البرمجيات ولا سيما المرتبطة بالذكاء الاصطناعي التي قد تستعيز عن الكثير من الموظّفين، إلا أنّ العنصر البشري هو الأساس في التكيّف مع المتغيّرات كي تكون لصالحه، ولا سيما أنّ غياب بعض المتطلّبات البشرية في عمليات محدودة، تفتح في المقابل متطلّبات بشرية لا بدّ من أخذها بالاعتبار.

د - ضمان السرية والخصوصية، من خلال توفير وسائل تقنية للتشفير التي تعمل على حماية سرية المعلومات والمعطيات، إضافة إلى أنظمة تأمين المعلومات من أجل حماية بيانات المتقاضين وحقوقهم وأسرارهم، وحرصاً على منع أي اختراق

للملفات القضائية والسجلات والأحكام، وعدم اختراق جلسات المحاكمة وتأمين أفضل ظروف الأمن السيبراني<sup>(١٢)</sup>.

هذا إلى جانب السعي قدر الإمكان إلى توفير بيئة آمنة تحول دون قرصنة المعلومات وتحقق الثقة والفاعلية في نظام التقاضي الرقمي على اعتبار أنّ المحكمة تعمل عبر حسابات مرتبطة ببعضها عن طريق شبكة داخلية وترتبط هذه الشبكة بالشبكة الإلكترونية عبر وسائل الاتصال الحديثة.

ونظراً لخطورة هذه المعلومات لا بدّ من اعتماد إدارة آمنة للبيانات من خلال استراتيجيات وسياسات لضمان الحفاظ على سرية وسلامة البيانات القضائية، بما يتضمّن تشفير البيانات وتحديد الوصول إليها بحيث لا يمكن لأي شخص غير مخوّل الوصول إليها.

كما يجب أن تحترم الأنظمة القضائية خصوصية الأفراد وتقدر حقوقهم. يمكن ذلك من خلال إعداد سياسات خاصّة لحماية البيانات الشخصية وتقييد الوصول إليها بما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها. إضافة إلى تطوير إجراءات وأنظمة دفاعية قوية للحماية من الهجمات والحفاظ على استقرار النظام القضائي. كما التحقّق من هوية الأفراد والجهات المشاركة. يجب أن تكون هناك وسائل فعّالة للتحقّق من الهوية الرقمية تمنح الثقة نفسها التي تمنحها الهوية الورقية. كما يجب أن يتمّ إجراء مراجعات دورية لضمان أنّ إجراءات الأمان والخصوصية تعمل بكفاءة وأنّها محدّثة ومتوافقة مع التطوّرات التكنولوجية.

---

ATLAS.ti. (2024). Privacy and Confidentiality: Importance & Practicalities. (١٢)  
Retrieved from <<https://atlasti.com/privacy-and-confidentiality>>.

هـ- تأمين التوقيع الإلكتروني المشفّر في المعاملات تسهياً للعمل الإداري، وكيفية المصادقة الرقمية بين جميع الأطراف. يمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي تهدف إلى ضمان الأمان والمصادقية. حيث يجب الاعتماد على شهادات رقمية تُصدرها هيئات معترف بها للتأكد من صحة التوقيع الإلكتروني. هذه الشهادات تحتوي على معلومات مصدر التوقيع وتكون مشفرة بحيث يصعب تزويرها. لذا يتم تشفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني بحيث لا يمكن الوصول إليها أو تعديلها بسهولة وتحمي البيانات من الاختراق والتلاعب<sup>(١٣)</sup>.

وبالتالي، على نظام العدالة الرقمية المتكامل توثيق جميع العمليات والمعاملات التي تتضمن توقيعاً إلكترونياً. هذا يشمل تسجيل تاريخ ووقت التوقيع وتفاصيل الأطراف المشاركة. كما يجب تطبيق إجراءات للتحقق من هوية الموقع الإلكتروني والأطراف المشاركة في المعاملة. ذلك يشمل استخدام الهويات الرقمية والشهادات الرقمية. كما يجب الاحتفاظ بسجلات التوقيعات الإلكترونية والمعاملات لفترات طويلة لضمان إمكانية استدلالها في المستقبل. كذلك وضع سياسات وإجراءات دقيقة لتوجيه كيفية التعامل مع التوقيعات الإلكترونية وضمان الأمان والمصادقية، وأن

---

United Nations Commission on International Trade Law. (2017). UNCITRAL (١٣) Legislative Guide on Electronic Transferable Records. United Nations. Retrieved from UNCITRAL website <<https://uncitral.un.org/en/texts/ecommerce/guides>>.  
European Parliament and Council. (2014). Regulation (EU) No 910/2014 on electronic identification and trust services for electronic transactions in the internal market (eIDAS Regulation). Official Journal of the European Union. Retrieved from EUR-Lex <<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32014R0910>>.

تتوافق جميع العمليات مع القوانين واللوائح المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية في البلد أو المنطقة المعنية.

و- إقرار الهوية الرقمية الموحدة لجميع المواطنين والمقيمين، التي تسمح بوصول المستخدمين إلى خدمات العدالة الرقمية وغيرها من الخدمات. ويرتبط هذا الأمر بالإجراءات السابقة التي ذكرناها مثل توفير البنية التحتية التكنولوجية الضرورية لدعم الهوية الرقمية الموحدة، وإنشاء أنظمة أمان وتخزين آمنة للبيانات الشخصية لمعالجة وتخزين المعلومات بشكل فعال. كذلك الأمر يجب تطوير وإقرار تشريعات وسياسات تنظم استخدام وإدارة الهوية الرقمية وتحمي خصوصية الأفراد. يجب أن تكون هذه التشريعات متوافقة مع المعايير الدولية وتوفر حماية قانونية للأفراد<sup>(١٤)</sup>.

من جهة أخرى، يتيح إقرار الهوية الرقمية لجميع المواطنين والمقيمين تسجيل هويتهم الرقمية من خلال الوكالات الحكومية المعنية أو منصات عبر الإنترنت. يجب أن تكون هذا العملية بسيطة وسهلة للأفراد. كما يمكن استخدام التكنولوجيا مثل البصمة الرقمية، والتعرف على الوجه، ورفائق الذكاء الاصطناعي لتعزيز الأمان والمصادقية. ويجب دمج الهوية الرقمية مع مجموعة متنوعة من الخدمات الحكومية،

---

ISACA. (2023). «The Importance of National Digital Identity Systems». (١٤)  
Retrieved from ISACA website.

McKinsey Global Institute. (2019). «The value of digital ID for the global economy and society». Retrieved from McKinsey website <<https://www.mckinsey.com/featured-insights/innovation-and-growth/the-value-of-digital-id-for-the-global-economy-and-society>>.

بما في ذلك الخدمات العدلية. ذلك يمكن أن يشمل القضاء الإلكتروني، والمحكمة الإلكترونية، والخدمات القانونية عبر الإنترنت. ولا بدّ من تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال مثل تبادل الخبرات والمعرفة مع الدول الأخرى التي قامت بإقرار هويات رقمية موحّدة واستفادة من تجاربها. كما يجب أن تكون هناك عمليات مستمرة لمراجعة وتحسين الهوية الرقمية ومعالجة أيّ مشكلات أمنية أو تحديات تكنولوجية تستجدّ في المستقبل. ولا بدّ من الأخذ بالاعتبار أن إقرار هوية رقمية موحّدة يمكن أن يسهم في تحقيق الشفافية والكفاءة في الخدمات العدلية والحكومية بشكل عام، ويسهم في تحقيق التحوّل الرقمي الشامل للمؤسّسات الحكومية.

## ثانياً : مفهوم الحكومة الرقمية (Digital Government)

### ١ - في التعريف

الحكومة الرقمية هي استخدام التكنولوجيا الرقمية لتقديم الخدمات العامة وتعزيز العلاقة بين الحكومة والمواطنين. يشمل هذا الاستخدام عدّة أشكال من التفاعل، بما في ذلك التواصل بين الحكومة والمواطن (G2C)، وبين الحكومة والشركات (G2B)، وبين الحكومات المختلفة (G2G). تهدف الحكومة الرقمية إلى تبسيط العمليات الإدارية، وتحسين تقديم الخدمات، وزيادة الشفافية والكفاءة في الحوكمة من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).

تشمل مبادرات الحكومة الرقمية، على سبيل المثال، البوابات الإلكترونية التي يمكن للمواطنين من خلالها الوصول إلى خدمات الحكومة، وتقديم النماذج، ودفع الضرائب، أو التقديم للحصول على

تصاريح من دون الحاجة إلى زيارة مكتب حكومي. تمّ تصميم هذه الخدمات لتكون سهلة الاستخدام ومتاحة، وغالباً ما تتضمن ميزات مثل التوقيعات الإلكترونية والهويات الرقمية لتسهيل المعاملات الآمنة والفعّالة.

لفهم شامل للحكومة الرقمية، من المهمّ التمييز بينها وبين الحكومة الإلكترونية. بينما تركّز الحكومة الإلكترونية على رقمنة العمليات والخدمات لتعزيز الكفاءة الإدارية، تأخذ الحكومة الرقمية نظرة أوسع، حيث تركّز على التأثير التحوّلي للتكنولوجيا الرقمية على الإدارة العامة والهيكل الحكومية<sup>(١٥)</sup>.

## ٢- في السياق

بدأت الحكومة الرقمية في الولايات المتحدة خلال التسعينيات، حيث أطلقت مبادرة الحكومة الإلكترونية لتعزيز الشفافية والكفاءة. في عام ١٩٩٩، أطلقت الحكومة الأميركية بوابة (FirstGov) التي تعرف الآن بـ (USA.gov)، والتي كانت نقطة دخول مركزية لجميع الخدمات والمعلومات الحكومية.

تطوّرت هذه المبادرات مع مرور الوقت لتشمل خدمات أكثر تقدماً مثل التصويت الإلكتروني وتقديم الإقرارات الضريبية عبر

---

Unisys. (2023). «What are Digital Government Services?» Retrieved from [Unisys] (١٥) <<https://www.unisys.com/glossary/digital-government>>.

OECD. (2016). «Digital Government Strategies for Transforming Public Services in the Welfare Areas.» Retrieved from [OECD] <<https://www.oecd.org/gov/digital-government-strategies-for-transforming-public-services-in-the-welfare-areas.htm>>.

الإنترنت. هذه التحوّلات كانت مدعومة بإطار تشريعي قوي مثل قانون الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٠٢، الذي أنشأ معايير لتحسين الخدمات الإلكترونية الحكومية<sup>(١٦)</sup>.

في أوروبا، كانت دول الاتحاد الأوروبي رائدة في تبني تقنيات الحكومة الرقمية، مع إطلاق مبادرات مثل eEurope 2002 التي هدفت إلى جعل الخدمات العامة أكثر كفاءة عبر الإنترنت<sup>(١٧)</sup>.

وثمة تجارب أوروبية متميزة مثل إستونيا التي تعتبر من أبرز الدول في هذا المجال، حيث أطلقت خدمات مثل الهوية الرقمية (e-ID) والتصويت الإلكتروني (i-Voting) وتبادل البيانات بين المؤسسات الحكومية (X-Road). هذا التحوّل الرقمي ساهم في تعزيز الشفافية وتقليل البيروقراطية<sup>(١٨)</sup>.

في البلدان الآسيوية مثل كوريا الجنوبية، أطلقت الحكومة برامج الحكومة الإلكترونية في أوائل الألفية الجديدة، مثل نظام الحكومة الإلكترونية لتقديم الخدمات للمواطنين والشركات عبر الإنترنت. هذا النظام ساعد في تحسين الكفاءة وتسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية.

أما في البلدان العربية، فقد بدأت جهود الحكومة الرقمية في العالم العربي في أوائل العقد الأوّل من الألفية الجديدة، حيث أدركت الدول

---

Brandt, L., & Gregg, V. (2008). «History of Digital Government Research in the (١٦) United States.» In H. Chen et al. (Eds.), Digital Government. Springer, Boston, MA. [Link]<[https://doi.org/10.1007/978-0-387-71611-4\\_11](https://doi.org/10.1007/978-0-387-71611-4_11)>.

European Commission. (2001). «eEurope 2002: An Information Society For All.» (١٧) [Link]<[https://ec.europa.eu/digital-strategy/our-policies/europe-2002-information-society-all\\_en](https://ec.europa.eu/digital-strategy/our-policies/europe-2002-information-society-all_en)>.

Government of Estonia. (2020). «Digital Agenda 2030 for Estonia.» [Link]<[https://e-estonia.com/wp-content/uploads/2020/10/Digital\\_Agenda\\_2030.pdf](https://e-estonia.com/wp-content/uploads/2020/10/Digital_Agenda_2030.pdf)>.

العربية الحاجة إلى تحسين كفاءة الخدمات الحكومية وزيادة الشفافية عبر استخدام التكنولوجيا الرقمية.

كانت الإمارات العربية المتحدة، من أوائل الدول التي بدأت تطبيق الحكومة الرقمية. أطلقت مبادرة الحكومة الإلكترونية في أوائل عام ٢٠٠١، مع التركيز على تقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت. في عام ٢٠١٣، تطوّرت هذه المبادرة إلى الحكومة الذكية، التي هدفت إلى تحويل جميع الخدمات الحكومية إلى خدمات ذكية يمكن الوصول إليها عبر الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة<sup>(١٩)</sup>.

تبعته المملكة العربية السعودية الإمارات في تطوير الحكومة الرقمية. في عام ٢٠٠٥، أطلقت السعودية برنامج «يسر» لتسهيل إجراءات التحوّل الرقمي. ضمن رؤية ٢٠٣٠، أطلقت السعودية العديد من المبادرات الرقمية مثل منصة «أبشر» التي تقدّم خدمات حكومية إلكترونية للمواطنين والمقيمين<sup>(٢٠)</sup>.

بدأت مصر أيضاً جهودها في الحكومة الرقمية في العقد الأوّل من الألفية الجديدة. أطلقت الحكومة المصرية بوابة الحكومة الإلكترونية في عام ٢٠٠٤ لتقديم مجموعة من الخدمات الحكومية عبر الإنترنت. تهدف هذه البوابة إلى تحسين الوصول إلى المعلومات الحكومية وتعزيز الشفافية<sup>(٢١)</sup>.

---

United Arab Emirates Government. (2013). «UAE Smart Government Initiative.» (١٩)  
[Link]<<https://u.ae/en/about-the-uae/the-uae-government/government-initiatives/smart-government>>.

Saudi Vision 2030. (2016). «National Transformation Program 2020.» (٢٠)  
[Link]<<https://vision2030.gov.sa/en/programs/NTP>>.

Egypt Government Services Portal. (2004). «Government Services Portal.» (٢١)  
[Link]<<https://www.egypt.gov.eg/english/home.aspx>>.

### ٣- في التجارب

تعتبر إستونيا من أبرز الدول الرائدة عالمياً في مجال الحكومة الرقمية. تُعتبر «X-Road» من أبرز منصّات تبادل البيانات الرقمية التي تربط بين مختلف المؤسّسات الحكومية والخاصة، ممّا يسهّل تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين. قامت إستونيا بالكثير من المبادرات الأساسية مثل: التصويت الإلكتروني (i-Voting)، الهوية الرقمية (e-ID)، الصّحة الإلكترونية (e-Health)، ممّا ساهم في توفير الوقت والمال، تحسين الشفافية، وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة<sup>(٢٢)</sup>.

كما تعتبر سنغافورة من الدول الرائدة في استخدام التكنولوجيا لتحسين الخدمات الحكومية. أطلقت مبادرة «Smart Nation» التي تهدف إلى تحويل سنغافورة إلى دولة ذكية. فقد أطلقت منصة «MyInfo» التي تسهّل الوصول إلى الخدمات الحكومية باستخدام الهوية الرقمية، وتطبيق «TraceTogether» لتتبع مخالطي حالات كوفيد-١٩. ساهم ذلك في تحسين الكفاءة الحكومية، تعزيز الأمن، وتحسين الخدمات الصحية والاجتماعية<sup>(٢٣)</sup>.

كما نجد أنّ كوريا الجنوبية من أبرز البلدان التي يتوافر فيها نظام حكومي إلكتروني متطور يُعرف بـ«e-Government». تشمل مبادراتها استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين الخدمات العامة وزيادة الشفافية. من أبرز مبادراتها، بوابة الخدمات الحكومية «Minwon24»، ونظام المعلومات الصحيّة الإلكترونيّة. وقد ساهم ذلك في تقليل

---

e-Estonia. (2020). «Digital Society». [Link]<<https://e-estonia.com/solutions> (٢٢) /interoperability-services/x-road/>.

Smart Nation Singapore. (2021). «Building a Smart Nation». [Link]<<https://www.smartnation.gov.sg/> (٢٣)>.

الفساد، تحسين الوصول إلى الخدمات الحكومية، وزيادة كفاءة الإدارة العامة<sup>(٢٤)</sup>.

أيضاً قامت المملكة المتحدة بتطوير بوابة الحكومة الإلكترونية «GOV.UK»، التي تُعد نقطة دخول مركزية لجميع الخدمات الحكومية. وقد قدّمت خدمات الهوية الرقمية «Verify»، ومنصة «GOV.UK Pay» لتسهيل الدفع الإلكتروني. وقد أدّى ذلك إلى تحسين الوصول إلى الخدمات، وزيادة الكفاءة، وتوفير الوقت والتكاليف للمواطنين والحكومة<sup>(٢٥)</sup>.

تقدّم هذه الدول نماذج ناجحة للحكومة الرقمية، حيث تُظهر كيف يمكن للتكنولوجيا تحسين الكفاءة والشفافية والخدمات العامة وتحقيق العدالة الرقمية الرشيّدة، من خلال تطبيق مبادرات مبتكرة واستخدام الهوية الرقمية والتطبيقات الذكية، تمكّنت هذه الدول من تحسين جودة الحياة وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة.

وقد سعت العديد من البلدان العربية للسير في آليات الحكومة الرقمية، إلا أنّ الكثير من هذه البلدان مازال يراوح مكانه من دون التمكن من تحقيق العدالة الرقمية المنشودة.

إنّ تحقيق الحكومة الرقمية في الدول العربية يعتمد على عدّة عوامل منها البنية التحتية التقنية، القوانين والتشريعات، المبادرات الحكومية، ومستوى النضج الرقمي في المجتمعات.

يمكن تقسيم الدول العربية إلى فئتين رئيسيتين بناءً على مستوى

---

Government of the Republic of Korea. (2021). «e-Government». [Link]<<https://www.korea.go.kr/eng/main/index.do>>.

Government Digital Service. (2021). «GOV.UK». [Link]<<https://www.gov.uk/>>. (٢٥)

جاهزيتها لتحقيق الحكومة الرقمية، الأولى البلدان المواكبة للحكومة الرقمية، والأخرى التي تعاني من تحديات تعيق بلوغها.

الفئة الأولى: الدول التي حققت الحكومة الرقمية

• الإمارات العربية المتحدة: تعتبر الإمارات من الرواد في التحوّل الرقمي في العالم العربي، بفضل مبادرات مثل «حكومة دبي الذكية» و«استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي». حصلت الإمارات على مراكز متقدّمة في مؤشرات الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية<sup>(٢٦)</sup>.

• السعودية: تحتل مكانة متقدّمة عالمياً في جاهزية الحكومة الرقمية، بفضل رؤية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تعزيز التحوّل الرقمي في جميع القطاعات. تحتلّ السعودية المركز الرابع عالمياً في جاهزية الأنظمة الرقمية، حسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات<sup>(٢٧)</sup>.

• قطر: تعمل قطر على تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال مبادرات مثل «حكومة قطر الرقمية» و«استراتيجية قطر الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات». تسعى قطر لتحسين ترتيبها في مؤشرات الحكومة الإلكترونية العالمية من خلال

---

United Nations. (2022). «United Nations E-Government Survey 2022: The (٢٦) Future of Digital Government.» United Nations Department of Economic and Social Affairs. Available at: <<https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2022>>.

International Telecommunication Union (ITU). (2021). «Global ICT Development (٢٧) Index 2021.» ITU. Available at: <<https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/publications/mis2021.aspx>>.

تعزير الخدمات الرقمية والتكنولوجيا<sup>(٢٨)</sup>.

- البحرين: قطعت شوطاً كبيراً في التحوّل الرقمي من خلال مبادرات مثل «بحرين الرقمية» التي تهدف إلى توفير خدمات حكومية إلكترونية متكاملة<sup>(٢٩)</sup>.

الفئة الثانية: الدول التي تواجه تحديات في الحكومة الرقمية

- مصر: رغم التقدّم الملحوظ في بعض المبادرات الرقمية، ما زالت مصر تواجه تحديات كبيرة مثل تحسين البنية التحتية الرقمية وزيادة الوعي الرقمي لدى المواطنين<sup>(٣٠)</sup>.

- لبنان: يعاني لبنان من تحديات اقتصادية وسياسية تعيق تقدّم الحكومة الرقمية، رغم بعض الجهود المبذولة في مجالات محدّدة.

وعليه تواجه معظم الدول العربية تحديات مشتركة في تحقيق الحكومة الرقمية، منها:

البنية التحتية: الحاجة إلى تحسين شبكات الإنترنت والاتصالات.

التشريعات والقوانين: ضرورة تحديث القوانين لتواكب التطورات الرقمية.

---

Ministry of Transport and Communications, Qatar. (2021). «Qatar Digital (٢٨) Government Strategy 2020-2023.» Available at: <<https://www.motc.gov.qa/en/qatar-digital-government>>.

Information & eGovernment Authority, Bahrain. (2021). «Bahrain Digital (٢٩) Government Strategy 2021-2025.» Available at: <<https://www.iga.gov.bh/en/strategy>>.

Ministry of Communications and Information Technology, Egypt. (2021). «Egypt (٣٠) ICT Strategy 2021-2025.» Available at: <[https://micit.gov.eg/en/ICT\\_Strategy](https://micit.gov.eg/en/ICT_Strategy)>.

التمويل والاستثمار: الحاجة إلى استثمارات كبيرة لتطوير البنية التحتية الرقمية.

الوعي والتدريب: تعزيز الوعي الرقمي وتدريب الكوادر البشرية على استخدام التكنولوجيا الحديثة.

إنّ تحقيق الحكومة الرقمية في الدول العربية يتطلّب جهوداً مشتركة ومستدامة لتحسين البنية التحتية، تحديث القوانين، وتعزيز الوعي الرقمي. وإنّ الدول التي تمكّنت من وضع استراتيجيات ورؤى واضحة مثل الإمارات والسعودية قد أحرزت تقدماً ملحوظاً، بينما تحتاج الدول الأخرى إلى المزيد من العمل لمواكبة التطوّرات الرقمية العالمية.

#### ٤ - في المتطلبات

لا بدّ أن تتوافر المكونات الرئيسية للحكومة الرقمية التي ترتبط بشكل أساسي فيما يلي:

- الخدمات عبر الإنترنت: لا بدّ للحكومة الرقمية من تقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت مثل التقديم للحصول على التصاريح، ودفع الضرائب، والوصول إلى السجلات العامة. هذا يقلّل من الحاجة إلى الزيارات الفعلية لمكاتب الحكومة. كما لا بدّ من توافر البوابات الرقمية عبر مواقع مركزية يمكن للمواطنين من خلالها الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية والمعلومات.

- الكفاءة الإدارية: على الحكومة أن تبدأ بعملية الأتمتة من خلال تنفيذ أنظمة آلية لمعالجة المهام الإدارية الروتينية، مما يحسّن الكفاءة ويقلّل من الأخطاء. وأن تضع آليه واضحة لإدارة البيانات من خلال استخدام الأدوات الرقمية لجمع البيانات

وتخزينها وتحليلها بفعالية، ممّا يمكن من اتخاذ قرارات أفضل وتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة.

- البنية التحتية: تحتاج الحكومة الرقمية بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار في بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الخدمات الرقمية. كما تستلزم ضمان أمن وخصوصية التفاعلات الرقمية والبيانات من خلال اتخاذ تدابير قوية للأمن السيبراني.

- مشاركة المواطنين: على الحكومة إنشاء المنصات التفاعلية من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات الاتصال الرقمية الأخرى للتفاعل مع المواطنين، وجمع الملاحظات، وإشراكهم في عمليات اتخاذ القرارات. إنّ هذه الخطوات تحقّق الشفافية من خلال جعل بيانات الحكومة وعملياتها متاحة للجمهور، ممّا يعزّز المساءلة.

إنّ هذه المكونات الأساسية تساهم إلى حدّ بعيد - في حال التزمت الحكومة بذلك - في بلوغ الحكومة الرقمية. لكن من المفيد الإدراك أنّ عملية الانتقال إلى الحكومة الرقمية ليست عملية تقنية بحتة، بل لها أبعاد إنسانية واجتماعية، تختصر في العلاقة ما بين ثلاث جهات أساسية هي: الحكومة / المواطن / الأعمال.

وبالتالي، فإنّ الحكومة التي تقدّم الخدمات، عليها أن تقدّمها بشكل عادل وشفاف وتشاركي، أي من خلال تطبيق مفهوم الديمقراطية الرقمية التي تقود إلى المفهوم الأشمل وهو «الحكومة الرقمية». وللمواطن مسؤولية في هذه العلاقة، من خلال الوعي الشبكي وأخلاقيات التواصل والمشاركة الفعّالة، كما للمجتمع المدني ولا سيما المتخصّص منه دوره الفاعل. وتكتمل الحلقة مع الأعمال المتمثّلة بالقطاع الخاص والشركات التي تعمل من خلال التجارة الرقمية وتدعم ريادات الأعمال والابتكار بتشجيع حكومي وتفاعل من المواطنين.

الشكل الرقم ١ - ٣: العلاقة ما بين الحكومة والمواطن والأعمال في الحكومة  
الرقمية



فكيف يمكننا تفصيل هذه العناصر؟

- المواطن: تتيح الحكومة الرقمية للمواطنين فرصة المشاركة بشكل فعال في عملية صنع القرار الحكومي من خلال منصات إلكترونية وتطبيقات متنوعة. على سبيل المثال، يمكن للحكومة أن تنشئ منصات رقمية حيث يمكن للمواطنين تقديم مقترحاتهم وآرائهم حول سياسات معينة أو المشاركة في استبيانات واستطلاعات الرأي. مثال: في إستونيا، تم تطوير منصة «e-Estonia» التي تسمح للمواطنين بالمشاركة في الانتخابات والتصويت عبر الإنترنت. هذه المنصة تعزز من الشفافية والمساءلة حيث يمكن للمواطنين متابعة سير العملية الانتخابية بشكل مباشر<sup>(٣١)</sup>. كما تتيح الحكومة الرقمية دوراً أساسياً للمجتمع المدني من خلال توفير الأدوات الرقمية التي تمكن منظمات المجتمع المدني من التواصل مع الحكومة والمواطنين بشكل أكثر فعالية. هذه الأدوات تشمل بوابات الحكومة الرقمية والتطبيقات الخاصة بالمجتمع المدني

e-Estonia. (2023). e-Estonia guide. Retrieved from [e-estonia.com]<https://e-estonia.com/>.

التي تتيح لها تقديم خدماتها والتواصل مع جمهورها بشكل أفضل. مثال في الهند، منصة «MyGov» تتيح للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في حوارات وطنية حول القضايا المهمة، وتقديم اقتراحات حول السياسات الحكومية، مما يعزز من التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني<sup>(٣٢)</sup>.

• الحكومة: لا يمكن لأي حكومة في العالم أن تتجاهل التطور الحاصل على صعيد التكنولوجيا الرقمية، وبالتالي فإن السير في الانتقال نحو الحكومة الرقمية أمر بديهي لتحسين كفاءة وفعالية الخدمات الحكومية، مما يقلل من الوقت والجهد اللازمين للحصول على هذه الخدمات.

مثال: في الإمارات العربية المتحدة، تم تطوير منصة «حكومة دبي الذكية» التي تقدّم مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، مثل تجديد التراخيص ودفع الفواتير، مما يسهّل على المواطنين والشركات الحصول على الخدمات بطريقة سريعة وفعالة<sup>(٣٣)</sup>.

جانب آخر على الحكومة توفيره عند عملية الانتقال إلى الحكومة الرقمية هو تعزيز الديمقراطية الرقمية من خلال توفير منصّات إلكترونية تتيح للمواطنين المشاركة في عملية صنع القرار والتعبير عن آرائهم بحرية. هذه المنصّات تشمل مواقع الإنترنت الرسمية للحكومة، ومنصّات التواصل الاجتماعي، وتطبيقات الهواتف الذكية. مثال: في البرازيل، تم إنشاء منصة «Participa.br» تتيح للمواطنين المشاركة في المناقشات العامة

---

MyGov India. (2023). About MyGov. Retrieved from: [mygov.in] <https://mygov.in/>.

Smart Dubai. (2023). About Smart Dubai. Retrieved from: [smartdubai.ae] <https://www.smartdubai.ae/>.

حول السياسات الحكومية، وتقديم اقتراحات حول التشريعات الجديدة، ممّا يعزّز من الشفافية والمشاركة الديمقراطية<sup>(٣٤)</sup>. عند توافر الحكومة الرقمية وتعزيز الديمقراطية الرقمية سيؤدي ذلك حتماً إلى بلوغ الحوكمة الرقمية (التي سنتناولها كمفهوم أساسي لتحقيق العدالة الرقمية لاحقاً). إن الحوكمة الرقمية تفرض استخدام التكنولوجيا لتحسين العمليات الحكومية وضمن الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة.

إنّ الغاية الأساسية من استخدام التكنولوجيا الرقمية ليس هدفاً تقنياً ليمّ من خلاله تسهيل الخدمات والمعاملات للمواطنين وحسب، بل هو هدف إنساني يهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان في إمكانية المشاركة في القرار والمساءلة سعياً نحو العدالة الرقمية الرشيدة.

• الأعمال: تدعم الحكومة الرقمية قطاع التجارة من خلال توفير بيئة تنظيمية رقمية تسهل بدء الأعمال التجارية وإدارتها. هذا يشمل منصات تسجيل الشركات عبر الإنترنت، والخدمات الضريبية الإلكترونية، ومنصات الدعم المالي والإداري للشركات الناشئة. مثال: في سنغافورة، منصة «Business Grants Portal» تتيح للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة التقديم للحصول على المنح والدعم المالي عبر الإنترنت، ممّا يسهّل عليهم الحصول على التمويل اللازم لتطوير أعمالهم<sup>(٣٥)</sup>.

كما تشجّع الحكومة الرقمية الابتكار من خلال إنشاء

---

Participa.br. (2023). About Participa.br. Retrieved from: [participa.br] (٣٤) <<https://participa.br/>>.

Business Grants Portal Singapore. (2023). About Business Grants (٣٥) Portal. Retrieved from [businessgrants.gov.sg] <<https://www.businessgrants.gov.sg/>>.

حاضنات أعمال رقمية، وتقديم برامج تدريبية وتطويرية للشركات الناشئة، ودعم البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا. هذه المبادرات تساعد على خلق بيئة تنافسية تعزز من الابتكار والإبداع. مثال: في الولايات المتحدة، برنامج «Small Business Innovation Research» (SBIR) يدعم الابتكار من خلال تقديم تمويل للشركات الصغيرة التي تعمل على تطوير تكنولوجيا جديدة ومبتكرة، مما يعزز من النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة<sup>(٣٦)</sup>.

### ثالثاً: مفهوم الديمقراطية الرقمية (Digital Democracy)

#### ١ - في التعريف

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الديمقراطية الرقمية «أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الديمقراطية من خلال تحسين الاتصال بين الحكومة والمواطنين، وزيادة الشفافية والمشاركة العامة<sup>(٣٧)</sup>». ويعرفها البنك الدولي بأنها «دمج التكنولوجيا الرقمية لتعزيز العمليات الديمقراطية، بما في ذلك التصويت الإلكتروني، المشاركة العامة عبر الإنترنت، والاستشارات الرقمية، بهدف تحسين الشفافية والمساءلة الحكومية<sup>(٣٨)</sup>». وتعرفها

---

Small Business Innovation Research (SBIR). (2023). About SBIR. Retrieved (٣٦) from [sbir.gov] <<https://www.sbir.gov/>>.

OECD. (2003). Promise and Problems of E-Democracy: Challenges of Online Citizen Engagement. OECD Publishing. Retrieved from [OECD Library] <[https://www.oecd-ilibrary.org/governance/promise-and-problems-of-e-democracy\\_9789264019492-en](https://www.oecd-ilibrary.org/governance/promise-and-problems-of-e-democracy_9789264019492-en)>.

World Bank. (2016). World Development Report 2016: Digital Dividends. World Bank Publications. Retrieved from [World Bank] <<https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2016>>.

المفوضية الأوروبية بأنها «استخدام الأدوات الرقمية والتكنولوجيات لتعزيز المشاركة المدنية، الشفافية الحكومية، والمساءلة، وتمكين المواطنين من المشاركة في العملية الديمقراطية بطرق جديدة»<sup>(٣٩)</sup>. ويعرّفها الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) بأنها «توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين المواطنين من المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية، وزيادة الشفافية، وتحسين الوصول إلى المعلومات العامة»<sup>(٤٠)</sup>. وتعرّفها مؤسسة فريدم هاوس بأنها «تطبيق الأدوات الرقمية لتعزيز حرية التعبير، الشفافية، والمشاركة المدنية في العملية الديمقراطية، بهدف تقوية المؤسسات الديمقراطية»<sup>(٤١)</sup>.

وبالتالي، يمكننا أن نستنتج أنّ الديمقراطية الرقمية هي استخدام التكنولوجيا الرقمية لتعزيز المشاركة السياسية والتفاعل بين الحكومة والمواطنين. تهدف الديمقراطية الرقمية إلى تحسين الوصول إلى المعلومات، تشجيع المشاركة العامة في عملية صنع القرار، وزيادة الشفافية والمساءلة في العمليات الحكومية.

## ٢- في السياق

مرّت الديمقراطية في مسارات متعدّدة قبل الوصول إلى الديمقراطية الرقمية التي تتهجها الدول والحكومات المتطوّرة في العصر الحالي. فقد نشأت الديمقراطية كنظام حكم، في المدن اليونانية القديمة، أبرزها

---

European Commission. (2013). eGovernment and eDemocracy: Boosting (٣٩) Participation through Technology. European Commission Report. Retrieved from [EU Publications] <<https://ec.europa.eu/digital-strategy/publications>>.

International Telecommunication Union. (2014). Digital Government: ICT (٤٠) Solutions for Improving Governance and Services. ITU Report. Retrieved from [ITU]<<https://www.itu.int/en/publications/ITU-D/pages/publications.aspx>>.

Freedom House. (2018). Freedom on the Net 2018: The Rise of Digital (٤١) Authoritarianism. Freedom House Report. Retrieved from [Freedom House] <<https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2018/rise-digital-authoritarianism>>.

أثينا، في القرن الخامس قبل الميلاد. كانت الديمقراطية الأثينية نموذجاً أوّلياً حيث كان المواطنون الذكور الأحرار يشاركون مباشرة في اتخاذ القرارات<sup>(٤٢)</sup>. ثم تطوّرت الديمقراطية من خلال تبني بعض عناصرها في الجمهورية الرومانية مع وجود مجلس الشيوخ والانتخابات. أمّا في العصور الوسطى فقد تراجعت الممارسات الديمقراطية في أوروبا، إلا أنّ بعض المدن المستقلة طوّرت أشكالاً من الحكم الذاتي. مع النهضة والثورة الإنكليزية عاد الاهتمام بالديمقراطية في أوروبا، مع تطوّر البرلمانات والحقوق المدنية<sup>(٤٣)</sup>.

مع الثورة الأميركية (١٧٧٦) والثورة الفرنسية (١٧٨٩)، شكّلتا نقطتي تحوّل كبيرتين نحو الديمقراطية الحديثة، مع التأكيد على حقوق الإنسان، سيادة القانون، وفصل السلطات<sup>(٤٤)</sup>. بعد الحرب العالمية الثانية، انتشرت الديمقراطية في القرن العشرين في العديد من الدول الأوروبية وازداد عدد الدول الديمقراطية بشكل ملحوظ.

مع تطوّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، بدأت الديمقراطية الرقمية تأخذ شكلاً ملموساً. يمكن تقسيم تطوّر الديمقراطية الرقمية إلى عدّة مراحل:

- المرحلة الأولى أتمتة العمليات الحكومية: أي استخدام التكنولوجيا لتحسين الكفاءة والشفافية في الخدمات الحكومية<sup>(٤٥)</sup>.

---

Ober, J. (2008). *Democracy and Knowledge: Innovation and Learning in* (٤٢) Classical Athens, Princeton University Press.

Held, D. (2006). *Models of Democracy*, 3<sup>rd</sup>. ed., Stanford University Press. (٤٣)

Tocqueville, A. de. (2003). *Democracy in America*, Penguin Classics. (٤٤)

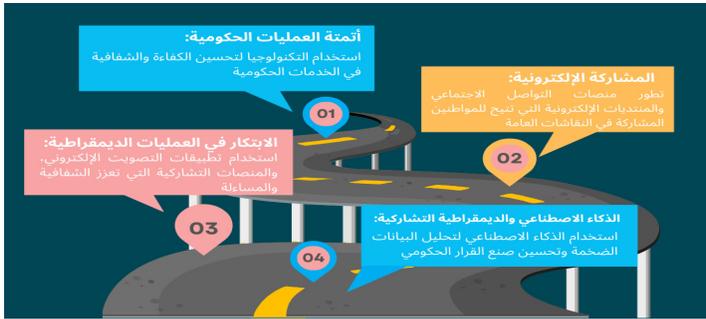
UNDESA. (2008). *UN E-Government Survey 2008: From E-Government to* (٤٥) *Connected Governance*. United Nations Department of Economic and Social Affairs.

- المرحلة الثانية المشاركة الإلكترونية: تطوّر منصات التواصل الاجتماعي والمنديات الإلكترونية التي تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم والمشاركة في النقاشات العامة<sup>(٤٦)</sup>.

- المرحلة الثالثة الابتكار في العمليات الديمقراطية: من خلال تطبيقات التصويت الإلكتروني، الاستشارات العامة عبر الإنترنت، والمنصات التشاركية التي تعزز الشفافية والمساءلة<sup>(٤٧)</sup>.

- المرحلة الحالية الذكاء الاصطناعي والديمقراطية التشاركية: أي استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة وتحسين صنع القرار الحكومي. توظيف أدوات التكنولوجيا المتقدّمة لتعزيز المشاركة التشاركية وإشراك المواطنين في عملية صنع القرار بشكل أكثر فعالية.<sup>(٤٨)</sup>

#### الشكل الرقم ١-٤: مراحل الديمقراطية الرقمية



Chadwick, A. (2006). *Internet Politics: States, Citizens, and New Communication Technologies*, Oxford University Press. (٤٦)

Coleman, S., & Blumler, J. G. (2009). *The Internet and Democratic Citizenship: Theory, Practice and Policy*, Cambridge University Press. (٤٧)

Helbing, D., Frey, B. S., Gigerenzer, G., Hafen, E., Hagner, M., Hofstetter, Y., ... (٤٨) & Zwitter, A. (2017). «Will Democracy Survive Big Data and Artificial Intelligence?» *Scientific American*.

لقد تحوّلت الديمقراطية عبر العصور من نظام حكم مباشر في المدن اليونانية القديمة إلى أنظمة تمثيلية معقدة في العصر الحديث، وصولاً إلى الديمقراطية الرقمية التي تستفيد من التكنولوجيا لتعزيز المشاركة، الشفافية، والمساءلة. يُمثل هذا التحول استجابة للتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية التي يمرّ بها العالم، مع استمرار البحث عن طرق جديدة لتحسين العملية الديمقراطية.

### ٣- في التجارب

اعتمدت العديد من الدول مفهوم الديمقراطية الرقمية في نظامها، يمكن استعراض بعض التجارب منها:

■ إستونيا: تُعدّ إستونيا رائدة في مجال الديمقراطية الرقمية. تُعرف بنظام التصويت الإلكتروني (e-Voting)، الذي يسمح للمواطنين بالتصويت عبر الإنترنت في الانتخابات الوطنية والمحلية. اعتمدت إستونيا على العديد من التطبيقات ضمن الحكومة الإلكترونية (e-Estonia)، التصويت الإلكتروني، البطاقة الشخصية الإلكترونية، خدمات الصحة الرقمية، ممّا جعلها من أبرز التجارب العالمية في تطبيق الديمقراطية الرقمية وخدماتها<sup>(٤٩)</sup>.

■ كوريا الجنوبية: تُعتبر كوريا الجنوبية نموذجاً ناجحاً في تطبيق الديمقراطية الرقمية من خلال خدمات الحكومة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية. اعتمدت على منصة المشاركة العامة عبر الإنترنت (e-People) خدمات الشفافية الحكومية، نظام المشاركة في السياسات العامة<sup>(٥٠)</sup>.

---

Martens, T. (2010). *E-government in Estonia: Best Practices*, University of Tartu. (٤٩)

Nam, T. (2012). «Citizens» attitudes toward Open Government and Government (٥٠)

2.0,» *International Review of Administrative Sciences*.

■ فنلندا: تُعتبر مثالاً ناجحاً في دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الديمقراطية. اعتمدت منصة المشاركة المدنية (Open Ministry)، التشاور الرقمي على مستوى الحكومات المحلية والوطنية<sup>(٥١)</sup>.

■ البرازيل: استخدمت البرازيل الديمقراطية الرقمية لتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال المنصات الرقمية للمشاركة العامة، أبرزها بوابة الشفافية (Portal da Transparência)، منصات الميزانية التشاركية عبر الإنترنت<sup>(٥٢)</sup>.

■ الإمارات العربية المتحدة: تطبق الإمارات العربية المتحدة العديد من المبادرات في مجال الحكومة الرقمية لتعزيز الشفافية والمشاركة المدنية، منها منصة الحكومة الذكية (Smart Government)، بوابة بيانات دبي المفتوحة<sup>(٥٣)</sup>.

■ المملكة العربية السعودية: تُركز على تطوير الحكومة الرقمية من خلال مبادرات رؤية ٢٠٣٠ لتعزيز الشفافية والمشاركة. اعتمدت العديد من التطبيقات منها: منصة النفاذ الوطني الموحد، بوابة البيانات المفتوحة، منصات المشاركة العامة مثل «شارك»<sup>(٥٤)</sup>.

---

Häikiö, L. (2010). «The Diversity of Public Deliberation: An Analysis of Citizens' Voices in Public Hearings in Finnish Local Government,» *European Journal of Political Research*.

Wampler, B. (2012). «Participatory Budgeting: Core Principles and Key Impacts,» *Journal of Public Deliberation*.

UAE Government. (2021). UAE Strategy for Government Services. Retrieved from [UAE Government Portal] <<https://u.ae/en/about-the-uae/digital-uae>>.

Al-Shafi, S., & Weerakkody, V. (2009). Factors affecting e-government adoption in the state of Qatar. Proceedings of the European and Mediterranean Conference on Information Systems.

■ الأردن: يسعى الأردن لتعزيز الديمقراطية الرقمية من خلال الحكومة الإلكترونية وتحسين الوصول إلى الخدمات العامة عبر الإنترنت، وذلك من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية (e-Government Portal)، منصة المشاركة العامة أشارك (Usharek)<sup>(٥٥)</sup>.

■ تونس: تُعتبر تونس من الدول الرائدة في شمال أفريقيا في تطبيق الديمقراطية الرقمية لتعزيز الشفافية والمساءلة. ولا سيما من خلال منصة المشاركة المدنية مرصد (Marsad)، بوابة البيانات المفتوحة<sup>(٥٦)</sup>.

قد لا تكون تجارب الديمقراطية الرقمية في العالم واحدة، أو على القدرة نفسها في تحقيق الشفافية والمساءلة، إلا أنها تؤكد انتهاج حكومات العالم نحو هذا النوع من الديمقراطيات الذي يعزز المشاركة للمواطنين ويسير به نحو العدالة الرقمية.

#### ٤ - في المتطلبات

تتحمل الحكومة الرقمية مسؤولية كبرى في تحقيق الديمقراطية الرقمية من خلال توفير البنية التحتية اللازمة، وضمان الشفافية، وإشراك المواطنين في عملية صنع القرار. وتتضمن مسؤولياتها ما يلي:

■ توفير البنية التحتية الرقمية: من خلال إنشاء منصات رقمية تسهل الوصول إلى المعلومات الحكومية والخدمات العامة. وتطوير نظم أمان لحماية البيانات الشخصية والمعلومات الحساسة.

---

Kanaan, R. K., & Al-Khoury, A. M. (2010). The role of the Government in (٥٥) fostering e-Participation in the digital age. *Transforming Government: People, Process and Policy*.

Kacem, A. (2017). "E-Government in Tunisia: From Bureaucratic Reform to (٥٦) Democratic Good Governance," *Journal of North African Studies*.

■ تعزيز الشفافية والمساءلة: من خلال نشر المعلومات الحكومية والبيانات العامة بشكل منتظم وسهل الوصول، وتوفير قنوات للمواطنين لمساءلة المسؤولين الحكوميين والإبلاغ عن الفساد.

■ تشجيع المشاركة العامة: من خلال إنشاء منصات للمشاركة الإلكترونية تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم والمشاركة في صنع القرار، وتنظيم استشارات إلكترونية واستبيانات لاستطلاع آراء المواطنين حول السياسات والمشاريع.

لكن ما هي أبرز المرتكزات أو المسؤوليات الواجب تحقيقها لبلوغ الديمقراطية الرقمية:

### - الإجراءات القانونية

تحتاج الدول إلى وضع أطر قانونية واضحة لدعم التحول الرقمي. تشمل هذه الأطر قوانين لحماية البيانات الشخصية والخصوصية، تنظيم الوصول إلى المعلومات، وضمان حقوق المواطنين في المشاركة الإلكترونية. يمكن استعراض بعض هذه التشريعات الضرورية:

■ تشريعات حماية البيانات والخصوصية: تكمن أهميتها في ضمان حماية البيانات الشخصية للمواطنين وتوفير الثقة في استخدام الخدمات الرقمية. يتطلب ذلك إجراءات عملية مثل وضع قوانين صارمة لحماية البيانات الشخصية ومنع إساءة استخدامها، مثل قانون حماية البيانات العامة (GDPR) في الاتحاد الأوروبي<sup>(٥٧)</sup>.

---

European Union. (2016). General Data Protection Regulation (GDPR). (٥٧)  
Retrieved from [GDPR]<<https://gdpr.eu/>>.

■ تشريعات مكافحة الجرائم الإلكترونية: تؤمّن هذه التشريعات حماية النظام الديمقراطي الرقمي من الهجمات الإلكترونية والجرائم الإلكترونية، لذا يتطلّب الأمر وضع قوانين لمكافحة الجرائم الإلكترونية وتحديد العقوبات المناسبة للمخالفين<sup>(٥٨)</sup>.

■ تشريعات الشفافية والوصول إلى المعلومات: تشكّل هذه التشريعات ركيزة أساسية لتعزيز الشفافية ومساءلة الحكومة من خلال ضمان حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات العامة. يتطلّب ذلك سن قوانين تضمن حق الوصول إلى المعلومات العامة وتحديد آليات طلب المعلومات<sup>(٥٩)</sup>.

■ تشريعات المشاركة الإلكترونية: تكمن أهمية هذه التشريعات في تسهيل مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية من خلال القنوات الإلكترونية. يتطلّب ذلك وضع أطر قانونية لتنظيم التصويت الإلكتروني، الاستشارات العامة عبر الإنترنت، ومنصّات المشاركة الرقمية<sup>(٦٠)</sup>.

■ تشريعات مكافحة الأمية الرقمية: لا يمكن تطبيق الديمقراطية الرقمية من دون ضمان قدرة جميع المواطنين على المشاركة في العملية الديمقراطية الرقمية من خلال تحسين مستوى المعرفة

---

United Nations. (2001). Convention on Cybercrime. Retrieved from [Council (٥٨) of Europe] <<https://www.coe.int/en/web/cybercrime/the-budapest-convention>>.

Article 19. (1999). The Public's Right to Know: Principles on Freedom of (٥٩) Information Legislation. Retrieved from [Article 19] <<https://www.article19.org/data/files/pdfs/standards/righttoknow.pdf>>.

United Nations. (2014). E-Government Survey 2014: E-Government for the (٦٠) Future We Want. Retrieved from [United Nations] <<https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2014>>.

الرقمية. يتطلب ذلك وضع برامج تدريبية و تثقيفية لتعزيز المهارات الرقمية للمواطنين وضمان شمولية التعليم الرقمي.<sup>(٦١)</sup>

■ تشريعات إدارة الهوية الرقمية: تهدف هذه التشريعات في توفير وسائل آمنة للتحقق من هوية المواطنين في العمليات الرقمية وضمان سلامة الإجراءات الإلكترونية. يتم ذلك من خلال تطوير وتطبيق أنظمة الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني بشكل آمن وموثوق<sup>(٦٢)</sup>.

■ تشريعات البيانات المفتوحة: تساهم هذه التشريعات في تعزيز الابتكار والمشاركة المدنية من خلال توفير البيانات الحكومية بشكل مفتوح ومتاح للجميع. يتطلب ذلك وضع سياسات وقوانين تلزم الجهات الحكومية بإتاحة البيانات العامة بشكل مفتوح، وتحديد معايير الجودة والشفافية لهذه البيانات<sup>(٦٣)</sup>.

## - محو الأمية الرقمية

هي عملية تمكين الأفراد من فهم واستخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل فعال وآمن في حياتهم اليومية. تشمل متطلبات محو الأمية الرقمية مجموعة من المهارات الأساسية التي يجب تطويرها لدى الأفراد<sup>(٦٤)</sup>.

---

European Commission. (2018). Digital Education Action Plan. Retrieved from (٦١) [European Commission] <[https://ec.europa.eu/education/education-in-the-eu/digital-education-action-plan\\_en](https://ec.europa.eu/education/education-in-the-eu/digital-education-action-plan_en)>.

European Union. (2014). eIDAS Regulation. Retrieved from [European (٦٢) Commission] <[https://ec.europa.eu/digital-strategy/our-policies/eidas-regulation\\_en](https://ec.europa.eu/digital-strategy/our-policies/eidas-regulation_en)>.

World Bank. (2014). Open Data Toolkit. Retrieved from [World Bank] (٦٣) <<https://opendatatoolkit.worldbank.org/>>.

Martin, A. (2005). «Digital Literacy: A Conceptual Framework,» *Journal of (٦٤) E-Literacy*, 2, 130-148.

لقد بذلت جهود حثيثة لوضع سياسات واستراتيجيات لتعزيز محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية على المستوى العالمي<sup>(٦٥)</sup>. فيما يلي نعرض بعض المتطلبات الأساسية لمحو الأمية الرقمية:

■ الفهم الأساسي للتكنولوجيا الرقمية: على الأفراد امتلاك القدرة على استخدام الأجهزة الرقمية مثل الهواتف الذكية والحواسيب والإنترنت. كذلك المعرفة بأدوات البرمجيات الأساسية مثل معالجات النصوص، البريد الإلكتروني، والتطبيقات السحابية.

■ إدارة المعلومات الرقمية: يتم ذلك من خلال امتلاك القدرة على البحث عن المعلومات عبر الإنترنت، تقييم مصادرها، وإدارة هذه المعلومات، بإضافة إلى فهم كيفية حفظ المعلومات، استرجاعها، ومشاركتها بفعالية وأمان.

■ الأمن الرقمي والخصوصية: يجب التعرف على كيفية حماية البيانات الشخصية والهوية الرقمية. كذلك الوعي بالمخاطر الأمنية على الإنترنت، مثل القرصنة والبرمجيات الخبيثة، وكيفية اتخاذ التدابير اللازمة للحماية.

■ التواصل الرقمي: يتم تعزيز التواصل الرقمي من خلال امتلاك القدرة على استخدام منصات التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني وتطبيقات المراسلة الفورية بفعالية. إضافة إلى فهم قواعد التواصل الرقمي والممارسات الأخلاقية على الإنترنت.

■ الإنتاجية والتعاون عبر الإنترنت: يتم ذلك من خلال استخدام الأدوات الرقمية لتحسين الإنتاجية مثل برامج إدارة المشاريع وأدوات التعاون عبر الإنترنت. كذلك القدرة على العمل ضمن

---

UNESCO. (2013). *Media and Information Literacy: Policy and Strategy Guidelines*, (٦٥)  
UNESCO.

فرق رقمية، والتعاون مع الآخرين في مشاريع مشتركة عبر الإنترنت.

■ التفكير النقدي والتقييم الرقمي: من خلال القدرة على تحليل وتقييم المحتوى الرقمي بعناية، بما في ذلك الأخبار، المقالات، والمواد الإعلامية، وتمييز الأخبار الكاذبة أو المعلومات المضللة.

■ الإبداع وحل المشكلات باستخدام الأدوات الرقمية: يتم ذلك من خلال استخدام الأدوات الرقمية للابتكار وحل المشكلات. كذلك التعرف على تطبيقات وأدوات جديدة تمكن من إنشاء محتوى رقمي مثل مقاطع الفيديو، المدونات، والرس.

الشكل الرقم ١-٥: متطلبات تعزيز الديمقراطية الرقمية



## ■ الأدوات المتاحة للمساءلة:

المساءلة في الديمقراطية الرقمية تشير إلى ممارسات وآليات لضمان أن الأفراد والمؤسسات في النظم الرقمية يتحملون مسؤولية أفعالهم وسياساتهم. يجب توفير أدوات رقمية تسمح للمواطنين بمراقبة الأنشطة الحكومية والمساءلة. تتضمن هذه الأدوات منصات لمراقبة الميزانيات العامة، وتتبع المشاريع الحكومية، وتقديم الشكاوى. لتحقيق

المساءلة في هذا السياق تُستخدم عدة أدوات يمكن تقسيمها إلى أدوات تقنية وأخرى مؤسسية عرضها وفق الآتي:

الأدوات التقنية مثل:

■ أنظمة التصويت الإلكتروني الشفافة والأمنة: تتيح هذه الأنظمة للناخبين الإدلاء بأصواتهم عبر الإنترنت بطريقة آمنة مع توفير وسائل للتحقق من نزاهة التصويت<sup>(٦٦)</sup>.

■ تحليل البيانات المفتوح (Open Data Analytics)، توفر الحكومات والشركات بياناتها العامة للمواطنين لتحليلها مما يعزز الشفافية والمساءلة<sup>(٦٧)</sup>.

■ أنظمة إدارة الشكاوى عبر الإنترنت (E-Government Complaint Systems)، تتيح هذه الأنظمة للمواطنين تقديم شكاوى أو تقارير عن سوء الإدارة أو الفساد في المؤسسات الحكومية، مما يعزز المساءلة<sup>(٦٨)</sup>.

الأدوات المؤسسية مثل:

■ التشريعات والسياسات الخاصة بالحوكمة الرقمية: من خلال وضع قوانين وسياسات واضحة لتنظيم استخدام التكنولوجيا في الحوكمة والانتخابات والمؤسسات العامة<sup>(٦٩)</sup>.

---

Mercuri, R. T. (2001). «Electronic Vote Tabulation Checks & Balances», PhD (٦٦) Dissertation, University of Pennsylvania.

Janssen, M., & Estevez, E. (2013). «Lean government and platform-based governance (٦٧) —Doing more with less», *Government Information Quarterly*, 30(1), S1-S8.

Bannister, F., & Connolly, R. (2014). «ICT, public values and transformative (٦٨) government: A framework and programme for research», *Government Information Quarterly*, 31(1), 119-128.

European Union (2018). General Data Protection Regulation (GDPR). (٦٩)

- مبادرات الشفافية الحكومية (Government Transparency Initiatives)، التي تشمل نشر تقارير وبيانات دورية عن نشاطات الحكومة، بما فيها الإنفاق العام، لتمكين المواطنين من مراقبة أداء الحكومة.
- مؤسسات الرقابة المستقلة (Independent Oversight Bodies) هي مؤسسات مستقلة تتمثل في لجان أو منظمات غير حكومية تقوم بمراقبة أداء المؤسسات الحكومية والشركات وتقديم تقارير دورية، يمكن لهذه المؤسسات أن تحسّن من المساءلة في سياق الحكم الرقمي.
- الأدوات المجتمعية، من خلال منصات الشفافية والمشاركة العامة (Public Participation Platforms)، أو منصات إلكترونية تتيح للمواطنين المشاركة في النقاشات العامة، وإبداء الرأي في السياسات، والمشاركة في اتخاذ القرار<sup>(٧٠)</sup>.

## – فعالية المجتمع المدني:

يلعب المجتمع المدني دوراً حيوياً في تعزيز الديمقراطية الرقمية من خلال مراقبة الأداء الحكومي، نشر الوعي، وتقديم الدعم الفني للمواطنين. يجب تشجيع الشراكات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة في قطاعات التحوّل الرقمي المتنوّعة لتحقيق أهداف هذا التحوّل. نشير في هذا السياق إلى أهمية مصطلح «المجتمع المدني المتخصّص» لأن العمل التخصّصي في هذا المجال ضروري جداً. بمعنى آخر إنّ دور المجتمع المدني يتركز إلى اختصاص هذه المنظّمات أو الجمعيات في مجالات التحوّل الرقمي المتعدّدة والمتشعبة، لأنّ عمق فهمها لمعطيات التحوّل الرقمي

---

Coleman, S., & Blumler, J. G. (2009). *The Internet and Democratic Citizenship: Theory, Practice and Policy*, Cambridge University Press. (٧٠)

يساعدها أن تؤدي دورها بالشكل الفعّال والمفيد. يشمل المجتمع المدني المتخصّص المنظمات غير الحكومية، المبادرات المجتمعية، والمؤسسات الأكاديمية التي تتخصّص في مجالات مثل التكنولوجيا الرقمية، حقوق الإنسان، القوانين والتشريعات، الأثر الاجتماعي للتكنولوجيا والسياسات العامة. وفيما يلي أبرز الأدوار التي يؤديها المجتمع المدني المتخصّص في هذا المجال:

■ مراقبة الأداء الحكومي وتعزيز الشفافية: يقوم المجتمع المدني بدور الرقابة على أداء الحكومات فيما يتعلّق باستخدام التكنولوجيا الرقمية. من خلال تتبّع الإجراءات الحكومية في مجالات مثل التصويت الإلكتروني، وحماية البيانات، وتقديم الخدمات العامة الرقمية، يسعى المجتمع المدني لضمان الشفافية والمساءلة<sup>(٧١)</sup>.

■ تعزيز المشاركة المجتمعية في العملية الديمقراطية: تعمل المنظمات المتخصّصة على تشجيع المواطنين على المشاركة في النقاشات العامة عبر الإنترنت والمساهمة في اتخاذ القرار من خلال منصات المشاركة الإلكترونية<sup>(٧٢)</sup>.

■ التثقيف الرقمي: يقوم المجتمع المدني بتطوير برامج تعليمية وتدريبية لتحسين محو الأمية الرقمية لدى المواطنين، وهو ما يمكنهم من فهم حقوقهم في الفضاء الرقمي والمشاركة بفعالية في العملية الديمقراطية<sup>(٧٣)</sup>.

---

Fox, J. (2007). «The uncertain relationship between transparency and (٧١) accountability,» *Development in Practice*, 17(4-5), 663-671.

Coleman, S., & Blumler, J. G. (2009). *The Internet and Democratic Citizenship: (٧٢) Theory, Practice and Policy*, Cambridge University Press.

Hobbs, R. (2017). *Becoming Digitally Literate. In Create to Learn: Introduction to (٧٣) Digital Literacy*, Hoboken, NJ: Wiley.

■ الدفاع عن حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي: تعمل منظمات المجتمع المدني على حماية حقوق الأفراد في الفضاء الرقمي، بما في ذلك حرية التعبير، الخصوصية، وحماية البيانات. هذه الجهود تشمل حملات التوعية والضغط من أجل قوانين تحمي حقوق الإنسان الرقمية.

■ تطوير السياسات الرقمية: يساهم المجتمع المدني في تطوير السياسات الرقمية من خلال المشاركة في المشاورات العامة، وتقديم التوصيات إلى الحكومات والمؤسسات الدولية حول القوانين واللوائح المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية والديمقراطية.<sup>(٧٤)</sup>

■ التعاون مع الحكومات والشركات لتطوير بنية تحتية رقمية شاملة: يمكن للمجتمع المدني أن يكون وسيطاً بين المواطنين والحكومات والشركات، للتأكد من أن التحول الرقمي يتم بطريقة تعزز الديمقراطية ولا تضرّ بالحقوق المدنية. يشمل ذلك التأكد من الوصول العادل إلى التكنولوجيا وتطوير بنية تحتية رقمية شاملة ومستدامة<sup>(٧٥)</sup>.

■ مكافحة المعلومات المضلّلة وخطاب العصبية والكراهية على الإنترنت: يساهم المجتمع المدني في رصد المحتوى الرقمي لمنع انتشار الأخبار الزائفة وخطاب العصبية والكراهية، ويعمل على تعزيز ثقافة الحوار الصحيّ والمعلومات الموثوقة عبر الإنترنت<sup>(٧٦)</sup>.

---

(٧٤) Bannister, F., & Connolly, R. (2014). «ICT, public values and transformative government: A framework and programme for research,» *Government Information Quarterly*, 31(1), 119-128.

(٧٥) Janssen, M., & Estevez, E. (2013). «Lean government and platform-based governance—Doing more with less,» *Government Information Quarterly*, 30(1), S1-S8.

(٧٦) نديم منصورى (٢٠٢٢)، العصبية في المجتمع الرقمي، بيروت: منتدى

المعارف.

## – إتاحة البيانات المفتوحة

يجب أن تلتزم الحكومات بمبدأ البيانات المفتوحة من خلال نشر البيانات الحكومية بشكل قابل للاستخدام وإعادة الاستخدام. تتيح البيانات المفتوحة للمواطنين والمجتمع المدني تحليل السياسات الحكومية ومتابعة تنفيذها. كما تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز الديمقراطية الرقمية من خلال تسهيل الشفافية، المساءلة، وتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار. البيانات المفتوحة تشير إلى مجموعة من البيانات المتاحة للاستخدام العام من دون قيود قانونية أو مالية، مما يتيح للأفراد، والشركات، والمؤسسات الوصول إلى هذه البيانات بحرية وتوظيفها في أنشطتهم. فما هي أهمية إتاحة البيانات المفتوحة لتعزيز الديمقراطية الرقمية؟ نعرضها بالنقاط الآتية:

■ تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية: توفر البيانات المفتوحة وصولاً غير مقيد إلى المعلومات الحكومية، مما يساعد المواطنين على مراقبة الأداء الحكومي والكشف عن الفساد أو سوء الإدارة. عندما تكون المعلومات الحكومية متاحة للجميع، يصبح من الصعب على الجهات الرسمية التستر على قرارات غير قانونية أو غير شفافة<sup>(٧٧)</sup>.

■ تشجيع المشاركة المدنية في صنع القرار: من خلال إتاحة البيانات المفتوحة، يمكن للمواطنين الوصول إلى المعلومات اللازمة للمشاركة في النقاشات السياسية والاجتماعية بشكل فعال. سواء كان ذلك في مجال السياسات العامة، التنمية الاقتصادية، أو الشؤون البيئية، يمكن للبيانات المفتوحة أن تساعد الأفراد

---

Ubaldi, B. (2013). «Open Government Data: Towards Empirical Analysis of Open Government Data Initiatives.» OECD Working Papers on Public Governance.

على اتخاذ قرارات مستنيرة والمساهمة بشكل أكبر في العملية الديمقراطية.

■ تحفيز الابتكار وتعزيز الاقتصاد الرقمي: تشجع البيانات المفتوحة على الابتكار الرقمي من خلال إتاحة البيانات للشركات والمطورين الذين يمكنهم استخدام هذه البيانات لإنشاء تطبيقات جديدة وحلول تقنية تفيد المجتمع. يمكن أن تشمل هذه الحلول أنظمة لتحسين التعليم، الرعاية الصحية، أو النقل العام، مما يساهم في تحسين جودة الحياة وزيادة الكفاءة الاقتصادية<sup>(٧٨)</sup>.

■ مكافحة الفساد وتحسين الحوكمة: تساهم البيانات المفتوحة في الحدّ من الفساد من خلال إتاحة المعلومات المتعلقة بالعقود الحكومية، والإنفاق العام، والأنشطة الرسمية للمراجعة العامة. هذا يمكن المواطنين والصحفيين الاستقصائيين من تحليل البيانات والكشف عن أي مخالفات أو سوء إدارة.

■ تعزيز العدالة والمساواة: توفر البيانات المفتوحة معلومات يمكن أن تستخدم لتحليل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، مما يمكن منظمات المجتمع المدني والنشطاء من العمل على تحسين السياسات وتوجيه الموارد نحو المناطق أو الفئات المحرومة. هذا يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة في المجتمعات الديمقراطية<sup>(٧٩)</sup>.

---

Davies, T., & Bawa, Z. (2012). «The promises and perils of open government (٧٨) data (OGD),» *Journal of Community Informatics*, 8(2).

Gurstein, M. B. (2011). "Open data: Empowering the empowered or effective (٧٩) data use for everyone?" *First Monday*, 16(2).

■ تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين: عندما تكون البيانات متاحة للجميع، يشعر المواطنون أنّ حكوماتهم أكثر شفافية وصراحة، ممّا يؤديّ إلى تعزيز الثقة بين الطرفين. هذا يعزّز المشاركة المجتمعية والرضا العام عن النظام السياسي.

## رابعاً: مفهوم الحوكمة الرقمية

### (Digital Governance)

#### أ- في التعريف

نستعرض بعض التعريفات للحوكمة الرقمية من مصادر متنوعة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

تعرف الحكومة البريطانية الحوكمة الرقمية أنّها «استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية لتقديم خدمات عامة أفضل، وجعل المؤسسات العامة أكثر مساءلة، وإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار»<sup>(٨٠)</sup>.

وتعرّفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنّها «العمليات والهياكل المستخدمة لإدارة العلاقة بين الحكومة والمواطنين من خلال استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية لتحقيق مزيد من الشفافية والمشاركة والتعاون»<sup>(٨١)</sup>.

ويعرف البنك الدولي الحوكمة الرقمية أنّها «عملية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات الحكومية،

---

[UK Government Digital Service] <[https://www.gov.uk/government / \(٨٠\) organisations/government-digital-service](https://www.gov.uk/government/organisations/government-digital-service/)>.

OECD (2016). *Digital Government Strategies for Transforming Public Services in the (٨١) Welfare Areas*, Paris: OECD Publishing.

تبادل المعلومات، معاملات الاتصال، دمج الأنظمة والخدمات المختلفة بين الحكومة والمواطنين، الحكومة والأعمال، الحكومة والحكومة، وكذلك العمليات الداخلية في الحكومة بأكملها<sup>(٨٢)</sup>.

وتعرفها منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) أنها «استخدام التكنولوجيا لتعزيز مساءلة المؤسسات العامة، تحسين الوصول إلى المعلومات، وتمكين المواطنين من المشاركة في عمليات الحكومة من خلال المنصات الرقمية»<sup>(٨٣)</sup>.

كما أن التعريفات الأكاديمية تشابه التعريفات السابقة، حيث تعرف جامعة هارفارد (Harvard University) الحكومة الرقمية بأنها «استخدام الحكومات والمنظمات العامة للتقنيات الرقمية لتعزيز تقديم الخدمات، وتحسين الشفافية، وتشجيع مشاركة المواطنين، وبناء أنظمة حوكمة أكثر مساءلة واستجابة»<sup>(٨٤)</sup>.

تُظهر هذه التعريفات أن الحوكمة الرقمية تهدف إلى تحسين الكفاءة والشفافية والمشاركة من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية في الحوكمة العامة.

## ب- في السياق

سبق تداول مفهوم الحوكمة الرقمية، مفهوم الحوكمة الرشيدة. بدأت فكرة الحوكمة الرشيدة بالظهور في نهاية القرن العشرين، كاستجابة

---

World Bank (2002). *E-Government Handbook for Developing Countries*. (٨٢) Washington, DC: World Bank.

Transparency International (2018). *Using Technology to Enhance Transparency and Accountability*. Berlin: Transparency International.

Harvard University (2017). *Digital Governance and Public Policy*. Cambridge, (٨٤) MA: Harvard University.

للتحدّيات التي واجهت الحكومات في إدارة الموارد وتحقيق التنمية المستدامة. تُعرف الحوكمة الرشيدة بأنّها العملية التي يتمّ من خلالها إدارة الشؤون العامة بطريقة شفّافة، فعّالة، ومتجاوبة مع احتياجات المواطنين، مع مراعاة القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. كما تركز على خصائص أساسية تتمثل في مشاركة المواطنين في صنع القرار وفي المساءلة، وعلى شفافية الإجراءات التي تقوم بها الحكومة، وعلى سيادة القانون الذي يطبق بشكل عادل بين جميع المواطنين.

كانت الأمم المتحدة من أوائل الجهات التي روجت لمفهوم الحوكمة الرشيدة منذ العام ١٩٩٧ كجزء من أجندتها للتنمية، حيث ربطت بين الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.

مع تطوّر التكنولوجيا الرقمية، بدأت الحكومات تدرك أنّ الحوكمة الرشيدة يجب أن تتكيّف مع التقنيات الحديثة لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة. أدى ذلك إلى ظهور مفهوم «الحوكمة الرقمية» الذي يهدف إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين الخدمات الحكومية، وتعزيز التواصل بين المواطنين والحكومات، وزيادة الكفاءة في إدارة الشؤون العامة.

في العقدین الأخيرین، بدأت الحكومات حول العالم تنفيذ استراتيجيات التحوّل الرقمي في مختلف قطاعات الحكومة، ممّا ساهم في تحسين الأداء الحكومي وزيادة الشفافية والمشاركة العامة.

إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ الحوكمة الرقمية تسير ضمن خطّ متوازن لدى جميع الحكومات. ثمة الكثير من التحدّيات التي تواجه تطبيق مسار الحوكمة الرقمية. أبرز هذه التحدّيات استمرار الفجوة الرقمية وعدم قدرة بعض الفئات الاجتماعية من الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية. إضافة إلى التحدّيات المتمثلة بالأمن السيبراني وعدم تعرّض البيانات إلى الاختراق أو للهجمات السيبرانية، وهو أمر يتطلّب استراتيجيات دقيقة لهذه الدول للتمكّن من الانتقال إلى مرحلة التحوّل الرقمي.

تعتبر إستونيا الدولة الأولى التي اعتمدت الحوكمة الرقمية بشكل كامل. بدأت إستونيا في تطبيق الحوكمة الرقمية في منتصف التسعينيات، بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١. بحلول عام ٢٠٠٠، أصبحت الخدمات الحكومية الأساسية متاحة عبر الإنترنت من خلال نظام الهوية الرقمية الإلكتروني، الذي يسمح للمواطنين بالتصويت، وتقديم الضرائب، والوصول إلى السجلات الصحية والتعليمية، وإدارة الأعمال بشكل إلكتروني بالكامل. تلت إستونيا عدّة دول منها كوريا الجنوبية وسنغافورة في أوائل العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، ثمّ الدنمارك والمملكة المتحدة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

كما بدأت الولايات المتحدة عملية التحوّل نحو الحوكمة الرقمية تدريجياً، ولكنّ الخطوة الكبيرة الأولى كانت في عام ٢٠٠٢ عندما أقرّ الكونغرس الأمريكي قانون الحوكمة الإلكترونية<sup>(٨٥)</sup> (E-Government Act of 2002) هذا القانون كان يهدف إلى تحسين إدارة المعلومات والخدمات الإلكترونية في الحكومة الفيدرالية من خلال تعزيز الاستخدام الفعّال للتكنولوجيا الرقمية. كان التركيز على تحسين الكفاءة والشفافية وتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات الحكومية عبر الإنترنت.

في السنوات التي تلت، تمّ تطوير عدّة مبادرات رقمية لتعزيز الحوكمة الإلكترونية، بما في ذلك إنشاء موقع Data.gov في عام ٢٠٠٩ تحت إدارة الرئيس باراك أوباما. كان هذا الموقع جزءاً من مبادرة مفتوحة للبيانات الحكومية تهدف إلى تحسين الشفافية وإتاحة البيانات الحكومية للمواطنين.

---

E-Government Act of 2002, Public Law 107-347, 116 Stat. 2899 (2002).

(٨٥)

كما تمكّنت بعض الدول العربية خلال العقدين الماضيين من اعتماد الحوكمة الرقمية مع وجود تفاوت واضح بين الدول العربية. وتُعدّ الإمارات أبرز الدول العربية التي اعتمدت الحوكمة الرقمية. أطلقت الإمارات العديد من المبادرات مثل «حكومة دبي الذكية» و«حكومة أبو ظبي الرقمية» بهدف تقديم خدمات إلكترونية للمواطنين والمقيمين. الإمارات تعمل أيضاً على تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين في خدماتها الحكومية.

## ج - في التجارب

من أبرز التجارب التي يُحتذى بها في جميع دول العالم هي التجربة الإستونية. فهي الدولة الأولى في العالم التي قامت بتحقيق الحوكمة الرقمية بشكل شامل. بعد استقلالها عن الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١، واجهت إستونيا الحاجة إلى بناء دولة حديثة من الصفر، ولجأت إلى التكنولوجيا لتحقيق هذا الهدف.

بدأت إستونيا بتحويل بنيتها التحتية الحكومية إلى الرقمية في منتصف التسعينيات. استثمرت الدولة في تطوير بنية تحتية رقمية قوية تهدف إلى جعل الخدمات العامة أكثر كفاءة وشفافية وسهولة للمواطنين.

قامت إستونيا بمبادرات أساسية في الحوكمة الرقمية نذكر منها:

- نظام الهوية الرقمية (e-Residency): تم إطلاقه في عام ٢٠٠٠، ويعدّ نظام الهوية الرقمية الحجر الأساس لنظام الحوكمة الرقمية في إستونيا. يمكن لكل مواطن الوصول إلى الخدمات الحكومية من خلال بطاقة هوية رقمية مشفرة، ممّا يسمح له بتوقيع المستندات القانونية والوصول إلى البيانات الشخصية والقيام بأنشطة اقتصادية عبر الإنترنت.

■ التصويت الإلكتروني (e-Voting): كانت إستونيا أوّل دولة في العالم تتيح لمواطنيها التصويت عبر الإنترنت في الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٥. وهذا النظام يعزز من الشفافية ويجعل العملية الانتخابية أكثر ملاءمة للمواطنين.

■ الخدمات الحكومية عبر الإنترنت (e-Government): جميع الخدمات الحكومية تقريباً في إستونيا متاحة عبر الإنترنت. يمكن للمواطنين الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والضرائب، والتسجيلات العقارية من خلال بوابات إلكترونية<sup>(٨٦)</sup>.

■ النظام التعليمي الرقمي: ركزت إستونيا أيضاً على تحويل النظام التعليمي إلى بيئة رقمية متكاملة. يتمكن الطلاب والمعلمون من الوصول إلى جميع المواد الدراسية عبر الإنترنت، ممّا ساهم في تقليص الفجوة الرقمية وتعزيز القدرات الرقمية للأجيال الجديدة.

■ البيانات المفتوحة والأمن السيبراني: تعتمد إستونيا على مبدأ البيانات المفتوحة، ممّا يسمح للمواطنين والشركات بالوصول إلى بيانات حكومية بطريقة شفافة وآمنة. بالإضافة إلى ذلك، إستونيا تستثمر بشكل كبير في الأمن السيبراني، حيث أنشأت نظاماً متقدماً لحماية البيانات والأنظمة الحكومية من الهجمات الإلكترونية.

■ تجربة المواطنة الرقمية (e-Residency): في عام ٢٠١٤، أطلقت إستونيا برنامج المواطنة الرقمية، الذي يسمح للأفراد من جميع أنحاء العالم بالانضمام إلى النظام الرقمي الإستوني والحصول

---

Republic of Estonia Government Portal (2023). E-Estonia: The Digital Society (٨٦) [online]. Available at: <<https://e-estonia.com>>.

على هوية رقمية تتيح لهم القيام بأعمال تجارية وإنشاء شركات في إستونيا عبر الإنترنت. هذه المبادرة جعلت إستونيا مركزاً عالمياً للشركات الناشئة والابتكار.

من أبرز التجارب في العالم العربي هي تجربة الإمارات العربية المتحدة في الحوكمة الرقمية. حيث عملت على تطوير نظام حكومي رقمي شامل يتماشى مع رؤية «الإمارات ٢٠٢١» و«مئوية الإمارات ٢٠٧١»، اللتين تهدفان إلى بناء اقتصاد رقمي متكامل ومستدام.

بدأت الإمارات رحلة التحوّل الرقمي في أوائل الألفية الثالثة، حيث أطلقت حكومة دبي في عام ٢٠٠٠ أول بوابة إلكترونية حكومية. وفي عام ٢٠١٣، أعلنت الحكومة الاتحادية عن مبادرة «الحكومة الذكية»، التي تهدف إلى تقديم خدمات حكومية عبر الهاتف المحمول والأجهزة الإلكترونية بشكل يسهّل الوصول إلى كافة المواطنين والمقيمين. تطمح هذه المبادرة إلى أن تكون جميع الخدمات الحكومية متاحة عبر الإنترنت وعلى مدار الساعة. تمّ تحقيق ذلك من خلال الاستثمار الكبير في البنية التحتية التكنولوجية وتطوير منصات رقمية مبتكرة مثل تطبيق «حكومة دبي الذكية» وتطبيق «الهوية الرقمية».

قامت الإمارات بمبادرات أساسية في الحوكمة الرقمية نذكر منها:

■ نظام الهوية الرقمية (UAE Pass): يعد «UAE Pass» أوّل نظام وطني في الإمارات للتحقق من الهوية الرقمية، حيث يمكن للمواطنين والمقيمين تسجيل الدخول إلى خدمات الحكومة الإلكترونية باستخدام بطاقة الهوية الرقمية الخاصّة بهم، من دون الحاجة إلى التعامل الورقي. يوفر هذا النظام إمكانية الوصول إلى أكثر من ٥٠٠٠ خدمة حكومية.

■ البيانات المفتوحة: تسعى الإمارات إلى تعزيز الشفافية الحكومية من خلال سياسة البيانات المفتوحة التي تتيح للمواطنين والشركات الوصول إلى البيانات الحكومية، ممّا يساهم في تطوير الحلول المبتكرة وتحليل السياسات الحكومية<sup>(AV)</sup>.

■ نظام التصويت الإلكتروني: ضمن رؤية الإمارات لتعزيز المشاركة المدنية، تمّ تطوير نظام للتصويت الإلكتروني يهدف إلى تبسيط العملية الانتخابية وتمكين المواطنين من التصويت عبر الإنترنت بطريقة سهلة وآمنة.

■ نظام التعليم الرقمي: استثمرت الإمارات في تطوير التعليم الرقمي من خلال مبادرات مثل «مدرسة الإمارات الذكية»، التي توفر بيئة تعليمية رقمية تفاعلية، وتعتبر هذه المبادرة جزءاً من رؤية الإمارات للتحوّل الرقمي الشامل في قطاع التعليم.

■ نظام الصحة الإلكترونية: تعتمد الإمارات على تقنيات الحوكمة الرقمية في قطاع الصحة من خلال نظام «صحتي» الذي يسمح للمواطنين بالحصول على الخدمات الطبية إلكترونياً، مثل حجز المواعيد والوصول إلى السجلات الصحية الشخصية.

■ مبادرات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين: تعتبر الإمارات رائدة في تبني تقنيات الجيل الجديد مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين. تم إطلاق «استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي» في عام ٢٠١٧، التي تسعى إلى تحويل الإمارات إلى مركز عالمي لتطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات. وقد اعتمدت الإمارات على تقنيات البلوك تشين في

---

UAE Government Portal (2023). UAE Smart Government and Digital Transformation. Available at: <<https://u.ae>>.

العديد من المجالات الحكومية، بما في ذلك تسجيل الأراضي، العقود الذكية، وإدارة السجلات الطبيّة<sup>(٨٨)</sup>.

تهدف الإمارات من خلال «مئوية الإمارات ٢٠٧١» إلى أن تكون الدولة الأكثر تقدماً في العالم من حيث التكنولوجيا الرقمية والخدمات الحكومية الذكية. تعمل الإمارات على تطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك التعليم والصحة والاقتصاد، في إطار خطط طويلة الأمد لتعزيز الابتكار والريادة الرقمية. أمام هذه التجارب الناجحة، ثمة حكومات أخرى يتعثر عليها تحقيق الحوكمة الرقمية. من أبرز هذه البلدان العراق ولبنان ومصر وغيرها الكثير من البلدان.

بذل العراق العديد من الجهود لاعتماد الحوكمة الرقمية، إلا أنّ البلاد واجهت العديد من التحدّيات الهيكلية التي أعاقت تحقيق هذا الهدف. تشمل هذه التحدّيات ضعف البنية التحتية الرقمية، نقص الكهرباء، والافتقار إلى الأمان السيبراني. كذلك، غياب الدعم الحكومي المستدام بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي حال دون تبنّي حوكمة رقمية فعّالة.

كذلك في لبنان فقد أقرّت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي في العام ٢٠٢٢، إلا أنّ عدم الاستقرار السياسي، ضعف البنية التحتية، قلة الاستثمار في التكنولوجيا، وانعدام الثقة بين المواطنين والدولة، أدّى إلى تعطيل تنفيذ الحوكمة الرقمية وإبقاء الوعود كلاماً من دون تنفيذ.

---

UAE Artificial Intelligence Strategy (2017). Official UAE Government (٨٨)  
Publication on AI and Blockchain Strategies.

كذلك سعت مصر إلى تحقيق التحوّل الرقمي في إطار «رؤية مصر ٢٠٣٠» من خلال تطوير العديد من الخدمات الرقمية، لكنّ البلاد واجهت تحديات كبيرة. تضمّنت هذه التحديات نقص البنية التحتية التكنولوجية، خاصّة في المناطق الريفية، وضعف التنسيق بين القطاعات الحكومية المختلفة. أيضاً، البطء في تنفيذ المشاريع بسبب الروتين البيروقراطي أثر على فعالية عملية التحوّل الرقمي.

## د- في المتطلبات

ما هي متطلبات الحوكمة الرقمية الفعّالة؟

تتطلب الحوكمة الرقمية مجموعة من العوامل المتكاملة لكي تتحقّق، من أهم هذه المتطلّبات:

البنية التحتية التكنولوجية المتقدمة: وهي الأساس الذي تقوم عليه الحوكمة الرقمية. تحتاج الحكومات إلى بنية تحتية تكنولوجية متقدّمة تشمل شبكة إنترنت سريعة وموثوقة، أجهزة حديثة، ومراكز بيانات قوية وآمنة<sup>(٨٩)</sup>. تحتاج إلى تجهيزات تكنولوجية تشمل أجهزة الخوادم (Servers)، قواعد البيانات، أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والأجهزة الطرفية اللازمة لتقديم خدمات حكومية رقمية متكاملة وفعّالة. يشمل ذلك أيضاً اعتماد التكنولوجيا الحديثة مثل الحوسبة السحابية (Cloud Computing)، الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء (IoT). إلى جانب ذلك، يجب أن يتمّتع المواطنون بإمكانية الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة، خاصة في المناطق الريفية أو المحرومة.

---

Heeks, R. (2006). *Implementing and Managing E-Government: An International (٨٩) Text*, SAGE Publications.

هذا ما أشرنا إليه سابقاً مع التجربة الإستونية التي تمكّنت من بناء بنية تحتية قوية تسمح للمواطنين بإجراء كافة التعاملات الحكومية عبر الإنترنت، بدءاً من دفع الضرائب إلى التصويت الإلكتروني، معتمداً على نظام الهوية الإلكترونية المتصلة بأنظمة رقمية تمكّن المواطنين من الوصول إلى الخدمات الحكومية بسهولة وأمان.

■ الإطار القانوني والتنظيمي: البيئة القانونية والتنظيمية القوية ضرورية لحماية حقوق المواطنين وضمان الخصوصية وأمن البيانات وحماية الملكية الفكرية في السياق الرقمي. يجب أن تتبنّى الحكومات سياسات تشريعية وتنظيمية مرنة تواكب التطوّرات التكنولوجية السريعة.

هذا ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى اعتماده على لائحة حماية البيانات العامة (GDPR) التي تعدّ واحدة من أهم القوانين في مجال حماية البيانات الرقمية. هذه اللائحة تفرض قيوداً صارمة على كيفية جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها، ممّا يحمي حقوق المواطنين في الخصوصية ويضمن الالتزام بمعايير الأمان في الحوكمة الرقمية<sup>(٩٠)</sup>.

■ التدريب وبناء القدرات: إنّ تدريب موظفي القطاع العام وتطوير قدراتهم الفنيّة والإدارية يعدّ ضرورة أساسية في التحوّل الرقمي. يشمل ذلك تقديم برامج تدريبية مخصّصة لتطوير المهارات التقنية

---

Bannister, F., & Connolly, R. (2011). "The trouble with transparency: (٩٠) A critical review of openness in e-government," *Policy & Internet*, 3(1), 1-30.

اللازمة للتعامل مع الأنظمة الرقمية الجديدة، بالإضافة إلى تنمية الفهم العام لأسس الحوكمة الرقمية. يجب أن يتماشى التدريب مع احتياجات كل فئة وظيفية على حدة، وأن يضمن استعداد الموظفين لتقديم الخدمات بكفاءة في البيئات الرقمية. هذا ما أشرنا إليه أيضاً حول تجربة دبي الرائدة، حيث عملت الحكومة على تدريب كوادرها في مجال الذكاء الاصطناعي ضمن مبادرة «مليون مبرمج عربي»، التي تهدف إلى تأهيل مواطنين قادرين على تصميم وتنفيذ الحلول الرقمية في الإدارات الحكومية، بالإضافة إلى تطوير مهاراتهم في البرمجة والإدارة الرقمية.

■ الأمن السيبراني: تعتبر الحوكمة الرقمية من دون إجراءات أمنية مناسبة مخاطرة كبيرة، لأن أنظمة المعلومات الحكومية معرضة للهجمات السيبرانية وسرقة البيانات. يجب أن تتبنى الحكومات استراتيجيات أمنية متقدمة مثل التشفير، تقنيات الكشف عن الاختراقات، الجدران النارية (Firewalls)، وأنظمة إدارة الهوية والوصول (IAM) حماية البيانات والمعلومات السرية، والحفاظ على سلامة البنية التحتية الرقمية من الهجمات الإلكترونية هو من الأولويات الكبرى في تطبيق الحوكمة الرقمية.

■ لقد كانت تجربة سنغافورة رائدة في مجال الأمن السيبراني، حيث قامت بإنشاء مركز «Cybersecurity Agency» لضمان أمان الأنظمة الرقمية للدولة. بالإضافة إلى ذلك، تطبق سنغافورة استراتيجيات متقدمة في التشفير والحوكمة الإلكترونية لتأمين بيانات المواطنين والبنية التحتية الرقمية.

■ الشفافية والمساءلة: تمثل الشفافية والمساءلة العمود الفقري للحوكمة الرقمية الناجحة. من خلال توفير البيانات الحكومية

بشكل مفتوح وسهل الوصول إليه، يمكن للمواطنين الاطلاع على القرارات الحكومية والتصرّفات الإدارية. يساهم ذلك في تقليل الفساد، وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، وتمكين المجتمع من مساءلة المؤسسات الحكومية. لتحقيق هذا الهدف، يجب على الحكومات أن تكون ملتزمة بإتاحة الوصول إلى المعلومات بشكل مستمر وموثوق.

■ تماماً كما قامت النرويج بالاعتماد على نظام شفّاف يتيح للمواطنين الاطلاع على المعلومات الحكومية. من خلال منصة «Altinn»، يمكن للمواطنين الوصول إلى المستندات الحكومية، تقديم الضرائب، والتواصل مع الهيئات الرسمية بسهولة.

■ التعاون بين القطاعين العام والخاص: يعدّ التعاون بين الحكومات والشركات الخاصة عنصراً حاسماً في تعزيز الحوكمة الرقمية. القطاع الخاص يمكنه تقديم الخبرات الفنية والموارد التي لا تتوافر دائماً لدى القطاع العام. من خلال شراكات استراتيجية، يمكن للحكومات تحسين قدرتها على تطوير وتنفيذ حلول رقمية مبتكرة. هذه الشراكات قد تتضمن تطوير منصات جديدة للخدمات العامة، حلول السحابة، أو التطبيقات الذكية.

■ من التجارب الرائدة في هذا الصدد ما قامت به الحكومة في المملكة المتحدة من تعاون مع شركات تكنولوجيا كبرى مثل «Microsoft» و«Google» لتطوير حلول الحكومة الإلكترونية. هذه الشراكات مكّنت الحكومة من تقديم خدمات رقمية مبتكرة مع تحسين تجربة المستخدم<sup>(٩١)</sup>.

---

Dunleavy, P., Margetts, H., Bastow, S., & Tinkler, J. (2006). *Digital Era* (٩١) *Governance: IT Corporations, the State, and E-Government*, Oxford: Oxford University Press.

## الشكل الرقم ١-٦: متطلبات الحوكمة الرقمية



■ تحسين تجربة المستخدم (المواطن): أحد العوامل الحاسمة لنجاح الحوكمة الرقمية هو ضمان تجربة مستخدم سلسة ومريحة. منصات الحكومة الإلكترونية يجب أن تكون سهلة الاستخدام، وتتمتع بتصميم واجهة مستخدم (UI) مدروسة تسهل على المواطنين التفاعل مع الخدمات الرقمية. يجب أن تكون الخدمات المقدمة متاحة لجميع المواطنين بغض النظر عن خلفيتهم التقنية، مما يتطلب التركيز على البساطة، سهولة الوصول، واللغات المتاحة.

في هذا الصدد، تتميز أستراليا بتصميم منصات رقمية حكومية سهلة الاستخدام، مثل منصة «myGov»، التي تتيح للمواطنين الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية في واجهة واحدة، مما يحسن تجربة المستخدم ويزيد من التفاعل مع الخدمات الرقمية.

■ الإدارة الفعّالة للتغيير: إدارة التغيير بشكل فعّال ضروري لضمان الانتقال السلس إلى الحوكمة الرقمية. يجب أن تتوافق خطط واضحة لدمج التكنولوجيا الرقمية في العمليات الحكومية، بالإضافة إلى برامج لدعم العاملين في التكيف مع هذه التحوّلات. يجب أن يكون هناك تواصل مستمر بين الإدارات المعنية لإدارة التحوّلات التقنية، ومراقبة التقدّم المحرز، والتأكد من تحقيق الأهداف المحدّدة.

■ في فنلندا، تعتمد الحكومة على خطط تفصيلية لإدارة التغيير تشمل التدريب المستمر للموظفين وإشراك المواطنين في مراحل التخطيط والتطبيق. هذا النهج التشاركي يسهم في تقليل المقاومة للتغيير وزيادة الدعم الشعبي للتحوّل الرقمي.

بات واضحاً ممّا تقدّم، أنّ الحوكمة الرقمية هي نتاج دمج مفهومي الحكومة الرقمية والديمقراطية الرقمية. بمعنى أنّ الحكومة الرقمية بخدماتها، إضافة إلى الديمقراطية الرقمية التي تعزّز العلاقة ما بين الحكومة والمواطنين، تؤدّي إلى تطبيق الحوكمة الرقمية. وبالتالي، الحوكمة الرقمية تعني استخدام التكنولوجيا الرقمية لتعزيز الحكم الرشيد.

تشكّل المفاهيم السابقة المدخل الإلزامي لتحقيق العدالة الرقمية الرشيدة، ويؤدّي تعثر تطبيقها إلى تفاقم الأزمات وفقدان الثقة بين المواطن والحكومة.

## خلاصة الفصل الأول

استعرض هذا الفصل مفهوم العدالة الرقمية الرشيدة ومفاهيمه الفرعية ومتطلباته الأساسية. إضافة إلى فهم أهمية التكنولوجيا في أن تكون عاملاً لتمكين المساواة وحماية الحقوق في العالم الرقمي.

لقد أظهر هذا الفصل، أنّ مفهوم العدالة الرقمية يتجاوز مجرد الوصول إلى الإنترنت، ليركّز على الاستخدام المسؤول والأخلاقي للتقنيات الرقمية، وضمان حماية الخصوصية والأمان الرقمي. حيث أوضح أنّ العدالة الرقمية تعدّ إطاراً شاملاً يعالج التفاوت في الوصول إلى الموارد الرقمية ويعمل على سدّ الفجوة الرقمية بين المجتمعات، ممّا يسهم في الحد من الفقر وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

ناقش الفصل أيضاً، الحاجة إلى سياسات تشريعية وتنظيمية تدعم حماية حقوق الأفراد في الفضاء الرقمي، بما يشمل حماية البيانات الشخصية، مكافحة الاستغلال الرقمي، وضمان حقّ الوصول إلى المعلومات. وتناول الفصل أهمية التعليم الرقمي كركيزة أساسية لتمكين الأفراد من التعامل مع التكنولوجيا بفعالية، ممّا يدعم بناء مجتمع رقمي متساوٍ وشامل.

وقد أكّد الفصل على حقوق المواطن الرقمي، مثل حقّ الوصول العادل إلى الإنترنت، الأمان الرقمي، وحرية التعبير، إضافة إلى تعزيز الديمقراطية الرقمية من خلال ضمان حرية الصحافة وحقّ التصويت الرقمي. ولتحقيق العدالة الرقمية، تناول الفصل متطلّبات أساسية تشمل العدالة الرقمية، الحكومة الرقمية، الديمقراطية الرقمية، والحكومة الرقمية، باعتبارها عوامل أساسية لبناء مجتمع رقمي متكافئ وآمن ومبتكر.

بذلك، يعدّ هذا الفصل بمثابة خارطة طريق لتحقيق مجتمع رقمي يعزّز من مشاركة الأفراد ويشجّع الإبداع، ضمن إطار من الشفافية والأمان والمساواة.



## الفصل الثاني

### كيفية تحقيق العدالة الرقمية الرشيدة

#### تمهيد

تمثل العدالة الرقمية الرشيدة حجر الزاوية في بناء مجتمع معاصر يتسم بالشفافية والمساواة. في عصر يشهد تطوراً تقنياً متسارعاً، أصبحت العدالة الرقمية مطلباً أساسياً لضمان تحقيق حقوق الأفراد وحمايتهم في المجتمع الرقمي.

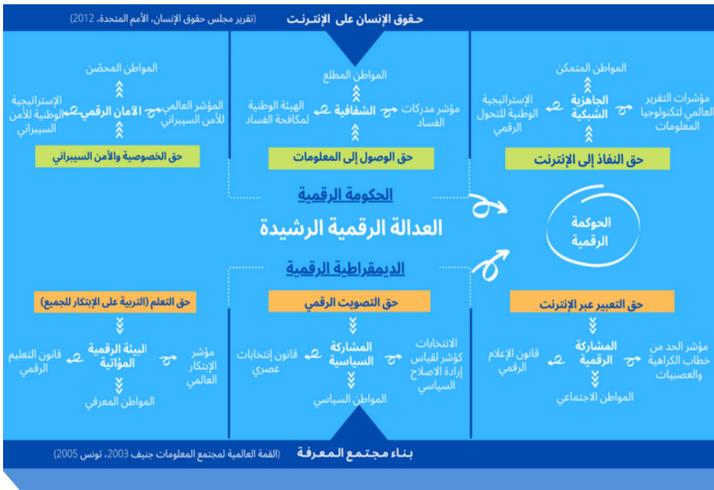
يستعرض هذا الفصل كيفية تحقيق هذه العدالة من خلال مجموعة من الحقوق الأساسية (الشكل الرقم ٢-١) التي من دونها يتعذر بلوغ الهدف المحدد. يشكل الشكل الرقم ٢-١، تصوراً متكاملًا لكيفية تحقيق العدالة الرقمية الرشيدة. حيث يحدد الشكل الحقوق الواجب صونها، التي بموجبها يتأمن «حق الإنترنت» كحق عالمي، وبلوغ «مجتمع المعرفة» كهدف محلي في بناء مجتمع منتج وموكب للتحويل الرقمي على كافة الصعد.

ويحدد الشكل الآلية الواجب إتباعها لتحقيق كل حق، والمؤشرات العالمية أو المحلية التي نقيس على أساسها درجة تحقيق هذا الحق من عدمه.

وبالتالي، فإنَّ الشروط التي تحقِّق العدالة الرقمية الرشيدة واضحة ومفصَّلة، إنَّما تحتاج إلى الإرادة الحكومية المتكاملة وإلى الرؤية العلمية الثابتة، تعمل على بلوغ هذا الهدف الأساسي في القرن الحادي والعشرين.

سنقوم في سياق هذا الفصل بشرح أهميَّة كلِّ حقٍّ من هذه الحقوق، أهدافه ومؤشراته العالمية والمحلية، سعياً لتوحيد جميع الجهود المساندة لتحقيقها، وآليات العمل ما بين الحكومة وجميع أهل المصلحة الآخرين ولا سيما المجتمع المدني المتخصَّص للوصول إلى العدالة الرقمية الرشيدة.

### الشكل الرقم ٢-١: الخريطة الذهنية لتحقيق العدالة الرقمية الرشيدة



## أولاً: حق النفاذ إلى الإنترنت

### (Right to access the Internet)

أصبحت الإنترنت جزءاً حيوياً من الحياة اليومية للفرد وللإقتصاد على حد سواء. وبحسب الإحصائيات العالمية لعدد مستخدمي الإنترنت حتى تموز/ يوليو ٢٠٢٤، بلغ العدد حوالي ٥,٤٥ مليار مستخدم حول العالم، وهو ما يمثل أكثر من ٦٨٪ من إجمالي سكان الأرض. هذا العدد شهد زيادة تقدر بـ ١٦٧ مليون مستخدم جديد خلال السنة الماضية. نسبة النمو السنوية في استخدام الإنترنت تبلغ حوالي ٢,٣٪ على الصعيد العالمي، مع معدلات أعلى في الإقتصادات النامية<sup>(١)</sup>.

وحسب بيانات موقع Datareportal، يُقدّر عدد مستخدمي الإنترنت في لبنان بنحو ٥,٣٤ مليون مستخدم في بداية عام ٢٠٢٥، في حين بلغ معدل انتشار الإنترنت ٦,٩١ بالمئة. هذه الإحصائيات تعكس الاتجاه المتزايد لاستخدام الإنترنت في البلاد، على الرغم من التحديات التي تواجهها البنية التحتية<sup>(٢)</sup>.

ان النفاذ إلى الإنترنت يعد عاملاً أساسياً في استمرار التنمية المستدامة، وعلى الرغم من ازدياد أرقام المستخدمين كما تشير الإحصاءات أعلاه، فلا يزال النفاذ إلى الإنترنت في لبنان يعاني من حالات التعتير والضعف، خاصة ما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية من جهة، وعلى مستوى الكلفة الباهظة نسبياً ونوعية الخدمة من جهة أخرى.

<<https://datareportal.com/global-digital-overview>>

(١)

<<http://datareportal.com/reports/digital-2025-lebanon>>

(٢)

ماذا يمكن أن يحقق «حق النفاذ إلى الإنترنت» للمجتمع؟ نشير إلى ذلك من خلال الشكل الرقم ٢-٢.

### الشكل الرقم ٢-٢: فوائد حق النفاذ إلى الإنترنت في بعض القطاعات



يوضح الشكل الرقم (٢-٢)، أهمية ممارسة هذا الحق الإستراتيجي الذي ينعكس إيجاباً على الفرد والمجتمع. ولا يقتصر الأمر على ما أشرنا إليه في الشكل حتماً، بل يساهم في فتح الأسواق والأبواب لبضائع وخدمات جديدة لم تكن متاحة أو موجودة من قبل، ويعمل على تحسين الكفاءة الاقتصادية، ويساعد على الوصول إلى المعلومات، ويسهّل زيادة التعاون بين الحكومات ورجال الأعمال والمواطنين، كما يتيح خلق منصات مبتكرة للاختراعات في الاقتصاد الرقمي الناشئ. إضافة إلى تفعيل المشاركة السياسية وحقّ التعبير عن الرأي. وبالتالي، يمكن استعراض أبرز الفوائد على بعض القطاعات كما يلي:

## على المستوى الاقتصادي

- تعزيز الأعمال: يسهم الوصول إلى الإنترنت في تعزيز ريادة الأعمال وتسهيل التجارة الإلكترونية، ممّا يؤدّي إلى نمو الاقتصاد المحلي. ففي لبنان، تستخدم العديد من الشركات الناشئة الإنترنت للترويج لمنتجاتها عبر منصات التواصل الاجتماعي، ممّا ساهم في زيادة مبيعاتها.
- فرص العمل: تتيح الإنترنت فرص العمل عن بُعد وتعزز من قدرة الأفراد على العثور على وظائف خارج نطاقهم الجغرافي. مثال: منصات مثل «Upwork» و«Freelancer» تتيح للأفراد العمل كمستقلين، ممّا يمنحهم فرصاً لكسب دخل من خلال مهاراتهم في أي مكان في العالم، أو منصة سند وظيفتي «Sanadwazifati» التي أطلقتها وزارة العمل بالتعاون مع جمعية سند لبنان.
- الابتكار: تسهم في تحفيز الابتكار من خلال توفير المعلومات والأدوات اللازمة لتطوير منتجات وخدمات جديدة. مثال: العديد من المشاريع التكنولوجية في منطقة الشرق الأوسط، مثل «Careem» و«Talabat»، استخدمت الإنترنت لتقديم خدمات مبتكرة وتسهيل الحياة اليومية للمستخدمين.

## على المستوى التعليمي

- الوصول إلى المعلومات: يتيح للطلاب والمعلمين الوصول إلى موارد تعليمية متنوّعة، ممّا يسهم في تحسين جودة التعليم. مثال: منصات مثل «Khan Academy» و«Coursera» توفر مواد تعليمية مجانية ومتنوعة تساهم في رفع مستوى التعليم وتوسيع نطاق المعرفة.

■ التعلّم من بُعد: تسهل التعليم من بُعد، ممّا يتيح للطلاب فرصة التعلّم في أي مكان وزمان، خاصة في حالات الطوارئ. مثال: خلال جائحة كوفيد-١٩، استخدمت العديد من المدارس والجامعات في لبنان منصات مثل «Zoom» و«Google Classroom» لاستمرار التعليم، ممّا أتاح للطلاب متابعة دراستهم رغم الظروف.

■ التفاعل الاجتماعي: يعزّز من فرص التفاعل بين الطلاب والمعلمين، ممّا يسهم في بناء مجتمعات تعليمية متكاملة. مثال: المنتديات التعليمية على الإنترنت مثل «Edmodo» تسمح للمعلمين والطلاب بالتواصل والتفاعل، مما يعزز من التجربة التعليمية.

## على المستوى الصحي

■ الوصول إلى المعلومات الصحية: يوفر للناس معلومات دقيقة حول الصحة والأمراض، ممّا يعزّز الوعي الصحي. مثال: مواقع مثل «WebMD» تقدّم معلومات طبّية موثوقة للمستخدمين، ممّا يساعدهم في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتهم.

■ خدمات الرعاية الصحية من بُعد: يسهم في تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية من خلال الاستشارات الطبية عبر الإنترنت، ممّا يجعل الرعاية الصحية أكثر فعالية. مثال: تطبيقات مثل «DabaDoc» في لبنان تسمح للمرضى بحجز مواعيد مع الأطباء والحصول على استشارات طبية عبر الإنترنت، ممّا يسهّل الوصول إلى الرعاية الصحية.

## على مستوى الانفتاح العالمي

- تبادل الثقافات: يتيح للأفراد فرصة التعرّف على ثقافات وآراء متنوعة، ممّا يعزّز من التفاهم العالمي. مثال: منصّات مثل «YouTube» و«Netflix» تقدم محتوى ثقافي متنوع يتيح للناس التعرف على ثقافات مختلفة، ممّا يعزّز من التفاهم بين الشعوب.
- المشاركة العالمية: يسهم في تمكين الأفراد من المشاركة في النقاشات العالمية حول قضايا مهمة، مثل حقوق الإنسان والبيئة. مثال: مبادرات مثل «TED» تتيح للأفراد مشاركة أفكارهم وآرائهم حول قضايا مهمة، مما يسهم في نشر الوعي وتعزيز النقاشات العالمية.

بشكل عام، حقّ النفاذ إلى الإنترنت يعزز من قدرات الأفراد والمجتمعات، ممّا يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة.

### النفاذ إلى الإنترنت بعد الجائحة

في الوقت الذي تأثر الاقتصاد اللبناني مثل معظم دول العالم بجائحة كورونا، أصبح لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات والبنية التحتية الرقمية دوراً محورياً لاستمرار النشاط الاقتصادي والمجتمعي لتخفيف آثار الجائحة. وقد تمكّنت الدول ذات البنية التحتية المتطورة للتوصيلية أن تخفّف الانعكاسات الاقتصادية السلبية للجائحة بنسبة تصل إلى النصف<sup>(3)</sup> خلاف البلدان ذات البنية التحتية الرقمية الضعيفة

---

ITU, Report of an Economic Experts Roundtable, Economic Impact of COVID (٣)

- 19 on Digital Infrastructure, July 2020. <[https://www.itu.int/en/ITU-D/Conferences/GSR/2020/Documents/GSR-20\\_Impact-COVID-19-on-digital-economy\\_Discussion-Paper\\_Final.pdf](https://www.itu.int/en/ITU-D/Conferences/GSR/2020/Documents/GSR-20_Impact-COVID-19-on-digital-economy_Discussion-Paper_Final.pdf)>.

مثل لبنان. لقد ساهمت الجائحة في تسريع وتيرة التحوّل الرقمي، من دون أن تترافق بخطوات مماثلة من الحكومة اللبنانية، بعد اعتماد معظم القطاعات التجارية والتعليمية والصحية... على الخدمات الرقمية.

يهدف مفهوم النفاذ العادل إلى الإنترنت إلى توفير وصول شامل ومتساوٍ لجميع الأفراد إلى الإنترنت، بغض النظر عن موقعهم أو وضعهم الاقتصادي والاجتماعي. لضمان هذا النفاذ العادل، هناك عدّة شروط أساسية يجب تحقيقها. ما هي شروط النفاذ العادل للإنترنت؟ الجواب في الشروط الآتية:

### الشكل الرقم (٢-٣): شروط النفاذ العادل إلى الإنترنت



## ■ القدرة على تحمل التكاليف

يجب أن يكون الوصول إلى الإنترنت ميسور التكلفة للجميع، بما يشمل تكاليف الاشتراك في خدمات الإنترنت، الأجهزة اللازمة، وتكاليف البيانات. ينبغي خفض سلّة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب مستوى التنمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للفرد شهرياً.

تبرز في الدول النامية تحديات كبرى في هذا الصدد. غالباً ما تكون تكاليف الوصول إلى الإنترنت مرتفعة جداً بالنسبة للدخل المحلي، ممّا يؤدي إلى عدم قدرة شرائح واسعة من المجتمع على تحملها.

مثال: في لبنان، ورغم انتشار الإنترنت، تواجه بعض العائلات ذات الدخل المنخفض صعوبة في دفع تكاليف الاشتراكات الشهرية المرتفعة بسبب الوضع الاقتصادي المتردّي.

تكمّن الحلول في تبني سياسات تدعم تقليل تكلفة الإنترنت عبر تشجيع المنافسة بين مقدّمي الخدمة، أو تقديم دعم حكومي للفئات الأكثر فقراً. حيث يشير البنك الدولي إلى أنّ القدرة على تحمل تكاليف الإنترنت تعتبر عاملاً حاسماً في تقليص الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدّمة والنامية<sup>(٤)</sup>.

## ■ جودة الخدمات

تتعلّق جودة الخدمة بسرعة الاتصال واستقراره. يجب أن تكون الخدمة متاحة بجودة عالية في جميع المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. قد تتفاوت جودة الإنترنت بين المدن والقرى. في لبنان، المناطق الريفية تعاني من بطء الإنترنت مقارنة بالمناطق الحضرية، ممّا يحدّ من قدرة الأفراد في هذه المناطق على استخدام الإنترنت بفعالية.

تكمّن الحلول في تطوير البنية التحتية التقنية بشكل متساوٍ لضمان وصول الإنترنت عالي الجودة للجميع. تبني تكنولوجيا الجيل الخامس (5G) يمكن أن يساعد في تحسين السرعة والاستجابة.

---

World Bank (2021). *Bridging the Digital Divide: Internet Affordability and (٤) Connectivity Challenges*. Available at: <<https://www.worldbank.org>>.

يؤكد تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن تحسين جودة الإنترنت هو عامل ضروري لتحقيق النفاذ العادل، حيث يؤدي دوراً في تعزيز الابتكار وتوفير الخدمات الرقمية الفعّالة<sup>(٥)</sup>.

## ■ البيئة القانونية والتنظيمية للإنترنت

يجب على الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الإنترنت أن يضمن حقوق النفاذ العادل ويشجّع على المنافسة ويضمن حماية حقوق المستخدمين، مثل الخصوصية وحرية التعبير.

وبذلك تبرز التحدّيات في بعض الدول، عبر القيود الحكومية على الإنترنت التي قد تعيق النفاذ العادل، الرقابة على المحتوى أو الحجب المفرط قد يحدّ من حرية الوصول إلى المعلومات.

وبذلك لا بدّ من وضع سياسات وقوانين تضمن حياد الإنترنت وتتيح للجميع فرصة النفاذ إلى الشبكة من دون تمييز، كما أنّ تعزيز الشفافية والمساءلة في الرقابة على الإنترنت يمكن أن يعزز الثقة بالنظام.

ويشير تقرير الأمم المتحدة عن حرية التعبير إلى أنّ وجود إطار قانوني يضمن حياد الإنترنت وحمايته من الرقابة التعسفية هو أساسي لتحقيق النفاذ العادل<sup>(٦)</sup>.

## ■ المحتوى الرقمي والتطبيقات

من الضروري توافر محتوى رقمي وتطبيقات تؤمّن تدفق حرّ وموثوق للمعلومات، بلغة سليمة وآمنة خالية من التضليل، لجميع

---

OECD (2020). *Quality of Service in Internet Connectivity: Enhancing Broadband* (٥) for All. OECD. Available at: <<https://www.oecd.org>>.

UN (2019). *Report on Freedom of Expression and the Internet*. Available at <<https://www.un.org>>.

المستخدمين ولا سيما الفئات المهمشة والفقراء، بحيث يراعي المحتوى احتياجاتهم، ويكون متاح من خلال أجهزة وتطبيقات بأسعار مناسبة وسهلة في الاستخدام. يجب أن يكون هناك محتوى رقمي متاح بجميع اللغات والموضوعات، بما يعكس احتياجات واهتمامات مختلف الفئات المجتمعية.

تبرز التحديات في نقص المحتوى المحلي بلغات متعددة قد يحد من قدرة بعض المجتمعات على الاستفادة من الإنترنت. في لبنان، لا يزال المحتوى الرقمي باللغة العربية أقل تطوراً مقارنة باللغات الأخرى مثل الإنكليزية والفرنسية.

تكمن الحلول في دعم تطوير المحتوى الرقمي المحلي وزيادة تنوعه. تشجيع الابتكار في تطوير التطبيقات التي تعكس الاحتياجات المحلية.

هذا ويؤكد تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) على أهمية تنوع المحتوى الرقمي لضمان وصول فئات أكبر من الناس للمعلومات والخدمات الرقمية<sup>(٧)</sup>.

## ■ التمكين عبر المهارات الرقمية

لتوفير العدالة ما بين المستخدمين، لا بد من توفير فرص متكافئة في اكتساب المهارات اللازمة للاستفادة من خدمات الإنترنت كاملة، يجب محو الأمية الأساسية لتقنيات المعلومات والاتصالات، وتوافر مهارات استخدام الأجهزة والتطبيقات، ومهارات تقنيات المعلومات والاتصالات المتخصصة في مجالات البنية التحتية وشبكات الكمبيوتر، وتصميم المواقع الإلكترونية، وتطوير التطبيقات وتعلم

---

ITU (2022). *Digital Content and Applications: Fostering Inclusive Access*. Available at (٧) < <https://www.itu.int> >.

مهارات توافر الأمان لمستخدمي الإنترنت، وكلها قدرات مطلوبة في جميع المجتمعات.

تبرز التحديات لدى العديد من الأفراد، خاصة كبار السن أو الأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفية، قد يفتقرون إلى المهارات الرقمية اللازمة للاستفادة من الإنترنت. ولذلك لا بد من تعزيز برامج التعليم والتدريب على المهارات الرقمية في المدارس والمجتمعات المحلية. التركيز على الفئات المحرومة وتوفير برامج تدريب مجانية أو مدعومة. لذا تشدد اليونسكو على أهمية التدريب على المهارات الرقمية كوسيلة لتمكين الأفراد والمجتمعات من الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا.<sup>(٨)</sup>

### ■ التأثير الفعال للإنترنت

يوفر الإنترنت فرصة حقيقية للدفع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بعد جائحة كورونا التي أكدت أهمية التحوّل الرقمي في المجتمعات. وبذلك يصبح تفعيل حق النفاذ إلى الإنترنت مدخلاً للوصول إلى الجاهزية الشبكية التي تؤدي إلى خلق المواطن المتمكّن بعد تحقيق التحوّل الرقمي والاستفادة الفعّالة من انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية. فالإنترنت ليست مجرد أداة للوصول إلى المعلومات، بل هي قوّة تمكينية للتغيير الاجتماعي والاقتصادي. يجب أن تحقق تأثيراً إيجابياً وملموساً على المجتمع.

لكن لا بد من الإشارة أن الإنترنت يمكن أن تكون سلاح ذو حدين؛ يمكن أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً يمكن أن تؤدي إلى انتشار المعلومات المضلّلة أو تعزيز الفجوات

---

UNESCO (2021). *Digital Skills and Empowerment: A Roadmap for the Future*. (٨)

Available at <<https://www.unesco.org>>.

الاقتصادية إذا لم يتم تنظيمها بشكل صحيح. لذلك لا بد من تشجيع استخدام الإنترنت لأغراض إيجابية مثل التعليم، الابتكار، والحوار المجتمعي. وضع سياسات لمكافحة الأخبار الكاذبة وضمان الاستخدام الآمن للإنترنت. ويشير تقرير البنك الدولي حول تأثير الإنترنت على التنمية، إلى أن الاستخدام الفعال للتكنولوجيا الرقمية يمكن أن يكون عاملاً رئيسياً في تقليص الفقر وتحقيق التنمية المستدامة<sup>(٩)</sup>. وبذلك لكي تتأمن العدالة الرقمية الرشيدة لا بد من توفير الجاهزية الشبكية للمواطنين بهدف الوصول إلى المواطن المتمكن، القادر على النفاذ إلى الإنترنت بشكل عادل، حرّ وفعال.

## ثانياً: حق الوصول إلى المعلومات (Right to access information)

### ١ - تعريف حق الوصول إلى المعلومات

حق الوصول إلى المعلومات هو حقّ عالمي مُعترف به ويعني قدرة الأفراد على الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها المؤسسات العامة (وغالباً في بعض الحالات المؤسسات الخاصة) بشفافية ووفقاً للأطر القانونية التي تحكم ذلك. هذا الحق يرتبط بشكل وثيق بحرية التعبير ويعتبر من ركائز الحوكمة الرشيدة والديمقراطية، كما تمّ تعريفه من قبل العديد من الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة، منظمة الشفافية الدولية، واليونسكو.

وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حقّ الوصول إلى المعلومات يعني أنّ الأفراد لديهم الحق في طلب وتلقي المعلومات

---

World Bank (2020). *Internet for Development: How Digital Technologies Are* (٩) *Shaping the Future of Economies*. Available at: <<https://www.worldbank.org>>.

التي تحتفظ بها الدولة أو المؤسسات الخاصة، بما في ذلك البيانات الحكومية والتقارير العامة. يتم تضمين هذا الحق في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تضمن حرية التعبير والحصول على المعلومات<sup>(١٠)</sup>.

ويُعتبر حق الوصول إلى المعلومات امتداداً لحرية التعبير، ويكمل قدرة الأفراد على الوصول إلى البيانات التي تؤثر في حياتهم والمجتمع بشكل عام. تنص المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن «لكل شخص الحق في حرية التعبير؛ ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء من دون تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت»<sup>(١١)</sup>.

ووفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، فإن حق الوصول إلى المعلومات يُمكن الأفراد من الحصول على بيانات حول القرارات الحكومية ممّا يزيد من الشفافية ويحدّ من ممارسات الفساد<sup>(١٢)</sup>.

ويشكّل الوصول إلى المعلومات الركيزة الأساسية في تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم الأخرى، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية. إنّ تعزيز الوصول إلى المعلومات يساعد في تحقيق العدالة الرقمية الرشيدة والمساءلة وتعزيز ثقة المواطنين في الحكومة.

---

UN (2015). *Freedom of Information and Transparency: Enhancing Public (١٠) Accountability*. Available at: <<https://www.un.org>>.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. (2019). (١١) *Right to Information and Public Access: Global Standards and Best Practices*. Available at: <<https://www.ohchr.org>>.

Transparency International. (2019). *The Role of Access to Information in Fighting (١٢) Corruption*. Available at: <<https://www.transparency.org>>.

كما يعتبر الوصول إلى المعلومات حقاً مُعترفاً به دولياً، كما ذكرنا، وهو جزء من العديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي تشجع الحكومات على إتاحة المعلومات المتعلقة بالإنفاق العام وإجراءات الحكومة بشكل مفتوح للجمهور.<sup>(١٣)</sup>

## ٢ - أهمية حق الوصول إلى المعلومات

### • مكافحة الفساد

يساهم تعزيز حق الوصول إلى المعلومات في مكافحة الفساد من خلال زيادة الشفافية. عند إتاحة المعلومات للجمهور حول سياسات الحكومة وقراراتها، يصبح من الصعب إخفاء ممارسات غير مشروعة. يشكل ذلك تحدياً كبيراً للحكومات التي تقاوم التغيير أو لا ترغب في الكشف عن معلومات حكومية تحت حجج متعددة، ويشكل ذلك استمراراً للفساد في العديد من الدول حول العالم.

في المقابل نجد العديد من الدول قد تبنت قوانين الوصول إلى المعلومات كجزء من جهود مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، نجد منها على سبيل المثال لا الحصر:

المكسيك: اعتمدت المكسيك قانون الشفافية والوصول إلى المعلومات في عام ٢٠٠٢ كوسيلة للحد من الفساد وتحسين ثقة المواطنين في الحكومة. القانون أجبر المسؤولين الحكوميين على الكشف عن المعلومات المتعلقة بالإنفاق والقرارات الإدارية، وساهم في تحسين الشفافية<sup>(١٤)</sup>.

---

UN (2003). *United Nations Convention Against Corruption*. Available at: (١٣) <<https://www.unodc.org>>.

OECD (2005). *Public Sector Transparency and Accountability: (١٤) Mexico's Freedom of Information Act*. Available at: <<https://www.oecd.org>>.

الهند: أصدرت الهند قانون حقّ الحصول على المعلومات (RTI) في عام ٢٠٠٥. هذا القانون يعد واحداً من أكثر القوانين صرامة في العالم ويتيح للمواطنين حقّ الوصول إلى المعلومات من جميع مستويات الحكومة. أثبت القانون نجاحه في كشف الفساد وزيادة المساءلة الحكومية<sup>(١٥)</sup>.

الأردن: في عام ٢٠٠٧، أصدر الأردن قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، لتكون أول دولة عربية تعتمد قانوناً يتعلّق بالوصول إلى المعلومات. يهدف هذا القانون إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من خلال تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات المتعلقة بالقرارات الحكومية<sup>(١٦)</sup>.

تونس: بعد الثورة التونسية في العام ٢٠١١، تمّ تعزيز الجهود لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. اعتمدت تونس قانون الحق في النفاذ إلى الوثائق الإدارية العمومية في عام ٢٠١٦، والذي يتيح للمواطنين والصحفيين الوصول إلى المعلومات العامة لتعزيز المساءلة وكشف الفساد<sup>(١٧)</sup>.

لبنان: في ١٠ شباط ٢٠١٧ تمّ إقرار قانون رقم ٢٨ «الحقّ في الوصول إلى المعلومات»، الذي نشر في الجريدة الرسمية في ١٦ شباط ٢٠١٧. ووضع له المراسيم التطبيقية بناء على المرسوم رقم ٦٩٤٠ تاريخ ٨٠ أيلول ٢٠٢٠، ونشر في الجريدة

---

Transparency International India (2005). *Right to Information Act: A Key Tool* (١٥) *in the Fight Against Corruption*. Available at: <<https://www.transparency.org>>.

Transparency International Jordan. (2007). *Right to Information Act in Jordan: (١٦) A Milestone for Transparency*. Available at: <<https://www.transparency.org>>.

International Media Support (IMS). (2016). *Tunisia's Access to Information (١٧) Law: A Tool for Accountability and Transparency*. Available at: <<https://www.mediasupport.org>>.

الرسومية بتاريخ ٢٤ أيلول ٢٠٢٠.

إنّ خطوة إقرار هذا القانون ووضع المراسيم التطبيقية بالرغم من تأخره ثلاث سنوات! تعدّ خطوة إيجابية في عملية مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في الإدارات العامة، وفي إتاحة الفرصة للمواطنين على الرقابة أداء القطاع العام والاطلاع على نفقاته، ممّا قد يحدّ من عمليات الهدر العام، إضافة إلى تعزيز المشاركة وتبادل المعلومات للباحثين والطلاب، وتعزيز الثقة مع المواطنين والقطاعات الاقتصادية الداخلية والخارجية. ولكن لا تكمن العبرة في إقرار القوانين على أهميتها، بل سبل تطبيقها وتنفيذها بشكل عملي ومرن وشفاف. لأنّ التطبيق العملي لهذا القانون ما زال محدوداً إلى حد كبير.

### • الرقابة على أداء الإدارات العامة:

يوفر حق الوصول إلى المعلومات للأفراد والمجتمع المدني المتخصّص فرصة للرقابة على أداء الإدارات العامة وتقييم مدى فعاليتها وشفافيتها. ويساهم حقّ الوصول إلى المعلومات في تكريس مبدأ الشفافية في اتخاذ القرارات، حيث يلزم الإدارات العامة بتوفير المعلومات حول القرارات التي تتخذها مثل المناقصات، التعيينات، والمشاريع الحكومية. يمكن للمواطنين والصحفيين الحصول على هذه المعلومات والتحقّق ممّا إذا كانت القرارات تتماشى مع القوانين والمعايير الأخلاقية. تُشكّل المعلومات المتعلقة بتنفيذ السياسات والمشاريع أداة قوية لمحاسبة الإدارات العامة. عبر الوصول إلى تقارير الأداء، يمكن للجهات المختلفة تقييم مدى تحقيق الأهداف المعلنة.

يعكس ذلك تعزيز ثقة الجمهور ممّا يقلّل من الشكوك حول الفساد أو سوء الإدارة. تتيح هذه القوانين فرصة للمواطنين لفهم كيفية اتخاذ القرارات وكيفية استخدام الموارد العامة. كما تتيح هذه القوانين

للمواطنين والصحفيين الحصول على وثائق وإحصائيات حكومية يمكن استخدامها كأدلة في حالات الفساد المالي أو الإداري. كذلك، يشكّل القانون عامل ردع للمسؤولين الفاسدين لأنّهم يعلمون أنّ جميع أنشطتهم قد تكون خاضعة للفحص العام.

### • تأمين المعلومات الموثوقة للباحثين والطلاب:

يستفيد الباحثون والطلاب من قانون حق الوصول إلى المعلومات لدعم أبحاثهم وأطروحاتهم. يشمل هذا الوصول قواعد البيانات العلمية، الوثائق الحكومية، والمعلومات الأكاديمية التي تتيح لهم تحليل البيانات بفعالية.

فمن خلال الحصول على معلومات موثوقة ومحدّثة من الجهات الحكومية والمؤسسات العامة، يمكن للباحثين والطلاب تحليل السياسات الحكومية وأثرها في المجتمع. على سبيل المثال، يمكن للباحثين في مجال السياسات العامة طلب البيانات حول تنفيذ ميزانية التعليم أو الرعاية الصحية وتحليل تأثيرها في الفئات المستهدفة.

كما يمكن الاستفادة من قانون حق الوصول إلى المعلومات، في إتاحة البيانات الخام لأبحاث مستقلة: الباحثون في مجالات مثل الاقتصاد، البيئة، أو الصحة العامة يمكنهم الوصول إلى إحصائيات رسمية وبيانات حكومية، والتي تُستخدم في نماذج تحليل البيانات والمقارنة. على سبيل المثال، طلب بيانات عن معدلات البطالة أو البيانات البيئية سيمكن الباحث من مقارنة السياسات الحكومية وتحليل تطورات معينة بناءً على الأدلة.

كما تساعد في الوصول إلى مصدر موثوق للمعلومات للطلاب الذين يعملون على مشاريع أكاديمية أو أطروحات، يتيح لهم قانون

حقّ الوصول إلى المعلومات مصدراً رسمياً يعتمد عليه في بحثهم. هذا يحسّن دقة الأبحاث والمقالات الأكاديمية حيث يتمّ استنادها إلى بيانات رسمية وليس مجرد تقديرات أو مصادر غير موثوقة. مثال: باحث يعمل في مجال الشفافية ومكافحة الفساد يمكنه طلب معلومات حول كيفية تخصيص العقود الحكومية أو تقارير التفتيش على المؤسسات العامّة. هذه المعلومات تتيح للباحثين تقييم مدى الامتثال للقوانين والسياسات العامة وتقديم توصيات حول تحسين الحوكمة.

ويساعد كل ذلك في إثراء التعليم والابتكار، ففي مجال التعليم، يمكن للطلاب طلب معلومات حول ميزانيات المدارس والجامعات، سياسات التعليم، أو حتى سياسات الابتكار. هذا يمكن أن يساعد في تحليل فعالية السياسات التعليمية وأثرها في الابتكار في البلدان المختلفة.

#### الشكل الرقم (٢-٤): أهمية الحق في الوصول إلى المعلومات



## • مساعدة الصحفيين في إعداد تقاريرهم:

يعتمد الصحفيون على الوصول إلى المعلومات لكشف الحقائق ونشر الأخبار بمصداقية. هذا الحق يعزز من قدرة الصحفيين على الحصول على معلومات دقيقة حول الأحداث والسياسات.

مثال: الصحفيون في الدول التي تتوافر فيها قوانين حرية المعلومات، مثل السويد، يستطيعون الوصول إلى وثائق حكومية بحرية مما يعزز مصداقية تقاريرهم.

يمثل قانون حق الوصول إلى المعلومات أداة مهمة للصحفيين لأنه يتيح لهم الوصول إلى بيانات رسمية ومصادر حكومية، مما يمكنهم من أداء دورهم الرقابي وكشف الحقيقة وتحقيق الشفافية. يساعد هذا القانون الصحفيين على جمع المعلومات الدقيقة والتحقيق في القضايا العامة بعمق.

يمكن للصحفيين استخدام القانون للوصول إلى معلومات حول الأنشطة الحكومية، الميزانيات، والمشاريع العامة، مما يعزز الشفافية ويساعد في كشف الفساد أو سوء الإدارة. من خلال نشر هذه المعلومات، يسهم الصحفيون في تعزيز المساءلة بين المسؤولين وصناع القرار.

كما يوفر القانون للصحفيين القدرة على إجراء تحقيقات معمقة في قضايا مثل الإنفاق الحكومي، العقود العامة، والتلوث البيئي. يمكنهم طلب وثائق رسمية لتأكيد الحقائق أو إثبات وجود مخالفات، مما يجعل التحقيقات أكثر مصداقية وأقل عرضة للنقد أو الشك.

كما يسمح القانون للصحفيين الذين يركزون على مكافحة الفساد الوصول إلى وثائق مثل العقود الحكومية، المناقصات، والتقارير

المالية. هذه المعلومات تساعدهم في الكشف عن صفقات غير قانونية أو تضارب مصالح بين المسؤولين الحكوميين والشركات. وبذلك يمكنهم تقديم تقارير وتحليلات معمّقة تستند إلى حقائق رسمية. يمكن لهذه التقارير أن تتناول قضايا مثل الصحة العامة، التعليم، الاقتصاد، والسياسة، ممّا يجعل المحتوى أكثر ثراءً ومصداقية.

كما يقدّم القانون خدمات كبرى للصحافة الاستقصائية التي تعتمد بشكل كبير على الوثائق والمعلومات التي توفرها المؤسسات الرسمية. يتيح القانون للصحفيين الوصول إلى وثائق غير متاحة عادة للجمهور، مثل سجلات الاجتماعات الحكومية أو تقارير التقييم المالي، ممّا يفتح آفاقاً جديدة للتحقيق في قضايا مهمة.

يمكن للصحفيين طلب معلومات حول الإنفاق الحكومي والتحقيق في كيفية توزيع الأموال العامة. في لبنان، استخدم صحفيون هذا القانون للحصول على وثائق حول الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، مما كشف عن هدر في الأموال وممارسات فساد في العقود الحكومية.

في مجالات حقوق الإنسان، يمكن للصحفيين طلب معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان أو ممارسات الأجهزة الأمنية. مثلاً على ذلك، استخدم صحفيون في الولايات المتحدة القانون للحصول على معلومات حول الاحتجاز غير القانوني في بعض مراكز الاحتجاز الحكومية.

### • مراقبة الإنفاق للحد من الهدر العام:

إنّ الوصول إلى المعلومات المالية، بما في ذلك التقارير السنوية للموازنات العامة، يمكّن المواطنين من مراقبة كيفية استخدام الموارد العامة، وبالتالي تحسين الرقابة على الإنفاق الحكومي. يسهم هذا القانون بشكل مباشر في الحد من الهدر العام في المؤسسات الحكومية عبر تعزيز الشفافية والمساءلة.

يمكن للمجتمع المدني المتخصّص أو الإعلام طلب معلومات حول كيفية تخصيص وتمويل مشاريع البنية التحتية أو الخدمات العامة، مثل بناء الطرق أو تحسين المرافق الصحية، ومن ثم مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المقدّرة. عندما يُتاح للجمهور الوصول إلى معلومات حول الإنفاق العام، يمكنهم التدقيق في الصفقات الحكومية والمشاريع الكبرى، مثل العقود العامة والمناقصات. هذا يقلّل من فرصة تورّط المسؤولين في ممارسات فساد، لأنّهم يدركون أنّ المعلومات ستكون متاحة للجميع.

كذلك تمكين الجمهور من الوصول إلى المعلومات حول كيفية إدارة الأموال العامة، يمكن تعزيز المساءلة بين المسؤولين وصناع القرار. هذا الضغط العام يحدّ من الاستغلال الشخصي للموارد الحكومية ويحثّ المسؤولين على العمل بمزيد من النزاهة. ففي بعض البلدان، يتمّ استخدام القانون لطلب تفاصيل حول ميزانيات الوزارات أو البلديات ومقارنتها بالنتائج على الأرض. إذا تمّ الكشف عن تباين كبير بين المبالغ التي تمّ إنفاقها والنتائج الفعلية، يمكن للجهات المسؤولة التدخل لتصحيح الوضع.

يتيح القانون أيضاً للمواطنين المشاركة الفعّالة في الرقابة على أداء الحكومة ومساءلتها. عندما يتمكّن المواطنون من الوصول إلى المعلومات حول إنفاق الأموال العامة، يصبح لديهم قدرة أكبر على التأثير في السياسات العامة والمشاركة في صنع القرار. ومن خلال طلب تقارير تفصيلية حول تكاليف المشاريع الكبرى، مثل بناء الجسور أو المستشفيات، يمكن كشف تضخّم التكاليف والمشاريع الوهمية. هذا يمكن أن يؤدّي إلى تحسين التقديرات المالية والحدّ من إساءة استخدام الأموال العامة.

## • تعزيز ثقة الشركات بالدولة:

يؤدي قانون حق الوصول إلى المعلومات دوراً محورياً في تعزيز ثقة الشركات بالدولة، ويشكل عاملاً مهماً في تشجيع الاستثمار المحلي والدولي. يوفر القانون بيئة أعمال مستقرة وعادلة، مما يزيد من جاذبية الدولة للاستثمارات.

عندما يكون لدى الشركات القدرة على الوصول إلى المعلومات الحكومية بشكل مفتوح وشفاف، يمكنها التخطيط بشكل أفضل وأن تسند قراراتها إلى بيانات دقيقة حول اللوائح والإجراءات.

تحتاج الشركات إلى معرفة كيفية توزيع الموارد العامة، سياسات الضرائب، والمناقصات العامة، من دون مخاوف من وجود فساد أو عدم وضوح في الإجراءات الحكومية. تؤدي الشفافية إلى تعزيز ثقة المستثمرين بأن الدولة تعمل على مبدأ المساواة وعدم التمييز.

كما تفضل الشركات الاستثمار في دول تتمتع بمستويات منخفضة من الفساد. يساعد قانون حق الوصول إلى المعلومات على مكافحة الفساد من خلال إتاحة الفرصة للشركات للتحقق من العقود العامة، المناقصات، وتوزيع المشاريع، مما يقلل من احتمالية التلاعب أو المحسوبة.

تحتاج الشركات إلى معلومات دقيقة حول السياسات الاقتصادية المستقبلية، مثل التعديلات الضريبية أو التشريعات المالية، للتخطيط للاستثمارات طويلة الأجل. يوفر قانون حق الوصول إلى المعلومات للشركات القدرة على الوصول إلى بيانات دقيقة حول السياسات الحكومية، مما يساعد في تحسين القدرة على التنبؤ الاقتصادي.

عندما يكون لدى الشركات فهم جيد للتوجهات الحكومية والسياسات العامة، يمكنها وضع استراتيجيات استثمارية طويلة الأجل بثقة أكبر.

ولا بدّ من الإشارة أنّ قانون حقّ الوصول إلى المعلومات يساعد الشركات على اكتشاف الفرص الاستثمارية عبر الاطلاع على الخطط الحكومية في مختلف القطاعات، مثل البنية التحتية، الطاقة، والتكنولوجيا. من خلال الوصول إلى هذه المعلومات، تستطيع الشركات التقدّم لعقود حكومية أو استثمارات جديدة.

وأخيراً، فإنّ وجود نظام قانوني شفاف يتيح للشركات الوصول إلى المعلومات القانونية والحكومية يساهم في تقليل النزاعات التجارية، حيث يمكن للشركات التأكّد من اتباع الإجراءات القانونية السليمة. هذا يعزّز الثقة في أنّ النظام القانوني والقضائي في الدولة سيعامل جميع الأطراف بشكل عادل. وبذلك فإنّ الشفافية الحكومية، التي يضمنها قانون حقّ الوصول إلى المعلومات، تتيح للشركات الاطلاع على استراتيجيات الدولة فيما يتعلّق بالبيئة، والحكومة، والمسؤولية الاجتماعية. حيث أنّ الشركات التي تستثمر في دول تحترم هذه المعايير تكون قادرة على تلبية متطلّبات المستثمرين العالميين الذين يركزون على الحوكمة البيئية والاجتماعية.

### ثالثاً: حق الخصوصية والأمن السيبراني

#### (Right to Privacy and Cyber Security)

يعتبر حقّ الخصوصية، حقّ الفرد في حماية معلوماته الشخصية من الاستخدام أو الكشف غير المرغوب فيه أو غير المصرّح به، يُعتبر أحد حقوق الإنسان الأساسية، ويتضمّن حماية البيانات الشخصية، والقدرة

على التحكّم في كيفية جمعها، تخزينها، ومشاركتها. يشمل هذا الحق جوانب متعدّدة مثل خصوصية الاتصالات، البيانات الصحية، المالية، والمعلومات التي تُجمع من خلال الإنترنت. يُعترف بحق الخصوصية على نطاق واسع في الدساتير والقوانين الوطنية والدولية، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي التي تُنظّم كيفية معالجة البيانات الشخصية. تكمن أهمية حق الخصوصية فيما يلي:

- حماية الفرد من التعدي: يتيح للأفراد حماية حياتهم الخاصة من التدخل غير المبرر، سواء من قبل الحكومات، الشركات، أو الأفراد الآخرين.

- التحكم في البيانات الشخصية: يمكن الأفراد من إدارة ومراقبة كيفية استخدام بياناتهم، وبالتالي تعزيز الثقة في التعاملات الرقمية والمجتمعية.

- الأمان الرقمي: حماية البيانات الشخصية يحمي الأفراد من المخاطر مثل سرقة الهوية أو الاحتيال الإلكتروني.

بينما أن الأمن السيبراني (Cybersecurity) هو مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف إلى حماية الأنظمة الحاسوبية، الشبكات، البرامج، والمعلومات الرقمية من الهجمات، الوصول غير المصرح به، التلف، أو السرقة. يتضمّن الأمن السيبراني تقنيات واستراتيجيات متعدّدة لضمان سرية، سلامة، وتوفر المعلومات الرقمية. تكمن أهمية الأمن السيبراني فيما يلي:

- حماية المعلومات والبيانات: الأمن السيبراني يضمن حماية المعلومات الحساسة من الاختراقات الإلكترونية والتهديدات السيبرانية.

• استمرارية الأعمال: من خلال تأمين الأنظمة والشبكات، تظل المؤسسات قادرة على الاستمرار في العمل بشكل مستقر وآمن حتى في حالة وقوع هجمات.

• الثقة في الأنظمة الرقمية: توفير الحماية ضد الجرائم الإلكترونية يعزز الثقة في التكنولوجيا والخدمات الرقمية، سواء للأفراد أو الشركات.

### ما هي العلاقة بين الخصوصية والأمن السيبراني؟

الخصوصية والأمن السيبراني متداخلان إلى حد كبير. حماية البيانات الشخصية لا يمكن تحقيقها من دون وجود أنظمة قوية للأمن السيبراني. بينما يركز حق الخصوصية على منع الوصول غير المصرح به إلى المعلومات الشخصية، يهدف الأمن السيبراني إلى حماية كل أشكال البيانات الرقمية من التهديدات والاعتداءات الإلكترونية.

وبالتالي ما أهمية قانون حق الوصول إلى المعلومات في تعزيز حق الخصوصية والأمن السيبراني؟

يحقّق قانون حق الوصول إلى المعلومات أهداف متعدّدة لتعزيز حقّ الخصوصية والأمن السيبراني معاً من خلال:

### – التوازن بين الشفافية وحماية الخصوصية:

• يعزز قانون حق الوصول إلى المعلومات الشفافية والمساءلة، لكنه يضمن في الوقت نفسه حماية البيانات الشخصية وخصوصية الأفراد. بمعنى آخر، بينما يمنح القانون الحق في الوصول إلى المعلومات، فإنه يفرض قيوداً على المعلومات التي تحتوي على بيانات حساسة أو تتعلق بالأمن الشخصي أو السيبراني.

• هناك دائماً ضوابط تُفرض لمنع الكشف عن المعلومات التي قد تهدّد خصوصية الأفراد، مثل السجلات الصحية أو البيانات المالية، وهذا يحمي الأفراد من تسريب معلوماتهم الشخصية.

مثال : في الاتحاد الأوروبي، تمّ وضع استثناءات على حرية المعلومات لحماية بيانات الأفراد بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR). هذه الاستثناءات تضمن أنّ البيانات الشخصية لا تُستخدم بطرق غير مشروعة عند طلب المعلومات العامة.

### – تعزيز الأمن السيبراني:

• إنّ الوصول إلى المعلومات حول كيفية حماية الأنظمة الإلكترونية والشبكات العامة يعزّز الأمن السيبراني. يتيح هذا القانون للمهتمين بالأمن السيبراني، سواء كانوا باحثين أو شركات، الوصول إلى المعلومات التي تمكّنهم من تقييم التدابير الحكومية المتخذة لحماية البيانات الحيوية والبنية التحتية الإلكترونية.

• عبر الاطلاع على السياسات المتعلقة بالأمن السيبراني، يمكن تحسين هذه الأنظمة والتأكد من أنّ الدولة تتبع أفضل الممارسات في حماية البيانات الرقمية ومنع التهديدات السيبرانية.

مثال: في الولايات المتحدة، يمكن للشركات المتخصصة في الأمن السيبراني الوصول إلى بيانات حول حوادث اختراق سابقة بموجب قانون حرية المعلومات (FOIA)، مما يساعدها على تطوير تقنيات وأساليب لحماية الأنظمة الحكومية من الاختراقات.

## – مكافحة الجرائم الإلكترونية عبر الشفافية:

• تزيد الشفافية في الأنظمة الرقمية الحكومية من فعالية التدابير المتخذة لمكافحة الجرائم الإلكترونية. من خلال الوصول إلى التقارير الرسمية المتعلقة بالهجمات السيبرانية السابقة، يمكن للجهات المعنية تطوير أدوات وتكنولوجيات لمواجهة هذه التهديدات.

• يساهم القانون في تسهيل تحليل الهجمات السيبرانية السابقة لتطوير خطط واستراتيجيات أمنية أكثر كفاءة.

مثال: في المملكة المتحدة، يُستخدم قانون حرية المعلومات للحصول على تقارير عن الهجمات الإلكترونية التي تعرضت لها المؤسسات العامة، مما يساعد خبراء الأمن السيبراني في تحليل هذه الهجمات واكتشاف أنماطها.

## – حماية البيانات الحكومية الحساسة:

• على الرغم من أن القانون يعزز الشفافية، إلا أنه يوفر آليات لحماية المعلومات الحساسة التي قد تؤدي إلى تهديدات أمنية أو انتهاك الخصوصية إذا تم الكشف عنها. على سبيل المثال، البيانات المتعلقة بالبنية التحتية الحيوية أو الدفاع الوطني تظل محمية وفقاً للاستثناءات القانونية.

• الحفاظ على أمن هذه المعلومات من شأنه تعزيز الأمن القومي والحد من تسرب المعلومات التي قد تُستخدم ضد الدولة أو الأفراد.

مثال: في كندا، هناك استثناءات في قانون الوصول إلى المعلومات تتعلق بحماية الأمن الوطني، حيث لا يمكن الإفصاح عن أي معلومات

قد تؤثر على سلامة النظام الإلكتروني للحكومة أو على البيانات الحساسة.

### – تمكين الأفراد من فهم سياسات الخصوصية:

• عبر قانون حق الوصول إلى المعلومات، يمكن للأفراد معرفة السياسات التي تتبعها الحكومات والمؤسسات فيما يتعلق بحماية بياناتهم الشخصية، بما في ذلك كيفية جمع البيانات واستخدامها وتخزينها. هذا يعزز ثقة الأفراد في الحكومة والمؤسسات التي تتعامل مع بياناتهم.

• الاطلاع على هذه السياسات يمكن المواطنين من المطالبة بمزيد من الشفافية أو الأمان في التعامل مع بياناتهم الشخصية.

مثال: في أستراليا، يمكن للأفراد طلب معلومات حول كيفية تعامل المؤسسات الحكومية مع بياناتهم الشخصية، ما يمنحهم القدرة على مراقبة التزام تلك المؤسسات بسياسات الخصوصية.

### – تعزيز المساءلة في إدارة البيانات الرقمية

• يُلزم قانون حق الوصول إلى المعلومات الحكومات بمشاركة كيفية إدارة البيانات الرقمية والبنية التحتية الإلكترونية، مما يضمن أن البيانات تُدار بطريقة شفافة وآمنة. هذا يعزز الثقة في الأنظمة الحكومية ويقلل من مخاوف الأفراد بشأن إساءة استخدام المعلومات الرقمية.

• عبر تسهيل الوصول إلى سياسات الأمان السيبراني والإجراءات التي تتخذها الحكومة لحماية البيانات، يمكن للمواطنين والشركات فهم مدى جديتها في مواجهة التهديدات الإلكترونية.

مثال: في الترويج، يتوجّب على الحكومة الإفصاح عن سياساتها المتعلقة بالأمان السيبراني وكيفية حماية البيانات الرقمية، مما يعزز ثقة المواطنين في الأنظمة الرقمية الحكومية.

ضمن هذا الصدد، يشكّل المؤشر العالمي للأمن السيبراني<sup>(١٨)</sup> «Global Cybersecurity Index» مرجعاً موثوقاً لقياس الأمان الرقمي في دول العالم. يتمّ تقييم الدول على أساس ٨٢ سؤالاً، ضمن ٢٥ مؤشراً، وخمس محاور أساسية هي: المحور القانوني، المحور التقني، المحور التنظيمي، محور بناء القدرات ومحور التعاون الدولي. يتمّ رصد ١٩٤ دولة حول العالم، بهدف رفع مستوى الأمان السيبراني وتعزيز تبادل الخبرات ومشاركة التجارب بين دول العالم.

يقع لبنان في المرتبة ٩٧ بين الدول الـ ١٩٤، يعكس هذا التصنيف التحديات التي يواجهها لبنان في بناء بنية تحتية قوية للأمن السيبراني، بالإضافة إلى تحسين سياساته وإجراءاته لحماية البيانات والشبكات الرقمية. وبالتالي، فإنّ ممارسة حق الخصوصية والأمن السيبراني معرض للخطر، في ظلّ عرقلة مسار الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني<sup>(١٩)</sup> التي أطلقتها الحكومة اللبنانية منذ حزيران ٢٠١٩، من دون أن تتمكّن من إصدار السياسات وآليات الحوكمة والأطر والمعايير والضوابط والإرشادات المرتبطة بالأمن السيبراني، إضافة إلى ضعف الجهود في بناء القدرات والكفاءات لدى القطاع العام وتطوير مؤشرات قياس الأداء ذات الصلة، والمراقبة المستمرة لوضعية الأمان السيبراني في البلد.

Global Cybersecurity Index 2023 (itu.int).

(١٨)

Strategie\_Liban\_Cyber\_AR\_V20\_Lg.pdf (pcm.gov.lb).

(١٩)

## رابعاً: حق التعبير عبر الإنترنت (Right to free expression on the Net)

حق التعبير عبر الإنترنت هو امتداد لحق حرية التعبير الذي تكفله المواثيق الدولية، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) <sup>(٢٠)</sup> والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) <sup>(٢١)</sup>، وكلاهما يؤكدان على حق كل فرد في التعبير عن آرائه بحرية.

وقد أكد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في قراراته أنّ «الحقوق التي يتمتع بها الأفراد خارج الإنترنت يجب أن تكون محمية أيضاً على الإنترنت». وأحد هذه الحقوق هو حرية التعبير، التي تشمل الحق في البحث عن المعلومات، تلقيها، ونقلها، بغض النظر عن الحدود (قرار ٣٨/٧، ٢٠١٨) <sup>(٢٢)</sup>.

وأوضح مقرّر الأمم المتحدة الخاص بحرية الرأي والتعبير، أنّ حرية التعبير عبر الإنترنت لا تشمل فقط ما يمكن قوله أو كتابته، ولكن تشمل أيضاً الوصول إلى الإنترنت، كونه أداة مهمّة لتحقيق هذا الحق <sup>(٢٣)</sup>.

---

(٢٠) الأمم المتحدة (١٩٤٨). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٢١٧ أ (د-٣).

(٢١) الأمم المتحدة (١٩٦٦). العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٢٢٠٠ أ (د-٢١).

(٢٢) مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (٢٠١٨). قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٧/٣٨: تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. الأمم المتحدة.

(٢٣) مقرّر الأمم المتحدة الخاص بحرية الرأي والتعبير (٢٠١١). تقرير حول حرية الرأي والتعبير عبر الإنترنت. الأمم المتحدة.

كما تدافع اليونسكو عن حرية الإنترنت من خلال رؤيتها المتمثلة في «الإنترنت المفتوح، الشامل، والميسور» كجزء من تعزيز حرية التعبير. في تقرير اليونسكو عن حرية الإنترنت، تمّ التأكيد على أهمية الإنترنت كوسيلة تتيح للناس التعبير عن آرائهم، وبالتالي ضرورة حماية الحق في الوصول إلى الإنترنت وحرية التعبير عنه<sup>(٢٤)</sup>.

ويؤكد الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) على أن الإنترنت هو وسيلة أساسية للتواصل، ويعتبر الحق في الوصول إلى الإنترنت جزءاً من الحق في حرية التعبير. على سبيل المثال، في تقرير «مستقبل الإنترنت»، يشدّد الاتحاد على أهمية سياسات تنظيم الإنترنت التي تدعم حرية التعبير وتضمن توافر بنية تحتية رقمية تمكن الجميع من المشاركة<sup>(٢٥)</sup>.

كما تنادي منظمة العفو الدولية باستمرار على حق الأفراد في التعبير عبر الإنترنت كجزء من حقوق الإنسان الرقمية، وتعارض الرقابة المفرطة على الإنترنت وحجب المعلومات. وتطالب بحماية حرية التعبير على الإنترنت بالقدر نفسه الذي يتمّ فيه حماية الحقوق التقليدية في الفضاء غير الرقمي<sup>(٢٦)</sup>.

وتدعم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحريات الرقمية باعتبارها أحد حقوق الأفراد، مع التأكيد على الحاجة إلى توازن بين حرية التعبير عبر الإنترنت وضمّان الخصوصية والأمن الرقمي.

---

(٢٤) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (٢٠١١). تقرير حرية الإنترنت: تعزيز حرية التعبير على الإنترنت. اليونسكو.

(٢٥) الاتحاد الدولي للاتصالات (٢٠١٨). مستقبل الإنترنت: تعزيز حرية التعبير والحقوق الرقمية. الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU).

(٢٦) منظمة العفو الدولية (٢٠٢٠). التقرير السنوي حول حرية الإنترنت والحقوق الرقمية. منظمة العفو الدولية.

وتوضح أنّ الحكومات يجب أن تعمل على صياغة سياسات تحمي حرية التعبير على الإنترنت في إطار احترام حقوق الإنسان<sup>(٢٧)</sup>.

أمام هذا التعريف، يشكّل حق التعبير عبر الإنترنت وحفظ الحقوق الرقمية للمواطنين، الجانب الأساسي لتحقيق الديمقراطية الرقمية. حيث أنّ حفظ حق النفاذ إلى الإنترنت (كما ذكرنا سابقاً) من خلال جودة الإنترنت وكلفته المتاحة للجميع، مع ضمان الحريات الأساسية ولاسيما المرتبطة بصون حرية التعبير والحفاظ على الخصوصية وإشراك جميع أصحاب المصلحة في كل ما يتعلق بحوكمة الإنترنت، هي من أبرز القضايا التي تساعد في بلوغ الحوكمة الرقمية.

ولتحقيق ذلك لا بدّ من رفع الوعي بأهمية ممارسة حق الإنترنت كحق أساسي من حقوق الإنسان، وإلى تقييم السياسات العامة المرتبطة بهذه الحقوق والعمل على إيجاد الحلول لها. الأمر الذي سيساهم حكماً في الوصول إلى المواطن الاجتماعي القادر على المشاركة الرقمية بشكل مؤثّر وفعّال من دون اللجوء إلى خطاب الكراهية والعصبية الذي يتعارض مع ممارسات حرية التعبير، بل يعرقل مسارها الصحيح.

فما هي أهمية ممارسة حق التعبير عبر الإنترنت في تحقيق المشاركة الرقمية؟ نفضلها من خلال هذه المحاور الآتية:

## • حق النفاذ إلى إنترنت حر

- الإتاحة والمساواة: يتيح الوصول الحر إلى الإنترنت للأفراد فرصة المشاركة في النقاشات المجتمعية والسياسية والاقتصادية

---

(٢٧) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (٢٠١٦). تقرير السياسات الرقمية: حماية حرية التعبير على الإنترنت. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

من دون تمييز. الإنترنت يعتبر وسيلة لتمكين جميع فئات المجتمع من المشاركة الرقمية بشكل متساوٍ.

- تحقيق المشاركة العامة: من خلال النفاذ الحر إلى الإنترنت، يمكن للأفراد الوصول إلى المعلومات والأخبار، مما يمكنهم من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية.

- تعزيز التفاعل المجتمعي: الإنترنت الحر يسمح بالتواصل بين الأفراد من مختلف الخلفيات الجغرافية والثقافية، مما يعزز التفاهم المتبادل ويشجع التعاون المجتمعي من خلال المشاركة الرقمية.

### • حرية التعبير والمحتوى الرقمي

- تشجيع الإبداع والابتكار: حرية التعبير عبر الإنترنت تفتح المجال أمام الأفراد للتعبير عن أفكارهم وإبداعهم بحرية، مما يساهم في خلق محتوى رقمي غني ومتنوع يعزز المعرفة الجماعية.

- المساهمة في صنع السياسات: من خلال حرية التعبير، يمكن للأفراد المشاركة في النقاشات العامة حول السياسات والقوانين، مما يساعد الحكومات على صياغة سياسات تراعي مصالح المواطنين من خلال الحوار المفتوح على المنصات الرقمية.

- الشفافية والمساءلة: يساهم الحق في التعبير في تعزيز الشفافية، حيث يستطيع الأفراد مراقبة الأنشطة الحكومية والمؤسسية وانتقادها علناً عبر الإنترنت، مما يعزز من مساءلة صناعات القرار.

لكن نجد العديد من البلدان من بينها لبنان على سبيل المثال من البلدان «المقيّدة جزئياً» للحريات عبر الإنترنت، وفق تقرير مؤسسة بيت

الحرية (Freedom House) للعام ٢٠٢١<sup>(٢٨)</sup>. يتم تحديد ثلاثة مؤشرات أساسية لتحديد مستوى حرية الإنترنت للحصول على درجة عددية، تكون ال ١٠٠ (الأكثر حرية) والصفر (الأقل حرية)، وهي:

- عوائق الوصول: تعمل على تقييم البنية التحتية لجهة القدرة على تأمين الوصول إلى الإنترنت لجميع المواطنين، قرارات الحكومة لإغلاق الاتصال أو حظر تطبيقات معينة، السيطرة القانونية والتنظيمية والملكية على مزودي خدمة الإنترنت واستقلالية الهيئات التنظيمية.

- حدود المحتوى: مثل أنواع الرقابة المفروضة على المحتوى، أو عمليات الحذف وفترة المحتوى بما يتناسب مع السلطات السياسية...

• انتهاك حقوق المستخدم: القيود المفروضة على حرية التعبير، المراقبة وخرق الخصوصية، عمليات التجسس، ملاحقة الناشطين عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو الاعتداءات المعنوية أو الجسدية.

وبالتالي، لا بدّ من أخذ العديد من الإجراءات لتحسين موقع لبنان وذلك من خلال الاهتمام بالنقاط الآتية:

- تعزيز الإطار القانوني والحقوقى الذي يضمن حرية الناشطين عبر الإنترنت.

- العمل على إقرار قانون الإعلام الجديد مراعيًا صون حقوق المواطنين والناشطين، تنظيم مهنة العاملين في الصحافة

---

Freedom on the Net 2021, The Global Drive to Control Big Tech FOTN\_2021\_ (٢٨)  
Complete\_Booklet\_09162021\_FINAL\_UPDATED.pdf (freedomhouse.org).

والإعلام بكافة أشكاله، وضع معايير تحدّد من خطاب الكراهية والعصبية المهذّد للسلم الأهلي والقومي.

## • الخصوصية

- حماية الهوية الرقمية: الخصوصية الرقمية تضمن حماية البيانات الشخصية للأفراد، ممّا يشجع على المشاركة الرقمية بحرية من دون الخوف من التعرّض للرقابة أو التمييز.

- الثقة في المنصّات الرقمية: تعزيز الخصوصية يزيد من ثقة الأفراد في استخدام الإنترنت كوسيلة آمنة للتعبير عن آرائهم والمشاركة في النقاشات الرقمية، ممّا يزيد من مستوى المشاركة العامة في الفضاء الرقمي.

- منع الرقابة غير القانونية: حماية خصوصية الأفراد تضمن عدم تعرّضهم للتجسس أو الرقابة التعسفية، وهو ما يشجّع على حرية التعبير والتمكين من المشاركة الرقمية.

الشكل الرقم (٢-٥): القضايا الأساسية لتحقيق حرية التعبير عبر الإنترنت



إنّ ترسيخ قواعد الخصوصية في المجتمع أساسي، انطلاقاً من الحق أولاً، ومن ضرورة توفير الشعور بالأمان الرقمي ثانياً.

لذلك لا بدّ من استمرار الجهود لحماية البيانات الشخصية للمستخدمين من خلال إنشاء الهيئة الوطنية للمعلوماتية والحريات، ووضع أي إطار قانوني يساهم في حماية البيانات ويضع حداً للمرتكبين وملاحقتهم قضائياً.

كما لا بدّ من وضع سياسة تربية لنشر الوعي بكيفية الاستخدام الآمن للإنترنت، لكي يكون الأفراد على دراية في كيفية استخدام بياناتهم ونشرها.

## ■ الحوكمة الرقمية

- تمكين المواطن من صنع القرار: الحوكمة الرقمية التي تعتمد على الانفتاح والشمولية تمكّن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرارات الحكومية والمؤسّساتية عبر الإنترنت، من خلال منصّات تشاركية إلكترونية.

- مكافحة الفساد: الحوكمة الرقمية تتيح مراقبة الأنشطة الحكومية بشكل مباشر عبر الإنترنت، ممّا يساعد في كشف الفساد وتعزيز المساءلة والمشاركة الفعّالة للمواطنين في الشؤون العامة.

- التعليم والتوعية: من خلال الحوكمة الرقمية، يمكن للحكومات والمؤسّسات نشر برامج تعليمية وتوعوية حول حقوق الأفراد في الفضاء الرقمي، ممّا يعزّز من قدرات المواطنين على ممارسة حقوقهم الرقمية بكفاءة.

إنّ ممارسة حق التعبير عبر الإنترنت يؤدي دوراً مركزياً في تحقيق المشاركة الرقمية، حيث تساهم الإنترنت الحرة وحرية التعبير في تمكين الأفراد من المشاركة الفعّالة في النقاشات المجتمعية، السياسية، والاقتصادية. الخصوصية والحكومة الرقمية تضمنان بيئة آمنة ومستدامة لهذا التفاعل، ممّا يشجع المزيد من المواطنين على المشاركة بفعالية في الفضاء الرقمي ودفع عجلة التنمية المستدامة والمواطنة الرقمية.

### خامساً: حق التصويت الرقمي (Digital Voting Right)

#### • تعريف حق التصويت الرقمي:

حق التصويت الرقمي هو نظام انتخابي حديث يمكّن المواطنين من ممارسة حقوقهم الانتخابية باستخدام الوسائل التكنولوجية، سواء عبر الإنترنت، تطبيقات الهواتف الذكية، أو غيرها من المنصّات الرقمية. يتيح هذا النوع من التصويت للناخبين الإدلاء بأصواتهم عن بعد، دون الحاجة إلى التواجد الجسدي في مراكز الاقتراع. يركز التصويت الرقمي على تقديم حلول أكثر كفاءة ومرونة مقارنة بالطرق التقليدية، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للديمقراطية مثل الأمان، النزاهة، والسرية.

لا يقتصر حق التصويت الرقمي على تسهيل العملية الانتخابية، بل يعدّ أداة مهمّة لتحقيق عدّة أهداف:

- تمكين المشاركة الشاملة: التصويت الرقمي يتيح للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية أو خارج بلادهم أو أولئك الذين يعانون من صعوبات حركية المشاركة بفعالية، ممّا يساهم في توسيع نطاق المشاركة السياسية. كما يساهم في سدّ الفجوة الرقمية من خلال تقديم الفرص المتساوية لكل الفئات لاستخدام التكنولوجيا في ممارسة حقوقهم الديمقراطية.

- السرعة والكفاءة: يمكن احتساب الأصوات بشكل أسرع بكثير من التصويت الورقي التقليدي، ما يقلل من الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج.
- التقليل من التكاليف: التصويت الرقمي يمكن أن يخفّف التكاليف المرتبطة بإعداد مراكز الاقتراع، وتوظيف العاملين، وتوفير المواد الانتخابية.
- الحد من التزوير: بفضل التقنيات الحديثة مثل التشفير وكتل البيانات (Blockchain)، يمكن ضمان نزاهة العملية الانتخابية وصعوبة التلاعب بالنتائج. كما يوفر فرصاً أكبر لمراقبة العمليات الانتخابية بشكل مباشر وفوري، ممّا يعزز من الشفافية.
- الاستدامة البيئية: إلغاء الأوراق المستخدمة في التصويت التقليدي يسهم في تقليل استهلاك الموارد الورقية وبالتالي المحافظة على البيئة<sup>(٢٩)</sup>.

## • أبرز التجارب العالمية في التصويت الرقمي

- إستونيا: تعتبر إستونيا الدولة الرائدة في تطبيق التصويت الإلكتروني (E-Voting) منذ عام ٢٠٠٥. يمكن للمواطنين التصويت عبر الإنترنت باستخدام الهوية الرقمية، ممّا ساهم في زيادة نسبة المشاركة الانتخابية وتحسين ثقة المواطنين في النظام الانتخابي. وهي أول بلد في العالم أختبر هذا النمط الانتخابي، وهي الدولة الرائدة في المواطنة الرقمية. أجرت إستونيا أول

---

Gritzalis, D. (2002). «Principles and requirements for a secure e-voting system,» (٢٩) *Computers & Security*, 21(6), 539-556. <[https://doi.org/10.1016/S0167-4048\(02\)01109-1](https://doi.org/10.1016/S0167-4048(02)01109-1)>.  
 Madise, Ü., & Martens, T. (2006). «E-voting in Estonia: Lessons learned and future challenges,» *Electronic Voting Conference Proceedings* (pp. 15-26).

انتخابات ملزمة قانوناً باستخدام التصويت عبر الإنترنت من الأجهزة الشخصية في عام ٢٠٠٥، واستمرت في تحسين وزيادة وصولها إلى التصويت الرقمي منذ ذلك الحين<sup>(٣٠)</sup>.

- سويسرا: جربت سويسرا عدة أنظمة للتصويت الإلكتروني منذ عام ٢٠٠٤، وركزت على تطبيق التجربة في الانتخابات الفيدرالية والكانتونية. ما يميز التجربة السويسرية هو تعدد الأنظمة المستخدمة وتنوع أساليب المراقبة والاختبار لضمان الشفافية والأمان<sup>(٣١)</sup>.

- الهند: تعتبر الهند مثلاً لتطبيق تكنولوجيا التصويت الإلكتروني على نطاق واسع عبر استخدام آلات التصويت الإلكترونية (EVMs) منذ أوائل التسعينيات. لكن التجربة الرقمية الهندية ما تزال قيد التطوير فيما يخص التصويت عبر الإنترنت.

## • أبرز التجارب العربية في التصويت الرقمي

- الإمارات العربية المتحدة: نفذت الإمارات انتخابات إلكترونية في المجلس الوطني الاتحادي منذ عام ٢٠٠٦، وركزت على تطوير أنظمة التصويت الرقمي الآمنة بالتوازي مع حماية البيانات الشخصية<sup>(٣٢)</sup>.

---

(٣٠) Estonian e-Voting in Perspective: Impact on Democratic Participation. (2019). *International Journal of Digital Democracy*, 6(2), 34-49.

(٣١) «Swiss E-Voting: A Comprehensive Review» (2020). *Journal of Electronic Governance*, 12(3), 112-130.

(٣٢) Al-Mansouri, F. (2018). «The Evolution of Digital Voting in the UAE,» *Middle Eastern Digital Governance Review*, 4(1), pp. 45-60.

- مصر: قامت مصر بتطبيق التجارب الأولى في التصويت الرقمي خاصة في استفتاءات نقابية وبعض الانتخابات المحلية، مع استمرار النقاشات حول تأمين هذه الآلية وانتشار التكنولوجيا بشكل أوسع.

- تونس: تجري تونس حالياً دراسات حول إمكانية تطبيق نظام التصويت الرقمي، بعد النجاحات التي حققتها في استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجالات أخرى مثل النظام القضائي الإلكتروني.

### • متطلبات نجاح حق التصويت الرقمي

ضمن سياق التجارب الناجحة عالمياً وعربياً، ثمة الكثير من الدول التي لم تتمكن حتى الآن من خوض هذه التجربة. ويعتبر ذلك انتقاصاً للعدالة الرقمية الرشيدة كونها تغيب القدرة على المشاركة السياسية ضمن الامتيازات والأهداف التي ذكرناها سابقاً. ولكن ما هي المتطلبات الواجب توفيرها لضمان حق التصويت الرقمي؟ نحددها كما يلي:

### - المواطنة الرقمية:

هي مفهوم يشير إلى القدرة على استخدام التكنولوجيا الرقمية والإنترنت بشكل مسؤول، أخلاقي، وآمن. تتضمن المواطنة الرقمية مجموعة من الحقوق والواجبات التي ترتبط بالحياة في المجتمع الرقمي، بما في ذلك التواصل عبر الإنترنت، الاستفادة من الموارد الرقمية، والالتزام بالقوانين والمبادئ الأخلاقية. يهدف هذا المفهوم إلى تعزيز سلوكيات إيجابية عند التفاعل مع المجتمع الرقمي، سواء في المجالات الاجتماعية، التعليمية، أو السياسية.

## وبالتالي ما العلاقة التي تربط بين مفهوم المواطنة الرقمية وحق التصويت الرقمي؟

حق التصويت الرقمي هو جزء لا يتجزأ من مفهوم المواطنة الرقمية، ويعتبر من أهم تجلياتها في المجال السياسي. ونستعرض أبرز النقاط التي تشرح ارتباط التصويت الرقمي مع المواطنة الرقمية كمتطلب أساسي:

- الوصول الرقمي كشرط للتصويت الرقمي: المواطنة الرقمية تشمل الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا، وهو ما يعدّ شرطاً أساسياً لتطبيق التصويت الرقمي. إنّ الأشخاص الذين لا يملكون الوصول إلى الإنترنت أو التكنولوجيا الرقمية لن يتمكنوا من ممارسة حقهم في التصويت الرقمي.

- التربية على المواطنة الرقمية: لتمكين المواطنين من التصويت الرقمي، يجب أن يكونوا على دراية بكيفية استخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل آمن ومسؤول. وهذا يتطلب توعية وتثقيف الأفراد حول كيفية التصويت عبر الإنترنت وتجنب التلاعب أو الاختراقات.

- الأمان الرقمي: جزء من المواطنة الرقمية يتطلب الحفاظ على أمان المعلومات والبيانات الشخصية، وهو أمر أساسي في عملية التصويت الرقمي. حماية البيانات الانتخابية وضمان سرية التصويت ضروري لضمان نزاهة العملية الانتخابية.

- المشاركة الرقمية: المواطنة الرقمية تشجع الأفراد على الانخراط في العمليات الديمقراطية عبر الوسائل الرقمية. يعزز حق التصويت الرقمي هذه المشاركة عبر تمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم السياسية بسهولة وفعالية.

- الأخلاق والقوانين الرقمية: يجب أن يلتزم المستخدمون بالمعايير الأخلاقية والقوانين المتعلقة باستخدام الأنظمة

الرقمية في الانتخابات، مثل عدم محاولة التلاعب بالأصوات أو الانخراط في سلوكيات غير قانونية.

تشكّل المواطنة الرقمية المطلب الأساسي لتمكين الأفراد من ممارسة حقّهم في التصويت الرقمي بطرق آمنة وفعّالة. ولتحقيق العدالة الرقمية في الانتخابات، يجب أن تتوفر الظروف الملائمة من حيث البنية التحتية الرقمية والتعليم التكنولوجي لضمان شمولية العملية الانتخابية.

الشكل الرقم (٢-٦): متطلبات حق التصويت الرقمي



- البطاقة الموحدة الرقمية Digital ID:

البطاقة الرقمية الموحدة، أو الهوية الرقمية (Digital ID)، هي وسيلة تعريف رقمية تتيح للأفراد إثبات هويتهم عبر الإنترنت وفي البيئة الرقمية بشكل عام. تعمل هذه البطاقة على توثيق الهوية الشخصية باستخدام التكنولوجيا الرقمية والتشفير المتقدّم لضمان أمان وسرية المعلومات الشخصية. توفر الهويات الرقمية بديلاً حديثاً للهويات التقليدية الورقية مثل جوازات السفر وبطاقات الهوية الوطنية.

تكمن أهمية البطاقة الرقمية الموحدة في:

- تسهيل الوصول إلى الخدمات: تسهّل الهوية الرقمية للمواطنين الوصول إلى الخدمات الحكومية والخاصة عبر الإنترنت، بما في ذلك التصويت الرقمي، الرعاية الصحية، والخدمات المالية، ممّا يعزّز من فاعلية الإدارة الرقمية.

- الأمان الرقمي: تستخدم الهويات الرقمية تقنيات التشفير والأمان السببراني لضمان حماية البيانات الشخصية ومنع التزوير أو السرقة. هذا يسهم في تعزيز الثقة في الأنظمة الرقمية ويقلّل من مخاطر الاحتيال.

- التبسيط والسرعة: الهوية الرقمية توفر عملية تبسيطة لتحديد الهوية، ممّا يقلّل من الحاجة إلى الإجراءات الورقية أو الحضور الشخصي، ويسرّع من إمكانية استخدام الخدمات الرقمية.

- تمكين الشمولية: توفر الهوية الرقمية وسيلة متاحة وفعّالة لتعريف الأفراد، ممّا يتيح للأشخاص الذين قد لا يمتلكون وثائق هوية تقليدية المشاركة في المجتمع الرقمي.

## كيف تشكّل الهوية الرقمية أحد متطلبات تحقيق حقّ التصويت الرقمي؟

تعدّ البطاقة الرقمية الموحّدة أو الهوية الرقمية واحدة من المكونات الأساسية لضمان نجاح التصويت الرقمي. وفيما يلي كيفية ارتباطها بتحقيق حق التصويت الرقمي:

- التأكّد من الهوية الشخصية: في أي نظام انتخابي، يعدّ التحقق من هوية الناخب خطوة جوهرية لضمان نزاهة الانتخابات. توفر الهوية الرقمية وسيلة دقيقة وآمنة للتأكّد من هوية الناخبين

عبر الإنترنت، مما يمنع التزوير أو انتحال الهوية في عملية التصويت.

- ضمان الأمان والنزاهة: يعتمد التصويت الرقمي على ضمان سرية وأمان المعلومات الانتخابية. بفضل الهوية الرقمية وتقنياتها المتقدمة في التشفير والمصادقة، تساعد في حماية بيانات الناخبين ومنع أي تدخل خارجي في العملية الانتخابية.

- تسهيل الوصول إلى التصويت الرقمي: تجعل الهوية الرقمية التصويت الرقمي أكثر شمولاً. يمكن للمواطنين، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، الإدلاء بأصواتهم باستخدام هوياتهم الرقمية، مما يزيد من معدلات المشاركة السياسية وخاصة للفئات التي تعاني من صعوبة الوصول إلى مراكز الاقتراع التقليدية.

- التحقق الفوري: تتيح الأنظمة القائمة على الهوية الرقمية التحقق الفوري من بيانات الناخبين، مما يسرع من عملية المصادقة ويسمح للناخبين بالمشاركة بسهولة وسرعة من دون الحاجة إلى تقديم مستندات إضافية أو الخضوع لإجراءات مطوّلة.

تعدّ البطاقة الرقمية الموحّدة أو الهوية الرقمية عنصراً أساسياً في تحقيق التصويت الرقمي بشكل آمن وفعال. من خلال تأكيد الهوية الشخصية للناخبين وضمان حماية البيانات، تسهم الهوية الرقمية في تعزيز الثقة بالنظام الانتخابي الرقمي وضمان نزاهة العمليات الانتخابية. كما أنّها تمكّن المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية بسهولة وسرعة، مما يعزّز من المشاركة السياسية الرقمية ويسهم في تحقيق العدالة الرقمية.

## - نظام انتخابي عصري:

النظام الانتخابي العصري هو نظام يستخدم التكنولوجيا الحديثة والابتكارات الرقمية لإدارة وتنظيم الانتخابات بطريقة شفافة، آمنة، وفعّالة. يهدف هذا النظام إلى تحسين العمليات الانتخابية التقليدية، وضمان نزاهة وعدالة الانتخابات، وتقليل التكاليف اللوجستية والزمنية التي تصاحب الانتخابات اليدوية. يُصمّم النظام الانتخابي العصري لضمان مشاركة أوسع من الناخبين من خلال تسهيل الوصول إلى عملية التصويت، وتحقيق الشمولية الرقمية.

ماذا يجب أن يتوافر في النظام الانتخابي العصري؟

لضمان فعّالية وكفاءة النظام الانتخابي العصري، يجب أن يتوافر فيه مجموعة من العناصر الأساسية:

- التصويت الرقمي: يجب أن يتضمّن النظام وسائل تقنية للتصويت عبر الإنترنت، أو عبر الأجهزة الذكية باستخدام تطبيقات مؤمنة وموثوقة. يتيح التصويت الرقمي للأفراد التصويت من أي مكان، ما يعزّز من المشاركة.

- أمان البيانات وسرية التصويت: يجب على النظام الانتخابي العصري أن يضمن حماية البيانات الشخصية والانتخابية من أي اختراقات أو تلاعب، من خلال تقنيات تشفير قوية وأنظمة تحقق الهوية الآمنة.

- سهولة الاستخدام: يجب أن يكون النظام سهل الاستخدام لجميع المواطنين، بما في ذلك كبار السن أو ذوي الاحتياجات الخاصة، مع تقديم إرشادات واضحة وبسيطة.

- التأكد من هوية الناخبين: يتطلب النظام العصري وسائل للتحقق من هوية الناخبين بشكل رقمي، مثل استخدام البطاقة الرقمية الموحدة (Digital ID) أو تقنيات البصمة البيومترية لضمان عدم التصويت المزدوج أو الاحتيال.

- الشفافية والمراقبة: يجب أن يتوافر في النظام أدوات لضمان شفافية العملية الانتخابية، مثل نشر نتائج الانتخابات الفورية ومراقبتها من قبل جهات مستقلة، مما يعزز من ثقة المواطنين في النظام.

- التوافق مع الأطر القانونية: يجب أن يتماشى النظام الانتخابي العصري مع التشريعات الوطنية والدولية الخاصة بالانتخابات لضمان قانونية وشرعية العملية الانتخابية الرقمية.

- إمكانية الوصول الشامل: يجب أن يتيح النظام للجميع، بما في ذلك من يعيشون في المناطق النائية أو الخارج، حق التصويت بطرق آمنة وسهلة.

## وبالتالي كيف يكون النظام الانتخابي العصري أحد متطلبات حق التصويت الرقمي؟

يشكل النظام الانتخابي العصري مكوناً أساسياً لتحقيق حق التصويت الرقمي، فهو يوفر البيئة التكنولوجية والآليات الضرورية لتفعيل هذا الحق بطرق فعّالة وعادلة. ويمكن أن يعزز من حق التصويت الرقمي من خلال:

- التوسع في المشاركة السياسية: من خلال التصويت الرقمي، يتمكن المواطنون من المشاركة في العملية الانتخابية بسهولة

ومن دون الحاجة إلى التواجد المادي في مراكز الاقتراع، ممّا يرفع من معدلات المشاركة السياسية، خاصة بين الفئات التي قد تجد صعوبة في الوصول إلى مراكز الاقتراع التقليدية.

- تحقيق العدالة الرقمية: يسهم النظام الانتخابي العصري في تحقيق العدالة الرقمية من خلال تمكين كل المواطنين، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو مستوى دخلهم، من الوصول إلى الفرص والحقوق نفسها في المشاركة الانتخابية.

- ضمان النزاهة والشمولية: يضمن النظام العصري عدم إقصاء أي فئة من المواطنين، سواء كانوا في الداخل أو الخارج، من ممارسة حقهم في التصويت، بفضل التكنولوجيا التي تتيح الوصول للجميع بشكل متساوٍ.

- حماية التصويت وسرية الناخبين: من خلال تكنولوجيا التشفير والهوية الرقمية، يضمن النظام العصري حماية سرية صوت الناخب ويمنع التلاعب بالنتائج، ممّا يعزز من ثقة المواطنين في النظام الانتخابي الرقمي.

- المرونة والكفاءة: يمنح التصويت الرقمي المواطنين المرونة في اختيار وقت ومكان التصويت بما يتناسب مع ظروفهم، ممّا يشجعهم على المشاركة من دون عراقيل لوجستية.

يعتمد النظام الانتخابي العصري على التكنولوجيا الرقمية لتحقيق مشاركة سياسية واسعة وشاملة، وهو أحد المتطلبات الأساسية لنجاح التصويت الرقمي. من خلال تقديم حلول رقمية آمنة، فعّالة، وشاملة، يسهم النظام العصري في تعزيز العدالة الرقمية ويدعم حق التصويت للجميع، ممّا يؤدي إلى تمكين المشاركة السياسية وتحقيق مبدأ المساواة في الفرص الانتخابية.

## • المشاركة للجميع:

إنَّ حقَّ التصويت الرقمي هو أداة قوية تمكّن جميع المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية بسهولة وفعالية، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو وضعهم الاجتماعي. نوضح في هذا السياق كيفية تأمين التصويت الرقمي المشاركة السياسية للجميع، مع تسليط الضوء على الفوائد التي يجلبها، وكيفية تحقيق العدالة الرقمية:

كيف يؤمّن حق التصويت الرقمي المشاركة السياسية للجميع:

- الوصول الشامل للمقيمين والمنتشرين: يمكن التصويت الرقمي المواطنين المقيمين داخل البلاد وكذلك المنتشرين في الخارج (المغتربين) من المشاركة في الانتخابات بسهولة من خلال الإنترنت أو تطبيقات التصويت الإلكترونية. هذا يعني أنّ المواطنين الذين يعيشون في المناطق النائية أو خارج البلاد يمكنهم التصويت من دون الحاجة للعودة إلى وطنهم أو السفر لمسافات طويلة.

- التغلّب على العقبات الجغرافية: في البلدان الكبيرة أو ذات التضاريس الصعبة، قد يجد العديد من المواطنين صعوبة في الوصول إلى مراكز الاقتراع التقليدية. باستخدام التصويت الرقمي، يمكن للناخبين الإدلاء بأصواتهم من أي مكان، ممّا يلغي هذه العقبات.

- شمول الفئات المهمّشة: التصويت الرقمي يسهل على الفئات المهمّشة مثل ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن المشاركة في الانتخابات، حيث يمكنهم التصويت من منازلهم من دون

الحاجة إلى التنقل إلى مراكز الاقتراع. هذا يسهم في تعزيز دمج هذه الفئات في العملية السياسية.

- مرونة التصويت: يوفر حق التصويت الرقمي مرونة زمنية، حيث يمكن للناخبين اختيار الوقت المناسب لهم للتصويت خلال الفترة الانتخابية، مما يزيد من احتمالية مشاركتهم ويعالج مشكلات الوقت المحدود أو الالتزامات العملية.

- الشفافية والمصادقية: التصويت الرقمي يمكن أن يعزز الثقة في العملية الانتخابية من خلال أدوات الشفافية الفورية، مثل إمكانية تتبع الصوت والتأكد من تسجيله بشكل صحيح، وهذا يعزز مشاركة الناخبين الذين يشعرون بأن أصواتهم ستحتسب بشكل دقيق وعادل.

وبذلك يمكن تحديد فوائد التصويت الرقمي وانعكاساته فيما يلي:

- زيادة المشاركة السياسية: أحد أكبر الفوائد هو زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات. بفضل سهولة الوصول والراحة، يتشجع المواطنون، وخاصة المغتربين والمقيمين في مناطق بعيدة، على المشاركة في العملية السياسية، مما يثري الديمقراطية.

- تعزيز الشمولية: يمكن التصويت الرقمي جميع المواطنين من المشاركة من دون استثناء، ويحدّ من إقصاء بعض الفئات التي قد تكون غير قادرة على الوصول إلى مراكز الاقتراع التقليدية. هذا يعزز الشمولية في النظام السياسي ويضمن تمثيلاً أكثر تنوعاً.

- تقليل التكاليف: يوفر التصويت الرقمي الكثير من التكاليف المرتبطة بالإجراءات الانتخابية التقليدية، مثل إنشاء مراكز

الاقتراع، طباعة أوراق الاقتراع، وتوظيف العاملين في الانتخابات. هذا يجعل العملية الانتخابية أكثر كفاءة واقتصادية.

- الحد من التزوير: بفضل تقنيات التشفير والهوية الرقمية، يمكن للتصويت الرقمي الحدّ من التزوير أو التصويت المزدوج، ممّا يعزّز من نزاهة الانتخابات.

- التكيّف مع الأزمات: في حالات الطوارئ أو الأزمات مثل جائحة كوفيد-١٩، يُعدّ التصويت الرقمي حلاًّ فعّالاً لاستمرار العملية الديمقراطية من دون الحاجة إلى تجمّعات كبيرة قد تعرّض صحة الناخبين للخطر.

وأخيراً كيف يحقق التصويت الرقمي العدالة الرقمية:

- المساواة في الفرص: يمنح التصويت الرقمي جميع المواطنين الفرصة للمشاركة في الانتخابات بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي. يساهم في تقليل الفجوة بين من لديهم إمكانية الوصول إلى البنية التحتية التقليدية وبين أولئك الذين يفتقرون إليها.

- تقليل الفجوة الرقمية: عندما يتمّ تصميم أنظمة التصويت الرقمي بشكل يشمل الجميع، يُشجّع على تطوير البنية التحتية الرقمية في المناطق الأقلّ تقدماً. هذا يؤدي إلى تحسين الخدمات الرقمية الأخرى أيضاً ويقلّل من الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية.

- تمكين المغتربين: يمكن التصويت الرقمي ملايين المغتربين من المشاركة في العمليات السياسية لبلدانهم الأم، ممّا يعزّز تمثيلهم ويضمن أنّ أصواتهم مسموعة، بغض النظر عن مكان إقامتهم.

- تعزيز ثقة المواطنين: من خلال ضمان الشفافية والنزاهة في التصويت الرقمي، يزداد ثقة المواطنين في العملية الانتخابية، مما يعزّز من ارتباطهم بالمشاركة السياسية ويجعلهم أكثر انخراطاً في الحياة الديمقراطية.

يسهم التصويت الرقمي في تعزيز المشاركة السياسية الشاملة من خلال توفير أدوات مرنة وآمنة تتيح للمواطنين في الداخل والخارج الإدلاء بأصواتهم. بفضل فوائده المتعدّدة، مثل تسهيل الوصول، زيادة الشفافية، وخفض التكاليف، يسهم في تحقيق العدالة الرقمية من خلال تقديم فرص متساوية لجميع المواطنين. كما يعزّز التصويت الرقمي من قدرة الفئات المهمّشة والمغتربين على ممارسة حقوقهم السياسية بفعالية، ممّا يضمن مشاركة واسعة ودمجاً شاملاً في النظام السياسي.

### **سادساً: حقّ التعلّم (التربية على الابتكار للجميع)** **(Right to Education)**

حقّ التعلّم هو حقّ أساسي معترف به في العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان. يشمل هذا الحق إتاحة التعليم للجميع، من دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الحالة الاقتصادية. ويهدف حقّ التعلّم إلى تطوير القدرات الإنسانية والإبداعية، تعزيز الاندماج الاجتماعي، وتحقيق التنمية المستدامة.

تُعرّف المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) حقّ التعلّم بأنّه: «لكلّ شخص الحقّ في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية مجانياً وإلزامياً. ويجب أن يستهدف

التعليم التنمية الكاملة للشخصية البشرية وتعزيز التفاهم والتسامح والصدقة بين الأمم»<sup>(٣٣)</sup>.

يُعرّف اليونسكو حق التعلم بأنه: «حقّ أساسي من حقوق الإنسان لا يُمكن تحقيق التنمية المستدامة والمساواة والعدالة الاجتماعية إلا بضمانه للجميع. التعليم يجب أن يكون شاملاً، يسهم في تمكين الأفراد وتحريرهم من الفقر والتمييز»<sup>(٣٤)</sup>.

وتعرّف المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل حقّ التعلّم كالتالي: «تتعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتقوم بتأمين التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني للجميع، وتشجّع تطوير مختلف أشكال التعليم الثانوي»<sup>(٣٥)</sup>.

مع التحوّلات التكنولوجية والرقمية المتسارعة في العصر الحديث، أصبح التعليم الرقمي جزءاً لا يتجزأ من تحقيق حقّ التعلّم، وخاصة في ما يتعلق بمفهوم العدالة الرقمية. يمكن ربط حقّ التعلّم بالتعليم الرقمي على عدّة مستويات لضمان تحقيق العدالة الرقمية لجميع الأفراد، بغضّ النظر عن مكانتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الجغرافية وفق الآتي:

### • الوصول المتساوي إلى التعليم:

- التعليم الرقمي يوفر فرصة للجميع للحصول على التعليم، بغضّ النظر عن الموقع الجغرافي أو البنية التحتية التقليدية. من خلال

---

United Nations (1948). *Universal Declaration of Human Rights*. (٣٣)

Article 26. <<https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights>>.

UNESCO. (2015). *Education 2030 Incheon Declaration and Framework for Action*. Article 9. <<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245656>>.

United Nations (1989). *Convention on the Rights of the Child*. Article 28. (٣٥)

<<https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child>>.

أدوات التعلّم الرقمية والموارد التعليمية المتاحة عبر الإنترنت، يمكن للطلاب في المناطق النائية أو الأقل حظاً الحصول على الفرص التعليمية نفسها التي يحصل عليها الطلاب في المدن الكبرى أو الدول المتقدّمة.

يسهم التعليم الرقمي في تعزيز العدالة الرقمية عبر تقليل الفجوة التعليمية بين المناطق الريفية والحضرية وبين الدول النامية والمتقدّمة.

### • التعليم الرقمي والشمولية:

- التعليم الرقمي يتيح الوصول للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة أو الذين لديهم صعوبات في التنقل إلى المدارس أو الجامعات التقليدية. من خلال المنصّات التعليمية الرقمية والتطبيقات المصمّمة خصيصاً للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصّة، يصبح التعليم أكثر شمولاً ويحقّق الإنصاف للجميع.

هذا يسهم في تعزيز المساواة في الوصول إلى التعليم كجزء من العدالة الرقمية.

### • التعليم الرقمي وسد الفجوة الاقتصادية:

- حق التعليم: يقتضي أن يكون التعليم متاحاً لجميع الأفراد بغض النظر عن حالتهم الاقتصادية. التعليم الرقمي يقدّم حلاً من منخفضة التكلفة نسبياً مقارنة بالتعليم التقليدي، حيث يقلل من تكاليف الكتب، الانتقالات، والبنية التحتية. هذا يمكن أن يسهم في تخفيف العبء المالي على الأسر الفقيرة ويضمن فرصاً متساوية للتعليم.

التعليم الرقمي يعزّز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والتي ترتبط بدورها بتحقيق العدالة الرقمية.

## • تطوير المهارات المستقبلية:

- التعليم الرقمي لا يقدّم فقط المحتوى التعليمي التقليدي، بل يشمل أيضاً تطوير المهارات الرقمية اللازمة للعصر الحديث، مثل البرمجة، تحليل البيانات، والتعامل مع الذكاء الاصطناعي. هذه المهارات أصبحت ضرورية لتحقيق التمكين المهني والاقتصادي في العصر الرقمي.

من خلال تعزيز المهارات الرقمية، يسهم التعليم الرقمي في تجهيز الأفراد للانخراط بفعالية في الاقتصاد الرقمي، وهو أحد متطلبات العدالة الرقمية.

## • التعلم مدى الحياة:

- يتيح التعليم الرقمي فرصاً للتعلم مدى الحياة، حيث يمكن للأفراد الوصول إلى المحتوى التعليمي في أي وقت ومن أي مكان. هذا يدعم الأفراد في تحسين مهاراتهم وتوسيع معارفهم على مدار حياتهم المهنية والشخصية.

تعزيز التعليم المستمر يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الرقمية من خلال إتاحة الفرصة للجميع لمواكبة التطورات في سوق العمل والمجتمع.

## • التعلم المخصص:

- التعليم الرقمي يمكن أن يوفر تجربة تعلم مخصصة لكل طالب وفقاً لاحتياجاته ومستواه الأكاديمي. باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، يمكن تصميم مسارات تعليمية

فردية تعزز من فهم الطلاب وتسهم في تحسين نتائجهم التعليمية. هذا النوع من التعليم الشخصي يعزز العدالة الرقمية من خلال ضمان تلبية احتياجات كل فرد على حدة من دون تمييز.

إلا أنه لضمان حقّ التعلّم والتعليم الرقمي يتطلّب توفير البيئة الرقمية المؤاتية. ففي عصر تزايد استخدام التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب الحياة، أصبح من الضروري تبني سياسات وخطط شاملة لتحقيق العدالة الرقمية وتوسيع نطاق التعليم الرقمي. هذه البيئة تتطلّب تأمين البنية التحتية، التكنولوجية والتعليمية، التي تمكّن الطلاب من الوصول إلى التعلّم بسهولة وفعالية، وتضمن جودة التعليم المقدم، بصرف النظر عن المكان أو الظروف الاقتصادية.

يمكننا تحديد مكوّنات البيئة الرقمية المؤاتية لضمان حقّ التعلّم الرقمي بما يلي:

### • البنية التحتية التكنولوجية:

- الإنترنت عالي السرعة: يعدّ توفر الإنترنت السريع والمستقرّ شرطاً أساسياً لأيّ نظام تعليم رقمي. من دون وصول كافٍ إلى الإنترنت، يظلّ الطلاب غير قادرين على المشاركة في الفصول الدراسية الافتراضية أو الوصول إلى الموارد التعليمية الإلكترونية. يجب على الحكومات والشركات التقنية توفير خدمات الإنترنت بأسعار معقولة وتغطية شاملة، خاصة في المناطق الريفية والمهمّشة. (حقّ النفاذ إلى الإنترنت).

- الأجهزة الرقمية: يعدّ توفير الأجهزة المناسبة (مثل الحواسيب، الأجهزة اللوحية، والهواتف الذكية) ضرورياً لضمان حقّ التعلّم الرقمي. يجب أن تعمل الحكومات والمؤسّسات التعليمية على

توفير هذه الأجهزة بأسعار معقولة أو تقديمها كجزء من البرامج التعليمية، بالإضافة إلى ضمان أن يكون للطلاب إمكانية الوصول إلى الأجهزة المناسبة لأداء الأنشطة التعليمي.

### • الأمان السيبراني وحماية الخصوصية:

يجب توفير بيئة رقمية آمنة تحمي بيانات الطلاب والمعلمين وتضمن سلامة أنظمتهم الشخصية والمهنية. يتطلب ذلك اتباع معايير صارمة للأمان السيبراني، مثل تشفير البيانات وحماية الخصوصية في الأنظمة التعليمية الرقمية، لمنع أي انتهاكات أو تهديدات إلكترونية. (حق الخصوصية والأمن السيبراني).

التوعية الرقمية: تثقيف الطلاب والمعلمين حول الأمان الرقمي وكيفية حماية أنفسهم أثناء استخدام المنصات التعليمية على الإنترنت.

### • المحتوى التعليمي الرقمي:

- يجب أن تكون الموارد التعليمية الرقمية شاملة ومتنوعة، بما يشمل مقاطع الفيديو، التمارين التفاعلية، والكتب الرقمية. يجب أن يتم تصميم المحتوى ليتماشى مع المناهج الدراسية ويلبي احتياجات الطلاب المختلفة، ويأخذ في الاعتبار الفروق الفردية في التعلم، سواء كان في الشكل أو التوقيت أو أسلوب التقديم.

- التعلم المتخصص: يجب أن توفر البيئات التعليمية الرقمية مرونة في تخصيص التجربة التعليمية لكل طالب، بما يتناسب مع احتياجاته وقدراته.

## • التدريب والتأهيل الرقمي:

- تدريب المعلمين: يتطلب التحوّل الرقمي في التعليم تدريب المعلمين وتأهيلهم على استخدام الأدوات والمنصات الرقمية بفعالية. هذا يشمل تدريبهم على كيفية إدارة الفصول الدراسية الافتراضية، تقديم المحتوى عبر الإنترنت، والتفاعل مع الطلاب من بُعد.

- تمكين الطلاب: يجب أن يتعلّم الطلاب كيفية استخدام التكنولوجيا لتحقيق أقصى استفادة من التعليم الرقمي، بما في ذلك المهارات التقنية الأساسية مثل كيفية البحث عن المعلومات على الإنترنت واستخدام الأدوات التعليمية الرقمية.

## • التفاعل الاجتماعي والدعم النفسي:

- على الرغم من أنّ التعليم الرقمي يعتمد بشكل أساسي على الوسائط الرقمية، إلا أنّ دعم العلاقات الاجتماعية بين الطلاب والمعلمين يجب أن يكون جزءاً أساسياً من البيئة الرقمية. يمكن أن تُقدّم أدوات التفاعل الاجتماعي، مثل منصات التواصل الافتراضي أو مجموعات النقاش، فرصاً للطلاب للتواصل والمشاركة.

- بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير الدعم النفسي للطلاب الذين قد يواجهون صعوبات نفسية أو اجتماعية بسبب العزلة الرقمية أو التحديات الأكاديمية في البيئة الافتراضية.

في هذا السياق، لا يتحقّق حقّ التعلّم من دون الأخذ بعين الاعتبار مفهوم «التربية على الابتكار للجميع». يعبر هذا المفهوم عن

استراتيجية تعليمية تهدف إلى تنمية التفكير الابتكاري والإبداعي لدى جميع الطلاب، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. تسعى التربية على الابتكار إلى دمج المعرفة النظرية مع التطبيق العملي لتعزيز القدرة على حل المشكلات بطرق جديدة وغير تقليدية. هذا المفهوم يتطلب خلق بيئات تعليمية محفزة تدعم التفكير النقدي والتعلم التفاعلي، وتفتح أمام الطلاب آفاقاً لتطوير حلول مبتكرة للتحديات المعاصرة. فما هي أهمية مفهوم التربية على الابتكار؟

### • تحفيز التفكير الإبداعي والنقدي:

- الابتكار يبدأ من القدرة على التفكير بطرق غير مألوفة ومراجعة الفرضيات التقليدية. تدعم التربية على الابتكار الطلاب في تنمية هذه المهارات عبر توفير أنشطة ومشاريع تفاعلية تحفز التفكير النقدي وتعلمهم كيفية البحث عن حلول جديدة.

### • تعزيز التعلم المستمر:

- من خلال التربية على الابتكار، يتم تشجيع الطلاب على الاستمرار في تطوير أفكارهم واكتساب مهارات جديدة، مما يساعدهم في التأقلم مع المتغيرات السريعة في عالم اليوم، خصوصاً في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي

### • إعداد الطلاب لسوق العمل:

- في عالم يتسم بالابتكار السريع، تحتاج الصناعات إلى أفراد قادرين على تطوير حلول مبتكرة وتحسين العمليات. تجعل التربية على الابتكار الطلاب أكثر استعداداً لمتطلبات سوق العمل، حيث يكون الابتكار عنصراً حاسماً في النجاح المهني.

## • تنمية روح المبادرة:

- التعليم الذي يركّز على الابتكار يعزّز من روح المبادرة والقدرة على تحمّل المخاطر المحسوبة، ممّا يمكّن الطلاب من تحويل أفكارهم إلى مشاريع ريادية وابتكارات جديدة.

كيف يمكن تعزيز الابتكار لتحقيق حقّ التعلّم والعدالة الرقمية؟ لا بدّ من استعراض النقاط الآتية:

## تعزيز حقّ التعلّم للجميع:

- الابتكار في التعليم يمكن أن يسهم في تيسير الوصول إلى التعلّم للجميع، خاصةً من خلال الأدوات الرقمية. يتيح الابتكار تصميم مناهج ومواد تعليمية متكيفة مع احتياجات الطلاب المختلفة، ممّا يعزّز حقّ الجميع في الوصول إلى تعليم ملائم وجيد.

- من خلال التعليم الرقمي المبتكر، يمكن توفير بيئات تعلّم مرنة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة مثل التعليم عن بعد، ممّا يمكّن الطلاب في المناطق النائية أو المهمّشة من الاستفادة من الفرص التعليمية.

## • تحقيق العدالة الرقمية:

- العدالة الرقمية تعني تمكين الجميع من الاستفادة من التكنولوجيا بشكل متساوٍ. يتيح الابتكار الرقمي حلول مبتكرة لسد الفجوة الرقمية بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

- من خلال تحسين البنية التحتية الرقمية وتطوير أدوات تعليمية مبتكرة، يمكن تعزيز فرص التعلّم المتساوية للجميع. على سبيل

المثال، يمكن استخدام التكنولوجيا لتقديم التعليم باللغات المحلية أو تطوير أدوات تعليمية تناسب ذوي الاحتياجات الخاصة.

### • تمكين المشاركة الفعّالة في الاقتصاد الرقمي:

- في عصر المعرفة والاقتصاد الرقمي، لا يقتصر الابتكار على تطوير المنتجات أو الخدمات، بل يشمل أيضاً تطوير القدرات والمهارات. تجعل التربية على الابتكار الطلاب مؤهلين للمشاركة في هذا الاقتصاد بطريقة فعّالة، حيث يمتلكون الأدوات والمهارات اللازمة لتوليد الأفكار وتحويلها إلى مشاريع قابلة للتنفيذ.

### • تقليص الفجوة بين التكنولوجيا والتعليم:

- الابتكار في التعليم يساعد في تقليل الفجوة بين التكنولوجيا والمناهج التعليمية التقليدية. من خلال تقديم تقنيات حديثة في العملية التعليمية مثل الذكاء الاصطناعي، الواقع الافتراضي، وتعلّم الآلة، يمكن تحسين جودة التعليم وزيادة وصول الطلاب إلى موارد أكثر تنوعاً.

إلا أنّ التربية على الابتكار تتطلب تغييرات جوهرية في النظام التعليمي، تشمل تطوير المناهج التربوية، إصدار تشريعات تربوية تدعم الابتكار، إنشاء مراكز متخصصة للابتكار، وتأسيس حاضنات أعمال لتشجيع الأفكار الريادية. هذه المكونات تعمل معاً لخلق بيئة تعليمية محفزة على الإبداع والتفكير النقدي وتساعد على إعداد الجيل القادم للمشاركة الفعّالة في الاقتصاد الرقمي وعصر المعرفة. وعليه يجب العمل على توفير هذه المكونات وفق ما يلي:

## • تطوير المناهج التربوية:

إنّ تطوير المناهج التربوية هو الأساس للتربية على الابتكار. يتطلب ذلك:

إدخال التفكير النقدي والإبداعي: يجب أن تركز المناهج على تعليم الطلاب كيفية التفكير خارج الصندوق، حل المشكلات المعقدة، وتوليد أفكار جديدة.

استخدام التعلّم القائم على المشاريع: يتيح هذا النهج للطلاب العمل على مشكلات حقيقية ومشاريع عملية، ممّا يحفز الابتكار من خلال التعلّم التفاعلي.

تعليم البرمجة والمهارات الرقمية: تعتبر المهارات التكنولوجية ضرورة أساسية في عصر الاقتصاد الرقمي. يجب إدخال مواد مثل البرمجة، الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات في المناهج.

- دمج الفنون مع العلوم (STEAM): إضافة الفنون إلى العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEAM) يعزز من التفكير الإبداعي، حيث يرتبط الابتكار بالقدرة على دمج المعرفة من مجالات متعدّدة.

## • التشريعات التربوية الداعمة للابتكار:

التشريعات التربوية هي الإطار الذي يضمن استدامة التربية على الابتكار. تشمل هذه التشريعات:

- إدراج الابتكار في السياسات التعليمية الوطنية: يجب أن تُدمج الابتكار في الخطط التعليمية الوطنية كأولوية، ممّا يضمن أن المدارس والجامعات تُخصّص موارد لدعم الأنشطة الابتكارية.

- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص: يجب أن تُشجّع التشريعات التعاون بين المدارس والشركات التكنولوجية ومراكز الأبحاث لتزويد الطلاب بالخبرات العملية وتعزيز روح الابتكار.

- دعم زيادة الأعمال التعليمية: ينبغي تشجيع التشريعات التي تدعم زيادة الأعمال في التعليم من خلال منح ومكافآت للمعلمين والمؤسسات التي تقدّم حلولاً مبتكرة للتحديات التعليمية.

### • مراكز الابتكار في المدارس والجامعات:

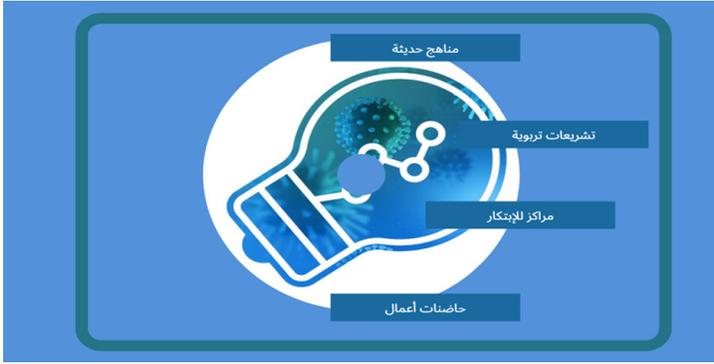
تأسيس مراكز للابتكار في المدارس والجامعات يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في تعزيز الابتكار:

- توفير بيئة عمل تفاعلية: يجب أن تحتوي مراكز الابتكار على مختبرات مجهزة بأحدث الأدوات التكنولوجية مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد، الروبوتات، والبرمجة، مما يسمح للطلاب بتطبيق أفكارهم في مشروعات حقيقية.

- دعم البحث والتطوير: مراكز الابتكار يمكن أن تعمل كنقاط انطلاق للبحث العلمي في مجال التكنولوجيا والتعليم، مما يعزّز تطوير أفكار جديدة وحلول مبتكرة.

- تشجيع التعاون بين الطلاب: بيئة الابتكار تعتمد على العمل الجماعي والتعاوني. هذه المراكز يمكن أن تشجع الطلاب على تبادل الأفكار والعمل معاً على حلول إبداعية.

## الشكل الرقم (٢-٧): متطلبات تحقيق حق التربية على الابتكار



### • حاضنات الأعمال التعليمية:

حاضنات الأعمال تعتبر جزءاً أساسياً من منظومة التربية على الابتكار لأنها توفر الدعم اللازم لتحويل الأفكار إلى مشروعات ملموسة:

- توفير الدعم المالي والفني: الحاضنات تُقدّم التمويل الأولي، التدريب، والاستشارات للشباب والطلاب الذين يمتلكون أفكاراً مبتكرة ويرغبون في تطويرها إلى مشاريع ناجحة.

- التوصل مع المستثمرين: الحاضنات تربط الطلاب والمبتكرين مع شبكات من المستثمرين والشركات الذين قد يرغبون في الاستثمار في أفكارهم.

- تشجيع ريادة الأعمال: من خلال تقديم الدعم الكامل للمبتكرين، تسهم الحاضنات في خلق جيل جديد من رواد الأعمال الذين يمكنهم تحقيق تأثير كبير في الاقتصاد الرقمي.

إنَّ مفهوم التربية على الابتكار للجميع، يحتاج إلى بيئة تعليمية محفّزة تتضمّن مناهج حديثة، تشريعات داعمة، مراكز ابتكار، وحاضنات أعمال. من خلال هذه المتطلّبات، يمكن ضمان تطوير جيل من الطلاب الذين يمتلكون المهارات اللازمة للابتكار والمشاركة الفعّالة في الاقتصاد الرقمي، مع تحقيق العدالة الرقمية التي تضمن وصول الفرص التعليمية والتكنولوجية للجميع.

## خلاصة الفصل الثاني

تناول هذا الفصل متطلّبات تحقيق العدالة الرقمية الرشيدة من خلال التركيز على حقوق أساسية تُعزّز الاندماج الرقمي والحوكمة الرشيدة. وقد حدد هذا الفصل المتطلّبات في تحقيق حقوق أساسية في المجتمع، وهي:

- حق النفاذ إلى الإنترنت: يُعتبر الإنترنت أداة أساسية لدعم التنمية المستدامة وتعزيز التعليم والابتكار. يتطلب ذلك توفير النفاذ بأسعار معقولة، بجودة متساوية بين المناطق الحضرية والريفية، مع أطر تنظيمية فعّالة. كما يشمل ذلك تطوير محتوى رقمي موثوق وشامل، مع تمكين المستخدمين من المهارات الرقمية اللازمة.

- حق الوصول إلى المعلومات: أشار هذا الحقّ إلى تمكين المواطنين من مراقبة أداء الحكومات وتعزيز الشفافية من خلال تشريعات واضحة تُنفذ بمرونة وفعّالية. يشكّل ذلك خطوة نحو مكافحة الفساد وزيادة الثقة بين المواطن والمؤسسات.

- حق الخصوصية والأمن السيبراني: لضمان العدالة الرقمية، يجب أن تكون السياسات الأمنية قوية ومدعومة بأطر قانونية

وتنظيمية. يتطلب ذلك بناء القدرات المحليّة في الأمن السيبراني ومراقبة الأداء الوطني عبر مؤشرات معتمدة عالمياً.

- حقّ التعبير عبر الإنترنت: يرتبط هذا الحقّ بالديمقراطية الرقمية وحرية الرأي. يتمّ ذلك من خلال سياسات تدعم النفاذ الحر إلى الإنترنت وتوفير محتوى آمن مع تعزيز الخصوصية والحكومة الرقمية.

- حق التصويت الرقمي: لتطوير المشاركة الديمقراطية، يجب تعزيز مفهوم «المواطنة الرقمية» وإطلاق بطاقات موحدة رقمية. يتطلب ذلك أيضاً تطوير أنظمة انتخابية حديثة تسهّل عمليات التصويت.

- حقّ التعلّم والابتكار: يعكس هذا الحقّ أهميّة التعليم الرقمي والتربية على الابتكار. يدعو إلى استثمار الجهود المشتركة بين الحكومات والمجتمع المدني لخلق بيئة تدعم التحوّل الرقمي، ممّا يعزّز التنمية المستدامة القائمة على الموارد المعرفية.

إنّ تحقيق العدالة الرقمية الرشيدة يمثل هدفاً استراتيجياً لتعزيز الحكومة الرقمية ومجتمع المعرفة. يستدعي هذا الأمر التعاون بين الحكومات، المجتمع المدني، والخبراء للضغط من أجل تنفيذ السياسات الملائمة التي تضمن هذه الحقوق للجميع.

## الخلاصة العامة والاستنتاجات

يركز الكتاب على مفهوم العدالة الرقمية الرشيدة بوصفه إطاراً شاملاً يعالج تحديات الفجوة الرقمية وآليات تحقيق المساواة في الفضاء الرقمي. يتمحور الكتاب حول القضايا الأساسية التي تمكن التكنولوجيا الرقمية من تادية دور إيجابي في بناء مجتمعات أكثر إنصافاً وشمولية، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية.

يوضح الكتاب أن «العدالة الرقمية» هي مفهوم يتجاوز مجرد تمكين الأفراد من الوصول إلى الإنترنت، لتشمل ضمان الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للتكنولوجيا الرقمية، مع حماية الخصوصية وتعزيز الأمان الرقمي. لذا تمّ تحديد الأبعاد الفرعية للعدالة الرقمية المتمثلة بالنفوذ إلى الإنترنت كأداة لتعزيز التنمية المستدامة والمساواة. والوصول إلى المعلومات لتكريس الشفافية وتمكين المساءلة. والخصوصية والأمن الرقمي لضمان حقوق الأفراد في الفضاء السيبراني. وحرية التعبير الرقمية كجزء من الديمقراطية الرقمية وحرية الرأي. والتصويت الرقمي لتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار. والتعلم والابتكار لتمكين الأفراد وتعزيز بيئة إبداعية تدعم التنمية.

كل ذلك لا يمكن أن يتحقق سوى من خلال:

- تطبيق الحوكمة الرقمية بهدف تطوير الأطر القانونية والتنظيمية لتعزيز الشفافية والمساءلة.

- التعليم الرقمي بهدف بناء القدرات التكنولوجية لدى الأفراد لتحقيق تكافؤ الفرص.
- التعاون بين الأطراف المعنية (حكومات، مجتمع مدني، وخبراء...)، لتنفيذ سياسات تدعم العدالة الرقمية.

### أمّا في الاستنتاجات العامّة والتوصيات، فيمكن عرضها كما يلي:

- العدالة الرقمية كحقّ عالمي: العدالة الرقمية ليست مجرد رفاهية، بل حق إنساني أساسي يجب توفيره للجميع من دون استثناء. يشمل ذلك:
  - النفاذ إلى التكنولوجيا: ضرورة توسيع البنية التحتية الرقمية لضمان توفر الإنترنت في المناطق النائية والفقيرة.
  - إتاحة الموارد الرقمية: تقديم محتوى رقمي ميسور التكلفة وشامل يعكس التنوع الثقافي والاجتماعي.
  - التغلّب على الأمية الرقمية: تطوير برامج تدريبية تمكّن الأفراد من استخدام التكنولوجيا بفعالية.
- سد الفجوة الرقمية: يُعتبر تضييق الهوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة أمراً حيوياً، يتمّ ذلك من خلال:
  - تعزيز المساواة بين المناطق الريفية والحضرية من حيث جودة وسرعة الإنترنت.
  - إتاحة الفرص للنساء والفئات المهمّشة لتوظيف التكنولوجيا في تطوير مهاراتهم وتحقيق استقلالهم الاقتصادي.

- تقديم برامج لذوي الاحتياجات الخاصة تجعل التقنيات الرقمية أكثر سهولة وشمولية.

• الحوكمة الرقمية والتنمية المستدامة: تسهم الحوكمة الرقمية في تحسين الأداء المؤسسي وتطوير الاقتصاد الرقمي، وعليه لا بد من:

- توفير أطر قانونية تعزز الشفافية وتحارب الفساد.

- توظيف الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لدعم عمليات اتخاذ القرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- تيسير الخدمات الحكومية الرقمية للمواطنين، مما يعزز الكفاءة وسرعة الأداء.

• الأمان الرقمي والخصوصية: حماية الأفراد في الفضاء السيبراني أمر ضروري لبناء الثقة الرقمية من خلال:

- وضع سياسات صارمة لمنع الاختراقات الإلكترونية والجرائم الرقمية.

- ضمان حماية البيانات الشخصية وفرض معايير واضحة على الشركات الرقمية.

- رفع وعي المستخدمين حول ممارسات الأمان الرقمي وتقنيات حماية الخصوصية.

• التعليم الرقمي كركيزة للتقدم، يمكن الأفراد من التفاعل مع التكنولوجيا الرقمية بشكل أخلاقي ومبتكر من خلال:

- إدراج مهارات التكنولوجيا في المناهج الدراسية لزيادة كفاءة الأجيال المستقبلية.

- تشجيع ريادة الأعمال الرقمية ودعم المشاريع المبتكرة للشباب.
- توفير أدوات وموارد تعليمية عبر الإنترنت تقلل من التفاوت في الوصول إلى التعليم الجيد.
- الديمقراطية الرقمية والمواطنة: تمكين المواطنين من المشاركة الفعّالة في عمليات صنع القرار من خلال:
  - دعم منصات التصويت الإلكتروني لضمان مشاركة أوسع وأكثر شفافية.
  - تعزيز حرية التعبير على الإنترنت مع وضع آليات لمكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضلّلة.
  - تمكين الصحافة الرقمية وضمان وصول الأخبار والمعلومات بشكل عادل وآمن.
- التعاون العالمي والمحليّ: إنّ العدالة الرقمية ليست مسؤولية دولة واحدة بل تتطلّب تضافر الجهود بين الأطراف كافة من خلال:
  - تعزيز التعاون بين الحكومات لتبادل الخبرات والتقنيات.
  - إشراك المجتمع المدني والخبراء في تصميم وتنفيذ السياسات الرقمية.
  - حثّ القطاع الخاص على المساهمة في تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

دور العدالة الرقمية في الاقتصاد الرقمي: إنَّ التحوّل الرقمي يعزّز الابتكار ويخلق فرصاً اقتصادية جديدة من خلال:

- دعم الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا الرقمية.

- تمكين الأفراد من اكتساب مهارات رقمية تساعدهم في دخول سوق العمل الرقمي.

- تحفيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

إنَّ تحقيق العدالة الرقمية الرشيدة يمثّل خارطة طريق للتغيير الشامل. يساهم في تمكين الأفراد وتعزيز الشمولية والتنمية المستدامة من خلال إزالة الحواجز الرقمية وضمان تكافؤ الفرص. لتحقيق هذا الهدف، يتطلّب الأمر جهوداً مشتركة من الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني لبناء عالم رقمي يعكس قيم المساواة، الشفافية، والأمان.



## المراجع

### ١- العربية

#### كتب وتقارير وقرارات ومواقع إلكترونية

الاتحاد الدولي للاتصالات. (٢٠١٨). مستقبل الإنترنت: تعزيز حرية التعبير والحقوق الرقمية. الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU).

الأمم المتحدة. (١٩٤٨). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٢١٧ أ (د-٣).

\_\_\_\_\_ . (١٩٦٦). العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٢٢٠٠ أ (د-٢١).

تقرير. (٢٠١٢)، تقرير مجلس حقوق الإنسان، الدورة العشرون، الجلسة ٣١، الأمم المتحدة.

القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف ٢٠٠٣، تونس ٢٠٠٥، إعلان المبادئ: بناء مجتمع المعلومات تحد عالمي في الألفية الجديدة، الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/0004 ، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

<[https://www.itu.int/net/wsis/documens/doc\\_multi](https://www.itu.int/net/wsis/documens/doc_multi).

[asp?lang=en&id=1161116](https://www.itu.int/net/wsis/documens/doc_multi.asp?lang=en&id=1161116)>

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. (٢٠١٨). قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٧/٣٨: تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. الأمم المتحدة.

مقرر الأمم المتحدة الخاص بحرية الرأي والتعبير. (٢٠١١). تقرير حول حرية الرأي والتعبير عبر الإنترنت. الأمم المتحدة.

منصوري، نديم (٢٠٢٢). العصبية في المجتمع الرقمي. بيروت: منتدى المعارف.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (٢٠١١). تقرير حرية الإنترنت: تعزيز حرية التعبير على الإنترنت. اليونسكو.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). (٢٠١٦). تقرير السياسات الرقمية: حماية حرية التعبير على الإنترنت. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

منظمة العفو الدولية. (٢٠٢٠). التقرير السنوي حول حرية الإنترنت والحقوق الرقمية. منظمة العفو الدولية.

## ٢- الأجنبية

### *Books*

Chadwick, A. (2006). *Internet Politics: States, Citizens, and New Communication Technologies*. Oxford: Oxford University Press.

Coleman, S., & Blumler, J. G. (2009). *The Internet and Democratic Citizenship: Theory, Practice and Policy*. Cambridge: Cambridge University Press.

Dunleavy, P., Margetts, H., Bastow, S., & Tinkler, J. (2006). *Digital Era Governance: IT Corporations, the State, and E-Government*. Oxford: Oxford University Press.

- Harvard University (2017). *Digital Governance and Public Policy*. Cambridge, MA: Harvard University.
- Heeks, R. (2006). *Implementing and Managing E-Government: An International Text*. Thousand Oaks, California: SAGE Publications.
- Held, D. (2006). *Models of Democracy*. 3rd ed. Redwood City, CA: Stanford University Press.
- Hobbs, R. (2017). *Becoming Digitally Literate*. In *Create to Learn: Introduction to Digital Literacy*. Hoboken, NJ: Wiley.
- Martens, T. (2010). *E-government in Estonia: Best Practices*. Tartu, Estonia: University of Tartu.
- Ober, J. (2008). *Democracy and Knowledge: Innovation and Learning in Classical Athens*. Princeton, New Jersey: Princeton University Press.
- Tocqueville, A. de. (2003). *Democracy in America*. New York: Penguin Classics.
- Transparency International (2018). *Using Technology to Enhance Transparency and Accountability*. Berlin: Transparency International.
- UNDESA. (2008). *UN E-Government Survey 2008: From E-Government to Connected Governance*. New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs.
- UNESCO. (2013). *Media and Information Literacy: Policy and Strategy Guidelines*. Paris: UNESCO.
- World Bank (2002). *E-Government Handbook for Developing Countries*. Washington, DC: World Bank.
- Periodicals*
- Al-Mansouri, F. (2018). «The Evolution of Digital Voting in the UAE.» *Middle Eastern Digital Governance Review*: 4(1).
- Bannister, F., & Connolly, R. (2011). «The trouble with transparency: A critical review of openness in e-government.» *Policy & Internet*: 3(1).

- Bannister, F., & Connolly, R. (2014). «ICT, public values and transformative government: A framework and programme for research.» *Government Information Quarterly*, 31(1).
- Davies, T., & Bawa, Z. (2012). «The promises and perils of open government data (OGD).» *Journal of Community Informatics*, 8(2).
- «Estonian e-Voting in Perspective: Impact on Democratic Participation.» (2019). *International Journal of Digital Democracy*, 6(2).
- Fox, J. (2007). «The uncertain relationship between transparency and accountability.» *Development in Practice*, 17(4-5).
- Gurstein, M. B. (2011). «Open data: Empowering the empowered or effective data use for everyone?» *First Monday*, 16(2).
- Häikiö, L. (2010). «The Diversity of Public Deliberation: An Analysis of Citizens' Voices in Public Hearings in Finnish Local Government.» *European Journal of Political Research*.
- Janssen, M., & Estevez, E. (2013). «Lean government and platform-based governance—Doing more with less.» *Government Information Quarterly*, 30(1).
- Kacem, A. (2017). E-Government in Tunisia: From Bureaucratic Reform to Democratic Good Governance. *Journal of North African Studies*.
- Kanaan, R. K., & Al-Khouri, A. M. (2010). «The role of the Government in fostering e-Participation in the digital age.» *Transforming Government: People, Process and Policy*.
- Martin, A. (2005). «Digital Literacy: A Conceptual Framework.» *Journal of E-Literacy*, 2.
- Nam, T. (2012). «Citizens' attitudes toward Open Government and Government 2.0.» *International Review of Administrative Sciences*.
- «Swiss E-Voting: A Comprehensive Review.» (2020). *Journal of Electronic Governance*, 12(3).
- Wampler, B. (2012). «Participatory Budgeting: Core Principles and Key Impacts.» *Journal of Public Deliberation*.

## *Theses*

Mercuri, R. T. (2001). "Electronic Vote Tabulation Checks & Balances."  
PhD Dissertation, University of Pennsylvania.

## *Seminars, Conferences*

Al-Shafi, S., & Weerakkody, V. (2009). Factors affecting e-government adoption in the state of Qatar. Proceedings of the European and Mediterranean Conference on Information Systems.

Madise, Ü., & Martens, T. (2006). E-voting in Estonia: Lessons learned and future challenges. In Electronic Voting Conference Proceedings.

## *Reports and Websites*

Article 19. (1999). The Public's Right to Know: Principles on Freedom of Information Legislation. Retrieved from [Article 19] <<https://www.article19.org/data/files/pdfs/standards/righttoknow.pdf>>.

ATLAS.ti. (2024). Privacy and Confidentiality: Importance & Practicalities. Retrieved from <<https://atlasti.com/privacy-and-confidentiality>>.

Brandt, L., & Gregg, V. (2008). «History of Digital Government Research in the United States.» In H. Chen et al. (Eds.), Digital Government. Springer, Boston, MA. [Link]<[https://doi.org/10.1007/978-0-387-71611-4\\_11](https://doi.org/10.1007/978-0-387-71611-4_11)>.

Business Grants Portal Singapore. (2023). About Business Grants Portal. Retrieved from <<https://www.businessgrants.gov.sg/>>.

Digital Citizenship Institute (2023). What is Digital Citizenship? Retrieved from: <<https://www.digitalcitizenshipinstitute.com/what-is-digital-citizenship>>.

Dubai Courts Retrieved from: <<https://www.dc.gov.ae/PublicServices/ServicesList.aspx>>.

e-Estonia. «Digital Society». Retrieved from <<https://e-estonia.com/solutions/e-governance/e-justice/>>.

- e-Estonia. (2023). e-Estonia guide. Retrieved from <<https://e-estonia.com/>>.
- E-Government Act of 2002, Public Law 107-347, 116 Stat. 2899 (2002).
- Egypt Government Services Portal. (2004). «Government Services Portal.» [Link]<<https://www.egypt.gov.eg/english/home.aspx>>.
- European Commission. (2001). «eEurope 2002: An Information Society For All.» [Link] <[https://ec.europa.eu/digital-strategy/our-policies/europe-2002-information-society-all\\_en](https://ec.europa.eu/digital-strategy/our-policies/europe-2002-information-society-all_en)>.
- \_\_\_\_\_. (2013). eGovernment and eDemocracy: Boosting Participation through Technology. European Commission Report. Retrieved from [EU Publications] <<https://ec.europa.eu/digital-strategy/publications>>.
- \_\_\_\_\_. (2018). Digital Education Action Plan. Retrieved from [European Commission] <[https://ec.europa.eu/education/education-in-the-eu/digital-education-action-plan\\_en](https://ec.europa.eu/education/education-in-the-eu/digital-education-action-plan_en)>.
- European Parliament and Council. (2014). Regulation (EU) No 910/2014 on electronic identification and trust services for electronic transactions in the internal market (eIDAS Regulation). Official Journal of the European Union. Retrieved from EUR-Lex <<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32014R0910>>.
- European Proceedings on Digital Transformation of the Judiciary. «Digital Transformation and the Future of Justice.» [Accessed July 26, 2024]. Available at: <<https://www.europeanproceedings.com/article/10.15405/ep-cbrm/2024.07.26>>.
- European Union. (2014). eIDAS Regulation. Retrieved from [European Commission] <[https://ec.europa.eu/digital-strategy/our-policies/eidas-regulation\\_en](https://ec.europa.eu/digital-strategy/our-policies/eidas-regulation_en)>.
- \_\_\_\_\_. (2016). General Data Protection Regulation (GDPR). Retrieved from [GDPR]<<https://gdpr.eu/>>.
- Freedom House. (2018). Freedom on the Net 2018: The Rise of Digital Authoritarianism. Freedom House Report. Retrieved from

- [Freedom House] <<https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2018/rise-digital-authoritarianism>>.
- Freedom on the Net 2021, The Global Drive to Control Big Tech  
FOTN\_2021\_Complete\_Booklet\_09162021\_FINAL\_UPDATED.  
pdf (freedomhouse.org).
- Government Digital Service. (2021). «GOV.UK». [Link]<<https://www.gov.uk/>>.
- Government of Estonia. (2020). «Digital Agenda 2030 for Estonia.»  
[Link]<[https://e-estonia.com/wp-content/uploads/2020/10/Digital\\_Agenda\\_2030.pdf](https://e-estonia.com/wp-content/uploads/2020/10/Digital_Agenda_2030.pdf)>.
- Government of the Republic of Korea. (2021). "e-Government". [Link]  
<<https://www.korea.go.kr/eng/main/index.do>>.
- Gritzalis, D. (2002). Principles and requirements for a secure e-voting system. *Computers & Security*, 21(6). <[https://doi.org/10.1016/S0167-4048\(02\)01109-1](https://doi.org/10.1016/S0167-4048(02)01109-1)>.
- Helbing, D., Frey, B. S., Gigerenzer, G., Hafen, E., Hagner, M., Hofstetter, Y., ... & Zwitter, A. (2017). Will Democracy Survive Big Data and Artificial Intelligence? *Scientific American* <<https://www.scientificamerican.com/article/will-democracy-survive-big-data-and-artificial-intelligence/>>.
- HM Courts & Tribunals Service\*\*. "About Us". Retrieved from: [GOV.UK]<<https://www.gov.uk/government/organisations/hm-courts-and-tribunals-service/about>>.
- Information & eGovernment Authority, Bahrain. (2021). "Bahrain Digital Government Strategy 2021-2025." Available at: <<https://www.iga.gov.bh/en/strategy>>.
- International Media Support (IMS). (2016). Tunisia's Access to Information Law: A Tool for Accountability and Transparency. Available at: <<https://www.mediasupport.org>>.
- International Telecommunication Union (ITU). (2021). "Global ICT Development Index 2021." ITU. Available at: <<https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/publications/mis2021.aspx>>.

- International Telecommunication Union. (2014). Digital Government: ICT Solutions for Improving Governance and Services. ITU Report. Retrieved from [ITU]<<https://www.itu.int/en/publications/ITU-D/pages/publications.aspx>>.
- ISACA. (2023). "The Importance of National Digital Identity Systems". Retrieved from ISACA website.
- ITU, Report of an Economic Experts Roundtable, Economic Impact of COVID - 19 on Digital Infrastructure, July 2020. <[https://www.itu.int/en/ITU-D/Conferences/GSR/2020/Documents/GSR-20\\_Impact-COVID-19-on-digital-economy\\_Discussion-Paper\\_Final.pdf](https://www.itu.int/en/ITU-D/Conferences/GSR/2020/Documents/GSR-20_Impact-COVID-19-on-digital-economy_Discussion-Paper_Final.pdf)>.
- ITU. (2022). Digital Content and Applications: Fostering Inclusive Access. Available at.<<https://www.itu.int>>.
- McKinsey Global Institute. (2019). "The value of digital ID for the global economy and society". Retrieved from McKinsey website <<https://www.mckinsey.com/featured-insights/innovation-and-growth/the-value-of-digital-id-for-the-global-economy-and-society>>.
- Middle East Internet Statistics, Population, Facebook and Telecommunications Reports (internetworldstats.com)< <https://www.internetworldstats.com/stats5.htm#me>>.
- Ministry of Communications and Information Technology, Egypt. (2021). "Egypt ICT Strategy 2021-2025." Available at: <[https://mcit.gov.eg/en/ICT\\_Strategy](https://mcit.gov.eg/en/ICT_Strategy)>.
- Ministry of Transport and Communications, Qatar. (2021). "Qatar Digital Government Strategy 2020-2023." Available at: <<https://www.motc.gov.qa/en/qatar-digital-government>>.
- MyGov India. (2023). About MyGov. Retrieved from: <<https://mygov.in/>>.
- OECD. (2003). Promise and Problems of E-Democracy: Challenges of Online Citizen Engagement. OECD Publishing. Retrieved from [OECD Library] <[https://www.oecd-ilibrary.org/governance/promise-and-problems-of-e-democracy\\_9789264019492-en](https://www.oecd-ilibrary.org/governance/promise-and-problems-of-e-democracy_9789264019492-en)>.

- OECD. (2005). Public Sector Transparency and Accountability: Mexico's Freedom of Information Act. Available at: <<https://www.oecd.org>>.
- OECD. (2016). «Digital Government Strategies for Transforming Public Services in the Welfare Areas.» Paris: OECD Publishing. Retrieved from [OECD]<<https://www.oecd.org/gov/digital-government-strategies-for-transforming-public-services-in-the-welfare-areas.htm>>.
- OECD. (2020). Quality of Service in Internet Connectivity: Enhancing Broadband for All. OECD. Available at: <<https://www.oecd.org>>.
- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. (2019). Right to Information and Public Access: Global Standards and Best Practices. Available at: <<https://www.ohchr.org>>.
- Participa.br. (2023). About Participa.br. Retrieved from: <<https://participa.br/>>.
- Republic of Estonia Government Portal (2023). «E-Estonia: The Digital Society» [online]. Available at: <<https://e-estonia.com>>.
- Saudi Vision 2030. (2016). «National Transformation Program 2020.» [Link]<<https://vision2030.gov.sa/en/programs/NTP>>.
- Small Business Innovation Research (SBIR). (2023). About SBIR. Retrieved from [sbir.gov] <<https://www.sbir.gov/>>.
- Smart Dubai. (2023). About Smart Dubai. Retrieved from: [smartdubai.ae]<<https://www.smartdubai.ae/>>.
- Smart Nation Singapore. (2021). «Building a Smart Nation». [Link]<<https://www.smartnation.gov.sg/>>.
- Supreme Court of Singapore\*\*. "Technology in the Courts". Retrieved from [Supreme Court of Singapore]<<https://www.supremecourt.gov.sg/technology/technology-in-the-courts>>.
- Transparency International India. (2005). Right to Information Act: A Key Tool in the Fight Against Corruption. Available at: <<https://www.transparency.org>>.

- Transparency International Jordan. (2007). Right to Information Act in Jordan: A Milestone for Transparency. Available at: <<https://www.transparency.org>>.
- Transparency International. (2019). The Role of Access to Information in Fighting Corruption. Available at: <<https://www.transparency.org>>.
- Twala and Philippine Supreme Court Collaborate to Establish Legal Framework for Electronic Notarization. (2023). Retrieved from PR Station <<https://prstation.ph/twala-and-philippine-supreme-court-collaborate-to-establish-legal-framework-for-electronic-notarization>>.
- UAE Artificial Intelligence Strategy (2017). Official UAE Government Publication on AI and Blockchain Strategies.
- UAE Government Portal (2023). UAE Smart Government and Digital Transformation. Available at: [<https://u.ae>] <<https://u.ae>>.
- UAE Government. (2021). UAE Strategy for Government Services. Retrieved from [UAE Government Portal] <<https://u.ae/en/about-the-uae/digital-uae>>.
- Ubaldi, B. (2013). Open Government Data: Towards Empirical Analysis of Open Government Data Initiatives. OECD Working Papers on Public Governance.
- UK Government Digital Service <<https://www.gov.uk/government/organisations/government-digital-service>>.
- UNESCO. (2015). Education 2030 Incheon Declaration and Framework for Action. Article 9. <<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245656>>.
- \_\_\_\_\_. (2021). Digital Skills and Empowerment: A Roadmap for the Future. Available at: <<https://www.unesco.org>>.
- Unisys. (2023). «What are Digital Government Services?» Retrieved from [Unisys]<<https://www.unisys.com/glossary/digital-government>>.
- United Arab Emirates Government. (2013). «UAE Smart Government

Initiative.» [Link]<<https://u.ae/en/about-the-uae/the-uae-government/government-initiatives/smart-government>>.

United Nations Commission on International Trade Law. (2017). UNCITRAL Legislative Guide on Electronic Transferable Records. United Nations. Retrieved from UNCITRAL website <<https://uncitral.un.org/en/texts/ecommerce/guides>>.

United Nations. (1948). Universal Declaration of Human Rights. Article 26.

<<https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights>>.

\_\_\_\_\_. (1989). Convention on the Rights of the Child. Article 28.

<<https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child>>.

\_\_\_\_\_. (2001). Convention on Cybercrime. Retrieved from [Council of Europe] <<https://www.coe.int/en/web/cybercrime/the-budapest-convention>>.

\_\_\_\_\_. (2003). United Nations Convention Against Corruption. Available at: <<https://www.unodc.org>>.

\_\_\_\_\_. (2014). E-Government Survey 2014: E-Government for the Future We Want. Retrieved from [United Nations] <<https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2014>>.

\_\_\_\_\_. (2015). Freedom of Information and Transparency: Enhancing Public Accountability. Available at: <<https://www.un.org>>.

\_\_\_\_\_. (2019). Report on Freedom of Expression and the Internet. Available at: <<https://www.un.org>>.

\_\_\_\_\_. (2022). «United Nations E-Government Survey 2022: The Future of Digital Government.» United Nations Department of Economic and Social Affairs. Available at: <<https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E>>.

Government-Survey-2022>.

US Department of Commerce, «Falling Through the Net: Defining the Digital Divide» (1999). Retrieved from: [NTIA]<<https://www.ntia.doc.gov/legacy/ntiahome/fttn99/contents.html>>.

World Bank. (2014). Open Data Toolkit. Retrieved from [World Bank] <<https://opendatatoolkit.worldbank.org/>>.

\_\_\_\_\_. (2016). World Development Report 2016: Digital Dividends. World Bank Publications. Retrieved from [World Bank] <<https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2016>>.

\_\_\_\_\_. (2020). Internet for Development: How Digital Technologies Are Shaping the Future of Economies. Available at: <<https://www.worldbank.org>>.

\_\_\_\_\_. (2021). Bridging the Digital Divide: Internet Affordability and Connectivity Challenges. Available at: <<https://www.worldbank.org>>.



